



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص : تقنيات كمية مطبقة

عنوان المذكرة :

## قياس أثر المؤشرات الكلية للإقتصاد الجزائري على الإستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين 1990 \_ 2014

(دراسة قياسية تحليلية)

إشراف الأستاذ :

د/محمد محمود ولد محمد عيسى

إعداد الطالب :

زروقي أبوبكر الصديق

أعضاء لجنة المناقشة :

أ/ دقيش مختار.....أستاذ مساعد.....جامعة مستغانم.....رئيسا

د/ محمد محمود ولد محمد عيسى.....أستاذ محاضر.....جامعة مستغانم.....مقررا

أ/ يخلف عبد الله.....أستاذ مساعد.....جامعة مستغانم.....مناقشا

السنة الجامعية : 2015 \_ 2016

# شكر و تقدير

قال الله تعالى : " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و علي والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادة الصالحين . " سورة الزمل ، الآية 19

الحمد و الشكر لله عز و جل علي النعم و الصلاة و السلام علي أشرف المرسلين سيد المرسلين و إمام المتقين صلاة زاكية تؤدي حقه و تزيله عند ربه الذي بسنته أثار لنا الدروب و اهدانا إلى سبيل الحق .

أتقدم بأسمى معاني الشكر و الإحترام و التقدير للأستاذ المحترم الدكتور " محمد محمود ولد محمد عيسى " الذي لم يبخل علي بالتوجيهات و النصائح القيمة و الذي له الفضل في تبلور هذا البحث .

و كما أتوجه بالشكر البالغ الذي لا تسعه الكلمات إلى الأساتذة الذين يساهمون في التكوين في تخصص تقنيات كمية مطبقة أخص بالذكر الأستاذ حيمور مصطفى .

كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة علي قبولها مناقشة المذكرة لزيادة إثرائها العلمي .

{ بارك الله فيكم }

# إهداء

إلهي لا يطيب الليل بشرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و  
لا تطيب الجنة إلا ببر وبتك الله جل جلاله .

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا  
محمد صلى الله عليه و سلم

أهدي هذا البحث في طبق من ذهب إلى من مهما قلت لن أوفيهما في حقهما ،  
إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها و في درب الحياة ساعدتني و بدعواتها أخرجتني  
ففجرت من بين صخرات القنوط و اليأس فرحة جرت بأوصالي و أزهرت الحياة بقلبي  
....أمي الغالية و إلى من علمني مبادئ الأخلاق و الحياة و حثني على طلب العلم و  
النجاح إليك يا أرحم الراحمين .... إليك أبي رحمة الله .

إلى جميع أفراد عائلتي و كل من يفتح مذكري طلبا للعلم و المعرفة

إلى كل من جمعني بهم الأقدار خلال مسيرتي العلمية

إلى كل موظفي و أساتذة كلية العلوم الإقتصادية

~.~ أبوبكر الصديق ~.~

## الفهرس

	شكر و تقدير
	إهداء
2	المقدمة العامة
7	الفصل الأول : الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر
31	الفصل الثاني : الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
88	الفصل الثالث : الدراسة القياسية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
119	الخاتمة العامة
124	قائمة المراجع
130	قائمة المحتويات
133	قائمة الأشكال و الجداول
137	الملخص

# المقدمة العامة

المقدمة العامة :

لقد برهنت الزيادة المتسارعة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم على مدى أهميته , وذلك من خلال مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها.

وإزدادت أهميته نظرا لمرونته خلال الأزمات المالية والاقتصادية التي تعاني منها معظم بلدان العالم وخاصة مع سعي معظم دول العالم إلى دخول المنظمة العالمية للتجارة وما ينجر عنه من تغيير في المنظومة القانونية وحتى تكيف مع الانفتاح وتحرير التجارة خاصة في القوانين الجمركية ,ومنه يجب تعويض هذه الخسائر والاستفادة من تحرير التجارة وذلك من خلال العمل على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي هذا الصدد أردنا معرفة مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار , إذ يتأثر هذا الأخير بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر لكن سنقتصر في دراستنا على المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي فقط ,واقصارنا هذا راجع لعدة أسباب من أبرزها:عدم توفر المعطيات لبعض المؤشرات السياسية والاجتماعية حيث أكثر هذه المؤشرات ذات طبيعة كيفية الاستقرار السياسي ,التعاون الثنائي والمتعدد بين الدول ,طبيعة الحكم...الخ.

حيث يعتبر تحليل تأثير المؤشرات الاقتصادية عملا مهما يبرز لنا حساسية الاستثمار الأجنبي لمختلف هذه المؤشرات حتى يمكننا من معرفة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر للظروف السائدة حاليا والمتوقعة مستقبلا لأخذ الاحتياطات اللازمة من اجل جذبه حيث معظم هذه المؤشرات لها اثر كبير وملموس نظرا لارتباط الاستثمار بالمحيط الاقتصادي ارتباط وثيقا,حيث يؤثر ويتأثر به باعتباره جزء منه.

ولأجل ذلك نحاول إيجاد أهم المؤشرات التي تؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد أثرها ,عن طريق صياغتها في نماذج اقتصادية قياسية أي نماذج رياضية تبرز درجة تأثير وتأثر كل منها .وخاصة في عصرنا هذا وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل حيث ازدادت أهمية استخدام الأساليب الكمية واستعمال النماذج القياسية في دراسة مختلف الظواهر الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية ,إذ تعمل هذه الأخيرة على تبسيط الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة.

● أهداف البحث:

- التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر.
- توضيح أهمية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري في تحسين المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- محاولة بناء سطح اقتصادي قياسي يبرز تأثير المؤشرات الكلية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعطاء صورة واضحة تبرز العلاقة التي تربط المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و هذا من خلال قياس شدة تأثير بين التابع المتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و المتغير المستقل متمثل في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم و سعر الصرف الحقيقي.

● الإشكالية:

تتمحور إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر؟"

حيث تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي المحددات المؤثرة في جذبه؟
- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري من حيث المناخ الاستثماري؟
- ما هو اتجاه العلاقة بين المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري والاستثمار الأجنبي المباشر؟
- كيف يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر هذه المؤشرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

● فرضيات البحث

على ضوء العرض السابق، وللإجابة عن التساؤلات المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى مستواه المطلوب ويعاني العديد من المشاكل؛
- تحدد الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بالمكان المراد الاستثمار فيه، و أهمها: الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف؛
- اثر المؤشرات على الاستثمار الأجنبي في الجزائر يتماشى مع النظرية الاقتصادية من خلال تحليل نموذج قياسي؛
- الناتج المحلي الإجمالي يعد أكثر المؤشرات تأثير في الجزائر.

● أهمية البحث

-تكمّن أهمية البحث في كون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية تشكل عملية تشجيعه وحمايته مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي وبقدرته على تعزيز التكامل العالمي، وعاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها، و نظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو و التطوير؛

-الأهمية التي يكتسبها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الاقتصاديين في ظل التحولات التي تشهدها وتعرفها من الدول النامية و خاصة الجزائر؛

-أهمية الموضوع خاصة في ظل الظروف التي يشهدها الاقتصاد الجزائري من تحولات الشراكة O.M.C عميقة برنامج إعادة الهيكلة ، الخوصصة، مشروع الانضمام إلى الاورومتوسطية....

● تحديد إطار الدراسة:

- الإطار الزمني: تتجلى فترة الدراسة تم تحديدها ما بين 1990 و 2014 و التي تتزامن هذه الفترة بخروج الجزائر من الوضع الصعب، و الاستقرار الأمني و السياسي الذي تحظى به في هذه الفترة مع قيامها ببرامج إصلاحية اقتصادية التي شملت صدور عدة قوانين جديدة خاصة بالاستثمار.
- الإطار المكاني: إن هذه الدراسة تخص دولة الجزائر باعتبارها من الدول التي تسعى جاهدة إلى تحسين وتطوير مناخها الاستثماري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

● أسباب اختيار موضوع البحث:

أسباب دائمة:

- ميول الشخص لمثل هذه المواضيع التي تعتمد على التحليل والقياس والتي تتوافق مع طبيعة التخصص.
- أسباب موضوعية:
- الاهتمام المتزايد بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره من أهم البدائل التمويلية الحديثة وأقلها تكلفة.
  - الرغبة في الاطلاع على كل من الاستثمار الأجنبي المباشر و التعرف على مدى تأثير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على المناخ الاستثماري.
  - التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل المحددات الحديثة التي تتحكم في تدفقات هذه الاستثمارات.



• المنهج المستخدم:

في محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات و بناءا على أهداف و أهمية البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في محاولتنا لتقديم مختلف التعاريف و المفاهيم التي تمس الموضوع، و المنهج التحليلي في التعليق و التعقيب على ما تم وصفه و تحليل الأشكال الواردة في البحث خاصة المتعلقة منها بتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر و بيانات المؤشرات الكلية.

• الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من الجانب النظري أو القياسي نذكر منها:

-فارس فضيل ,أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر و المملكة العربية السعودية , مذكرة دكتوراه غير منشورة , كلية العلوم ؛ الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر 2006 ,

-عز الدين مخلوف ,دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006 ,

• خطة البحث:

طبقا لإشكالية البحث ومن أجل الإجابة على التساؤلات المختلفة المترتبة عنها و مع الأخذ بعين الاعتبار بالفرضيات التي ينطلق منها البحث و تطبيقا للمنهج الذي تم تحديده تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كالآتي:

- يتناول الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك من خلال التعرض إلى كل من مفهومه و أنواعه، بالإضافة إلى أهم المحددات المؤثرة لتدفقاته، سواء تعلقت تلك العوامل بالشركات الأجنبية المستثمرة أو بخدمات المناخ الاستثماري في الدول المضيفة.

- أما الفصل الثاني فتطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال عرض أهم الإصلاحات التي قامت بها من أجل تهيئة مناخها الاستثماري و تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- و أخيرا الفصل الثالث فهو متعلق بالجانب التطبيقي و المتمثل في الدراسة القياسية و التحليلية لتأثير المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري و المتمثلة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من بين 1990/2014 من خلال بناء نموذج قياسي و اختبار مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية و الاقتصادية و القياسية ثم التنبؤ به مستقبلا.

الفصل الأول :

الإطار النظري للإستثمار  
الأجنبي المباشر

تمهيد:

في هذا الجانب المتعلق بالإطار النظري للإستثمار الأجنبي يجب التأكيد أن الإستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي ، وشهد زيادة كبيرة في حجم التدفقات الإستثمارية في ظل التغيرات المصاحبة للبيئة الاقتصادية والبيئة السياسية الدولية، وقد أعطى الإستثمار المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي باعتباره يشكل مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، كما يمكن اعتباره مؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة، كما يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي في الاقتصاديات النامية وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وأولى العديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغاً لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أماكن جاذبة لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونظرا لأهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي، تسعى هذه الدراسة إلى استعراض أهم النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر وبعض المفاهيم الأساسية المتعلقة به.

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر

لقد ظل الاستثمار الأجنبي يجذب اهتمام الشركات والدول و قد زاد الاهتمام به أكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرتها للدول النامية، حيث أن معظم السياسات الاقتصادية تشجع الاستثمار الأجنبي في شتى الميادين. و في ما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

### المطلب الأول: أولا: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف الميادين الموجه إليها .

### أولا: تعريف الاستثمار و أنواعه

إن مفهوم الاستثمار لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة و ثمرة الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به و نمّاه<sup>1</sup>.

و من جهة أخرى هو عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأسمال الدولة المتاح أو عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات " تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية<sup>2</sup>.

كما يعرف أيضا على أنه النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة<sup>3</sup>.

يعرف كذلك على أنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها<sup>4</sup>.

من ناحية أخرى قد يكون الاستثمار داخليا (وطنيا) وذلك عند تكوين رأس المال داخل الدولة أو خارجيا (أجنبيا) وهو استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> محمد محمد أحمد سويلم، (2009)، الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون و الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص 23.

<sup>2</sup> موسى بودهان، (2006)، القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، ص 10.

<sup>3</sup> مبارك سلوس، (2001)، التسيير المالي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 56.

<sup>4</sup> معاوية أحمد حسين، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، الرياض، ص 2.

<sup>5</sup> معاوية أحمد حسين، (2009)، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد، السعودية، الرياض، ص 2.

قد يكون الاستثمار مباشرة عندما تقوم إحدى المؤسسات أو المستثمرين بشراء وتملك الأصول الرأسمالية الآلات، المعدات... الخ أو المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كشركات المساهمة أو شركات التضامن و في هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها<sup>6</sup>.

أما الاستثمار غير المباشر فهو يتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية فهي المضاربة، أما علاقة هذه الفئة من المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها أو علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دورا مؤثرا في قرارات الشركة ، فإذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد إعادة بيعها و تحقيق أرباح إضافية فان علاقة هذا المستثمر بالشركة لا تحظى باهتمامه ، أما إذا كانت نية المستثمر شراء الأسهم بقصد السيطرة على الشركة أو المشاركة في فان عملية الشراء هذه تصبح استثمارا مباشرا<sup>7</sup>.

من التعريفات السابقة نستخلص أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين ، بالإضافة إلى قيامة بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع آلات إلى الدول المضيفة<sup>8</sup>.

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في الأوراق المالية فيقصد به إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها دولة ما أو مؤسسات معينة عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم وسندات ) في أسواق المال العالمية أو عندما يقوم مستثمرون أجنب (أفراد أو مؤسسات ) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلي لهذه الدول المتلقية<sup>9</sup> وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار في المحافظ الاستثمارية في انه يتضمن سيطرة نشيطة على جزء أو كل الرصيد المعني بينما مستثمرو المحفظة هم مستثمرون ليس لهم أي نوع من السيطرة والذي يحفزهم هو معدل العائد على الرصيد<sup>10</sup>.

### ثانيا : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي :

<sup>6</sup> علي عباس، (2007)، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، ص 36.

<sup>7</sup> علي عباس، (2007)، إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد، ص 36.

<sup>8</sup> عبد السلام أبو قحف، (1989)، نظريات التدويل و الاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص 13.

<sup>9</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، ديسمبر (2005)، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، العدد 83، ص 3.

<sup>10</sup> محمد صالح القرشي، (2008)، المالية الدولية، الطبعة الأولى، عمان، الوراق للنشر و التوزيع، ص 15.

## الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي FMI ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الإستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.<sup>11</sup>

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الإستثمار الأجنبي المباشر على انه : ذلك الإستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم ( القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للإستثمار)<sup>12</sup>.

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) فتعرفه على انه: ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى وذلك مع نية تسييرها<sup>13</sup>.

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للإستثمار الأجنبي المباشر وانه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح<sup>14</sup>.

كما يقصد بالإستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب و يمتلكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة، حيث تتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر إستثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالبا ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة<sup>15</sup>.

كما يعرف الإستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها<sup>16</sup> و تختلف عينة الملكية من دولة لأخرى فهولندا ، مثلا تحدد نسبة الملكية ب 100% بينما النمسا وكندا تحدها ب 50% وتجعل دول أخرى نسبة الملكية 25% مثل أستراليا واليابان وبريطانيا

<sup>11</sup> OECD, (1999), third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, P : 07.

<sup>12</sup> علي عبد القادر علي: (2004)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، قضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الواحد و الثلاثون، ص 4.

<sup>13</sup> بلال بوجمعة، (2007)، تحليل واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، ص 19.

<sup>14</sup> حاتم القرنشاوي، (2006)، /، تجارب عربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الإستثمار و التمويل، مصر، ص 3.

<sup>15</sup> أحمد زغدار، (2004)، الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، عدد 3، الجزائر، ص 159.

<sup>16</sup> Michel menry bouhet, (2005), la globalisation, introduction à l'aconomie du nouveau monde, France, pearson educations, p 99.

## الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

وألمانيا أما فنلندا ،فرنسا ، إسبانيا تحدد نسبة الملكية 20 % أما في الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية فنجدها<sup>17</sup> 10 %.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر وقد يكون المستثمر المباشر فردا أو مؤسسة أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية أو منظمة أخرى كمؤسسة التمويل الدولية.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة و التي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (100%) أو يملكها ملكية مشتركة<sup>18</sup>.

### ثالثا: مكونات رأسمال الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد برأسمال الاستثمار بأنه رأس المال الذي يقدمه المستثمر المباشر، إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به) إلى مؤسسة الاستثمار المباشر<sup>19</sup> أو رأسمال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر ويتضمن رأسمال الاستثمار المباشر ما يلي<sup>20</sup>:

#### 1- رأس مال حقوق الملكية (Equity capital):

ويشتمل على حصص الملكية في الفروع و كافة الأسهم في الشركات التابعة و الزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

<sup>17</sup> فيصل حبيب حافظ، (2005)، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة السعودية، مذكرة ماجستير في علوم التسير، الجزائر، ص

24.

<sup>18</sup> طارق نوري، (2006)، تقييم جودة احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار و التمويل، مصر، ص 3.

<sup>19</sup> طارق نوري، (2006)، تقييم جودة احصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار و التمويل، مصر، ص 3.

<sup>20</sup> Maitena duce, (2003), definition of foreign direct investment, a methodological note, banco de espana, final draft, july 31, 2003, page 5.



2- العوائد المعاد استثمارها:

وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية) من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة و الزميلة كأرباح ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت تدفقات جديدة.

3- رأس مال آخر ومعاملات الدين بين الشركات :

وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين واتتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة و مؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المناخ الاستثماري و محدداته

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري : هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري و من بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار انه مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالمياً حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشراً على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني<sup>21</sup>.

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبيًا وإيجابياً على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية<sup>22</sup>.

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي و الاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة

<sup>21</sup> أسامة كردي، (2001)، آفاق و ضمانات الاستثمار العربية الأوروبية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوروبي، ص 288.

<sup>22</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 29.

العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار<sup>23</sup>.

وهكذا نستخلص أن مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة المحددة للاستثمار، إضافة إلى الحوافز الممنوحة له قصد استقطابه.

### ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

#### البيئة السياسية :

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير<sup>24</sup>.

#### البيئة الاقتصادية:

إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرر بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير ، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة ، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، معدل الدخل الفردي، معدلات التضخم وحجم السوق و السياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق.

إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء ، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار .

<sup>23</sup> ناجي بن حسين، (2009)، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص 59.

<sup>24</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 17.

### البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة ، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز . لضياح الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها<sup>25</sup> .

### البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية .

### المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

في الواقع لا يوجد هناك اتفاق حول أشكال محددة للاستثمار الأجنبي المباشر وقد يرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب من جهة وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى. فيما يلي سنورد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر التي تختلف باختلاف الغرض الذي تسعى إليه هذه الاستثمارات.

### أولا : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الغرض

لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار و قد أمكن تصنيف أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وفق المحددات التالية:

### الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية :

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى .

<sup>25</sup> حاتم عبد الجليل القرنشاوي، مرجع سابق ، ص 5.

### الاستثمار الباحث عن الأسواق :

"إن وجود هذا النوع من الاستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك و آثار إيجابية غير مباشرة على التجارة، حيث انه يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها ، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار<sup>26</sup>.

### الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

"يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية. فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات إلى الاستثمار في العديد من الدول النامية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة، كما يؤدي إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج .

"ويحدث هذا النوع من الاستثمار فيما بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية"<sup>27</sup>.

### الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية :

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية<sup>28</sup>.

### ثانيا: أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يأخذ عدة أشكال وفيما يلي سنشير إلى أهم وأبرز هذه الأشكال:

### الاستثمار المشترك :

هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات

<sup>26</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 11.

<sup>27</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 11.

<sup>28</sup> صالح مفتاح، دلال بن سميحة، (2008)، واقع و تحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 43 ص 121.

الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركاً<sup>29</sup>.

### الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات) :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث أن التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها<sup>30</sup>.

فقد كان يطلق عليها في بداية ظهورها الشركات المتعددة الجنسيات Multinational company حيث كانت ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة و في مرحلة لاحقة رأت لجنة العشرين والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة transnational بدلا من multinational و كلمة corporation بدلا من entreprise حيث أن هذه الشركات تتعدى القوميات ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية، تحريك ونقل الموارد والمزايا بين الدول<sup>31</sup>.

وقد عرفت منظمة الأونكتاد هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي (foreign branch) المملوك كلياً أو جزئياً فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة (country Host) والتي تمتلك حق المشاركة في الإدارة<sup>32</sup>.

كما تعرف الشركات متعددة الجنسيات على شركات ذات رؤوس أموال ضخمة ، تملك أعمالاً و وسائل إنتاج في أكثر من دولة ويدير نشاطها على المستوى الدولي مجلس إدارة يتخذ من الوطن الأم مركز رئيسياً لها<sup>33</sup>. و تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص هي كالتالي<sup>34</sup> :

<sup>29</sup> عيد السلام أبو قحف، (2002)، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة بالإسكندرية، ص 364.

<sup>30</sup> فليح حسين خلف، (2007)، اقتصاد المعرفة، الأردن، عالم الكتب الحديث، ص 188.

<sup>31</sup> عثمان أبو حرب، (2008)، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر ، ص 278.

<sup>32</sup> حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق، ص 782.

<sup>33</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، (2008)، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء، ص 179.

<sup>34</sup> موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سابق، ص 179.

- 1/ كبر حجمها وتشجيعها في العالم بأسره؛
- 2/ تنوع المنتجات ؛
- 3/ التفوق التكنولوجي؛
- 4/ هيمنتها على الاقتصاد؛
- 5/ الطبيعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
- 6/ قدراتها المالية الكبيرة حيث أن الشركة التي تقل مبيعاتها عن 100 مليون دولار لا تعبر من الشركات متعددة الجنسيات؛
- 7/ قرارات التخطيط والاستثمار والإنتاج والتسويق والتسعير يتم اتخاذها من قبل الشركة الأم ؛
- 8/ القدرة الهائلة على التسويق والاعتماد الكبير على الإعلان الدائم في مختلف وسائل الإعلام المتاحة ؛
- 9/ رغبتها الدائمة في التحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

ثالثا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### 1. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة المستقبلية.

تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكبر نتيجة محدودية النشاطات الاقتصادية التي تستوعب فائض العمل غير المحدود وغير الماهر في الغالب والمساهمة في التخفيف من حدة البطالة الظاهرة أو المقنعة واسعة الانتشار خاصة في البلدان النامية.
- يمكن أن توفر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير، أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لاستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات واستغلالها لتمويل واردات جديدة، يمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال استخدامها في إقامة مشاريع جديدة أو توسيع المشروعات القائمة التي تمكن الاقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية<sup>35</sup>.

<sup>35</sup> فليح حسن، مرجع سابق، ص 17.

-تعاني الدول النامية من قلة مهارات العاملين الإدارية والتنظيمية وبالتالي يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على تفادي تلك المشكلة باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب و وسائل أحدث وأكثر تطوراً في العمل والإدارة.

-في ظل الشروط للقروض الخارجية وتقلص المساعدات للدول النامية يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة خاصة النامية منها أفضل وسيلة للجوء إلى الاقتراض من العالم الخارجي والتخفيف من فجوة الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق قيمة مضافة أكبر من خلال استخدام الموارد المحلية والطاقات الإنتاجية غير المستغلة وبالتالي يوفر مستوى معيشي أفضل ودرجة رفاهية أعلى.

-يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة المشترك إضافة إلى أنه يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتنمية التكنولوجية فهو يساهم في تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ويعتبر الاستثمار المشترك أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم الدول خاصة النامية لأسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

-استفادة الشركات المحلية في الدول المضيفة من قنوات الاتصال وأحدث التقنيات التي تتاح لها إما من خلال المشروعات المشتركة، باستخدام عدة طرق منها انتقال العاملين من فروع الشركات متعددة الجنسيات المحلية والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وبما ينعكس إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي، ويتوقف نجاح الشركات المحلية في تحقيق ذلك على مدى قدرة العاملين المحليين على الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى استجابة الشركات الوطنية لزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، ومدى تركيز الاستثمار في المناطق ذات الربحية والتي تشجع تلك الشركات على تطبيق التكنولوجيا الحديثة<sup>36</sup>.

-قيام العديد من الدول النامية بإتباع إجراءات تحرير التجارة والاستثمار وبالشكل الذي وفر مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر والذي ميزه توفير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كالمهند التي أصبحت أكثر تقدماً في تكنولوجيا المعلومات وأصبحت من مصدري برامج الكمبيوتر، إضافة إلى جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاديات السوق وتقديمها للعديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية، وتطبيق برامج الخصخصة هذه العوامل أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية بشكل متزايد.

<sup>36</sup> عيد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 489.

### 2 . عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرغم من المزايا والدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق نمو اقتصادي في الدول المضيفة إلا أن عددا غير قليل من الباحثين والكتاب يرون أن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تحقق الأهداف والغايات المرجوة من ذلك بل يؤدي إلى إعاقه تطور هذه الدول بسبب العيوب التي تصاحب تلك الاستثمارات منها:

-إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج، أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج، وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري من خلال زيادة الواردات والتي تفوق على ما يضيفه الاستثمار إلى الصادرات وبالتالي تأثيره على ميزان المدفوعات.

-لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية والصناعية للجهات المحلية، فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية، وتعمل على تحديثها باستمرار.

-لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها و في المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة<sup>37</sup>.

-تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي، وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع، أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية، مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة، حيث لجأت بعض الشركات إلى تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.

<sup>37</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق ص 177.



-قد يكون تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا مالا تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات، المنسوجات، الصناعات الكيماوية، الصلب الإسمنت... الخ<sup>38</sup>

يتوقف الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا على مدى توافر ظروف وإمكانيات تلك الدول، وغالبا مالا تتلائم التقنية المستخدمة مع ظروف الدول النامية، حيث أن تلك التقنية اخترعت لتناسب ظروف الدول الصناعية، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة من قبل العناصر البشرية في البلدان النامية، إضافة إلى تكاليفها الباهظة والشروط القاسية التي تعجز البلدان النامية عن الوفاء بها<sup>39</sup>.

-تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تندفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول النامية إلى المزيد من الاقتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية.

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم و على الدولة المضيفة ، فان العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع و كل مدرسة كان لها تفسيراً يتماشى و الفرضيات التي تقوم عليها، و في هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى: التفسير التقليدي و التفسير الحديث.

### المطلب الأول: : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر و سنقوم بعرض لبعض هذه النظريات فيما يلي:

#### 1: المدرسة الكلاسيكية:

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط<sup>40</sup>.

<sup>38</sup> محمد قويدري، مرجع سابق، ص 38.

<sup>39</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 180.

<sup>40</sup> مدحت القرشي، (2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات و سياسات و موضوعات، الطبعة الأولى، الأردن، ص 55.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع ، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات ، أما الاستثمارات من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها ما يلي:

ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد فيما يخص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية<sup>41</sup>.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية<sup>42</sup>.

### 2: نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها .

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

1- اختلافات جوهريّة في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛

2- توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛

<sup>41</sup> عيد السلام أبو فحف، مرجع سابق، ص 32.

<sup>42</sup> عمر صقر، (2003)، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية بالإسكندرية، ص 48.

- 3- قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- 4- اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- 5- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور.
- 6- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

7- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول ، بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق ، أي وجود السوق غير التامة<sup>43</sup> .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج و هذا غير واقعي من الناحية العلمية.

- كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب<sup>44</sup> .

### 3: نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر و تركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانات خاصة لا تتمتع الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات و يذكر أنه تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.

<sup>43</sup> محمد قويدري، (2006)، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية 17 و 18 أفريل، الجزائر، ص 289.

<sup>44</sup> عبد السلام أبو القحف، مرجع سابق، ص 398.

و من تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق.

و كان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري .

و قد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية ، حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هيكل سوق تنافسية نسبية و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية و لم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة .

### المطلب الثاني: التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

#### 1: نظرية توزيع المخاطر<sup>45</sup>:

ركز كوهين عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر التي تواجهها فعملية تخفيض المخاطر تتم من خلال التوزيع للأنشطة و من ثم تختلف عوائد الاستثمار من بيئة استثمارية إلى أخرى فهي فكرة للفكرة العامة القائلة بعدم وضع البيض في سلة واحدة و بالتالي تقوم شركة توزيع لاستثماراتها من خلال الاستثمار في دول متعددة حيث أن اقتصاديتها غير متشابهة و غير مرتبطة مع بعضها البعض بالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة، إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية خلال سبتمبر 2001 كان بمثابة ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى العاملة بالولايات المتحدة خاصة تلك التي تعمل لخدمة السوق الأمريكي فما حدث بالولايات المتحدة لم يؤثر فقط على سوق و الاقتصاد الأمريكي و إنما على كافة الأسواق العالمية و من ثم لن يغير من الأمر شيء لو قامت الشركة بتوزيع أنشطتها في دول أخرى غير الولايات المتحدة ، كما أن النظرية لم تستطع تقديم تفسير مقنع للحكمة من قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من الاستثمار غير المباشر في عملية توزيع مخاطرها.

<sup>45</sup> رضا عبد السلام، (2007)، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الاولى، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة، ص 48.

### 2: نظرية دورة حياة المنتج:

"تقوم هذه النظرية على أساس افتراض أن دورة الحياة المنتج تتضمن المرور بمراحل عديدة ومنها البحث والابتكار ثم مرحلة تقديم السلعة بعد إنتاجها في السوق المحلية ، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها محليا ودوليا و مرحلة تشبع السوق المحلية ومن ثم مرحلة إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا مرحلة أنتاج السلعة في الدول النامية بعد أن تكون السلعة قد تدهور إنتاجها نتيجة المنافسة السعرية والجودة، حيث يؤيد الواقع العملي والممارسات الفعلية ذلك في حالات ليست بالقليلة والتي من ابرز الأمثلة لها الصناعات الالكترونية والحسابات الآلية منها بشكل خاص"<sup>46</sup>.

ولكي تفهم نظرية حياة المنتج لا بد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي كالاتي<sup>47</sup> :

#### 1/2 . مرحلة الظهور (الإنتاج) والبيع في السوق المحلي :

من المعروف أن أي دولة عندما تفكر بإنتاج سلعة جديدة غير مسبوق إنتاجها في بلد آخر يكون غرضها أن تباعها في السوق المحلية وإشباع حاجات مواطنيها المتجددة وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج فالدفعة الأولى من إنتاج السلعة الجديدة تكون عالية التكلفة لا يشتريها في السوق إلا نخبة الأغنياء ، إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدودا لفترة حتى تتجمع لدى الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير و وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها و في نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والمتخصصة والبحث عن قوى عاملة مدربة.

#### 2/2. مرحلة النمو والتصدير :

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبدئة بالأسواق المجاورة، كما يزيد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الاستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج وتواصل تحسين السلعة وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة مضاعفة حياة السلعة فتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي وفي هذه

<sup>46</sup> فليح حسين خلف، (2004)، التمويل الدولي، عمان، مؤسسة الوراق، ص 182.

<sup>47</sup> علي عباس، مرجع سابق، ص 165.

المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين وتجار الجملة و التجزئة، مركزة في حملتها على جودة السلعة وفوائدها.

### 3/2. مرحلة نضوج السلعة :

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق في السوق المحلي والأجنبي بنجاح وأصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراؤه له وفي هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج واستمرار مستوى جودته والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلمي لا في السوق المحلي أو الأجنبي وفي إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي والمحافظة على أرباحها و مبيعاتها حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهددا إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم والجمارك و الضرائب... الخ.

من هنا تقوم الشركة بتأسيس وبناء وحدات إنتاجية (فروع) في الأسواق الخارجية التي يتزايد فيها الطلب على السلعة ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة ومألوفة ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واردا واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة أمرا واردا وعندئذ تبدأ الدولة أو الشركة بفقدان ميزتها التنافسية تدريجيا حتى الوصول إلى مرحلة التدهور وانخفاض المبيعات عندئذ تقوم الشركة مرة أخرى بتغيير إستراتيجيتها الترويجية من التركيز على الجودة فقط، إلى التركيز على السعر أولا ثم الجودة ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون (stock) كما تلجأ ضمن الإستراتيجية الجديدة إلى أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

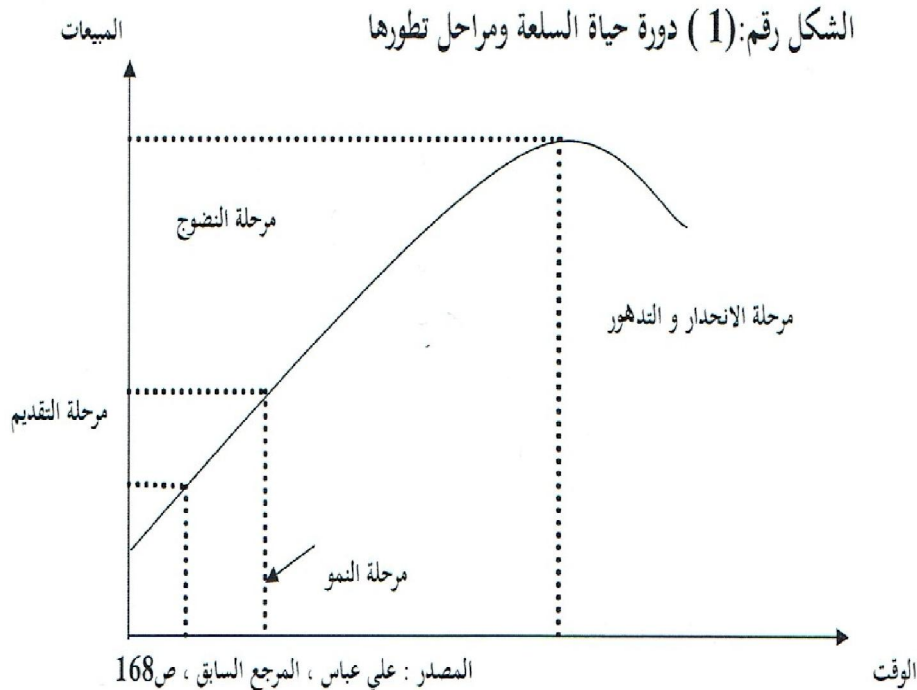
### 4/2. مرحلة الانحدار و التدهور :

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا إستراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية وبدأ المستهلكون يغيرون من ولاءهم للسلعة بحثا عن السلعة جديدة ماثلة وتبدأ الشركة بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض ، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها و ألوانها و عبواتها وأسعارها ... الخ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة مقبلة، في

## الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

الوقت ذاته تكون الشركة تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.

تعزى نظرية دورة حياة السلعة إلى البروفسور ريموند فيرنون (Raymond Vernon) من جامعة هارفارد الأمريكية (Harvard university in U.S.A) في قسم إدارة الأعمال فقد لاحظ فيرونون أن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك، حيث وجد فيرونون (Vernon) أن سرعة استهلاك السلع ذات العمر القصير يتزامن مع سرعة الاختراعات للسلع الجديدة التي تقع في مجالها وطبقا لفيرونون فإن هذه السلع تكون دورة حياتها قصيرة بحيث لا تصل إلى مرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج الكبير وفتح فروع للشركة في الأسواق الدولية مثل السلع الإلكترونية التي تتقدم بسرعة كبيرة وكذلك بعض السلع الغذائية التي يخضع مستوى الطلب عليها على التغير في اتجاهات وأذواق المستهلكين، أما بخصوص السلع الاستهلاكية المعمرة فقد وجد أن سلوكها في السوق ينسجم مع مضمون النظرية مثل المواد الصناعية جاهزة الصنع ونصف المصنعة وبعض السلع الإلكترونية ذات الاستخدام المتعدد وغيرها من السلع في نفس المجال، أي أن هذه السلع ستمر بكافة مراحل دورة حياتها في السوق حتى تصل لمرحلة تخفيض التكاليف والتوسع في الإنتاج وفتح الفروع بقصد الاستفادة من اقتصاديات الحجم والاحتفاظ بالميزة التنافسية لفترة طويلة ، ويوضح الشكل التالي مراحل تطور دورة حياة المنتج.



من أهم عيوب هذه النظرية ما يلي:

1/ ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة، فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة .

2/ ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالية.

### 3: النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي:

"لقد قام دنينج (Dunning) بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي . المباشر و تجميعها في نظرية شاملة و لهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية"<sup>48</sup>

"و قد قام دنينج بتحقيق التكامل والترابط بين نظرية المنشأة الصناعية و نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية و نظرية الموقع و قد أوضح دنينج أنه يلزم توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج " و هي:

1-تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

2-أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

3-أن تتوافر للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة،مثل: انخفاض الأجور واتساع السوق وتوافر المواد الأولية .

"ويرى دنينج، أنه يوجد اتفاق على نطاق كبير ، على أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما تتضافر العوامل الثلاثة السابقة، حيث أن امتلاك الشركة لمزايا مثل التكنولوجيا إذا ما استغلت بطريقة مثلى ، يمكن أن تعوض الشركات عن التكاليف الإضافية لإقامة تسهيلات إنتاجية في الدول المضيفة و يمكن أن تتغلب على المعوقات التي تضعها المنشآت المحلية و يجب أن تقترن ملكية الشركات متعددة الجنسيات لمزايا احتكارية بمزايا مكانية للدولة المضيفة مثل: انخفاض تكلفة الموارد، اتساع السوق و هكذا يجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا ".الاحتكارية و المزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشر عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا"<sup>49</sup>.

<sup>48</sup> عمر صقر، مرجع سابق، ص 50.

<sup>49</sup> عمر صقر، مرجع سابق، ص 49.



### 4: نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):

رواد هذه النظرية هما (كوجيما و أوزاوا) و قد عنيت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية و تجمع النظرية بين الأدوات الجزئية مثل القدرات و الأصول المعنوية للشركة و مثل التميز التكنولوجي و كذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية و الصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة و تؤكد المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الاختراعات التكنولوجية المتلاحقة ، لذلك توصي بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية.

كما برهن (كوجيما) على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى، حيث تعمل اليابان على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة بينما مثلاً الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة تعاني هذه النظرية من البساطة الشديدة في إطارها أو مرجعيتها و النموذج الذي تتبناه غير كاف لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تؤكد النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من القدرة التنافسية و يساعد في تسريع عمليات الإصلاح الاقتصادي للدول المضيفة ، دون تقديم التفاصيل<sup>50</sup>.

<sup>50</sup> رضا عيد السلام، مرجع سابق، ص 56.

### خلاصة الفصل :

تم التعرض في هذا الفصل إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وتم الإشارة في هذا الصدد إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله، الذي تعددت فيه التعاريف حسب الأطراف التي يهتما مناقشة موضوعه، ليخلص الجميع إلى الاتفاق على مبدأ أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل امتلاك لكيان أجنبي لأصول، ملكية تامة أو جزئية في دولة مضيفة، وهذا ما يمنحه حق النظر في تسيير الاستثمار ابتداء من نسبة مقدرة بـ 10% كحد أدنى، تلا ذلك التعرض إلى محدداته أو العوامل التي تؤثر وتتحكم في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، حيث أن هذه العناصر تتجسد في سياسة اقتصادية واضحة وإجراءات تطبيقها في سبيل تنظيمها للعلاقات بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وبطبيعة الحال فإن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تختلف من دولة لأخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدولة ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البيئة الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات.

الفصل الثاني :

الإستثمار الأجنبي المباشر  
في الجزائر

تمهيد:

يعالج هذا الفصل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تحليل واقعه و إطاره القانوني و عرض مناخه و إبراز معوقاته حيث اعتبرت الجزائر منذ الاستقلال والى غاية الثمانينات من القرن العشرين الاستثمار الأجنبي المباشر كنوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد والمساس بالسيادة الوطنية خاصة بعد انتهاج الجزائر للنهج الاشتراكي. إلا أن عقد الثمانينات استطاع أن يغير تماما من تلك النظرة بعد التحول الذي عرفه الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد لا مركزي، مما ساعد على ظهور تشريعات جديدة مشجعة للاستثمار وهذا في شكل وحيد وهو الشركات المختلطة ، ثم من التسعينات إلى غاية اليوم تمت عدة محاولات لإصلاح النظام الاقتصادي الجزائري قصد قبول الاستثمارات الأجنبية في شكل كامل، وفي هذا الفصل سنتناول المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

### المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد عاجلت الجزائر الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

### المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

#### أولا : قوانين الاستثمار في الجزائر

#### قانون الاستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963.<sup>1</sup>

"تميز الوضع الاقتصادي والاجتماعي غداة الاستقلال بضعف المقومات الأساسية للنهوض بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، فكان على الدولة أن تسارع أولا للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة ، فأصدرت بذلك أول قانون للاستثمار سنة 1963 لتشجيع الاستثمار". كما كان هدف هذا الأخير إنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر و جلب الاستثمارات الأجنبية<sup>2</sup>.

#### قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966.<sup>3</sup>

لقد اهتدت الدولة الجزائرية إلى سن تشريع جديد سنة 1966 وهو القانون 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والأجنبي، والذي أعطى الأولوية نقل للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية زيادة تدفق العملة الصعبة ،نقل التكنولوجيا وتوفير مناصب الشغل. أما فيما يخص السياسة الاستثمارية اتجه الأجانب ، عرفت منعرجا جديدا باتخاذ السلطات الجزائرية إجراءات جديدة سمحت بمشاركة رأس المال الأجنبي في إطار خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية<sup>4</sup>.

#### قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982.<sup>5</sup>

بعدها اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963 ، و حدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية ، خاصة في مجال التجارة و الخدمات ، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال

<sup>1</sup> قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1993/63.

<sup>2</sup> عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، (2009)، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و

استشراف، 23.24.25 مارس، بيروت، ص 4.

<sup>3</sup> قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 180.

<sup>4</sup> محبوب بن حمودة، اسماعيل بن قانة، (2009)، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، ص

64.

<sup>5</sup> قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد و كيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

35.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المحروقات ، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري . إذ و رغم احتكار الدولة للقطاع و تأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية لها المباشرة و مساعد في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية و التقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل و تشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة .

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة . بعد صدور هذا القانون ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة 83-85 حوالي 2328 مشروع . و نظرا لكون القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية ، استدعى الأمر تعديله ليكون أكثر استجابة لحاجة الاقتصاد الجزائري إلى استثمارات خاصة محلية و أجنبية تساهم في زيادة قدرات الإنتاج و الرفع من معدلات النمو ، خاصة في قطاع المحروقات<sup>1</sup> .

### قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986:

لقد أتم و عدل قانون 82-13 بقانون 86-13 نظرا لعدم قدرته على تحفيز و جلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا ، خاصة في مجال المحروقات .

لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل و تسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة و واضحة و محفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق . فالشركاء الأجانب ، وفق القانون الجديد ، و الذين ينضون في شراكة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس بروتوكول اتفاق ، محولون بالمشاركة في تحديد موضوع و مجالات تدخل الأطراف مدة دوام الشراكة المختلطة وتعهدات وواجبات كل الأطراف . فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل، في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و مناصب الشغل و تكوين و تأهيل المستخدمين ، مقابل الاستفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير و اتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح، و ما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض . رأس المال المساهم به ، و تحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب<sup>2</sup> .

### قانون النقد و القرض 1990.<sup>3</sup>

يعتبر القانون 90-10 للنقد و القرض و الصادر في 14 أبريل 1990 نصا تشريعيًا يعكس اعترافا بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي . وقد شمل قانون النقد و القرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الاستثمار ، فقد اقر حرية انتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر . كما ألغى مجموع الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال

1. عبد الرحيم شيببي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص 05.

2. الطاهر لطرش، (2003)، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 196.

3. قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 39.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك، و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم ومراقبة مستقلة ، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها ، بموجب القانون ، في تمويل كل من مؤسسات القطاع العام و القطاع الخاص دون تمييز . ولقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيهها مباشرة و صريحا . ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 ب 344 مشروع أي بمعدل 20.6 % و ذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة<sup>1</sup>.

### قانون سنة 1993<sup>2</sup>.

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية و التشريعية و التنظيمية المواتية لجلب و استقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر .فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام ، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي و ضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار . فالقطاع الخاص ، محليا كان أو أجنبيا ، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعد النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة ، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية و دعم و متابعة الاستثمارات . كما نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين ، سواء أكانوا عموميين أم خواص ، محليين أم جانب . فالقانون ضمن في نصوصه معالجة مساوية للمستثمرين من حيث الحقوق و الواجبات ، كما أجاز للمستثمرين الأجانب ، في إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق التوفيق ، اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية ، و ذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقه استقطاب الاستثمارات الأجنبية و جلبها . فلقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية و دعم الاستثمار<sup>3</sup>.

عبد الرحيم شيببي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص 06.

المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

عبد الرحيم شيببي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص 07.

### قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001.<sup>1</sup>

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 1-3 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار . لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية و الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات ، و كذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين و الأجانب. و بذلك يكون هذا القانون قد فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف تطويره و تربيته كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها و ظهورها.<sup>2</sup>

و أهم ما يميز نظام الاستثمار في الجزائر هو قيامه على العناصر التالية<sup>3</sup>:

المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة، وتمثل أهم صلاحيته في رسم الإستراتيجية الوطنية لتطوير الاستثمار ، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من الامتيازات وشروط الاستفادة من الحوافز الخاصة بالاستثمار.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وهي بديل عن وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات (APSI)

المستحدثة بموجب قانون الاستثمار الصادر سنة، 1993 وتمثل مهمتها الأساسية في تطوير ومتابعة عمليات الاستثمار وتسهيل الإجراءات الخاصة بانطلاق المشاريع.

إنشاء شبك وحيد لا مركزي يتم فيه تجميع كل الإدارات ذات العلاقة بالاستثمار، ويملك هذا الشباك كل الصلاحيات من اجل الاستجابة العاجلة لانشغالات المستثمرين.

صندوق دعم الاستثمار الذي يعمل على تمويل الأنشطة الخاصة بتحسين مناخ الاستثمار، و تهيئة الشروط اللازمة لانطلاق المشاريع، كتهيئة المناطق الصناعية وتوصيل ، و المرافق الضرورية كالكهرباء والغاز والماء والهاتف وتعبيد الطرق . و يبين الجدول التالي الهيئات والإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد والخدمات التي تقدمها.

الأمر 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 2001/47.

عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، مرجع سابق، ص 07.

صالح مفتاح، دلال بن سمسنة، مرجع سابق، ص 117.



## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (01): الهيئات و الإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي

الخدمات	الهيئات	الشبابيك
الامتيازات إعلام، توجيه، تسليم ملف، إيداع تصريحات، منح	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	الاستقبال للتوجيه
تسليم شهادة عدم أسبقية التسمية و الإيصال المؤقت للسجل التجاري	المركز الوطني للسجل التجاري	السجل التجاري
الإعلام حول التنظيم الجمركي	مديرية الجمارك	الجمارك
الامتيازات مساعدة المستثمر في حدود الإجراءات لتجاوز الصعوبات الجبائية لتنفيذ قرار منح	مديرية الضرائب	الضرائب
العقار إعلام على الإمكانيات العقارية و تسليم قرار حجز	الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار	العقار
البناء مساعدة المستثمر للحصول على رخصة البناء و التصاريح الأخرى حول	مديرية العمران	العمران
تسليم رخص العمل للأجانب، إعلام حول القوانين والتشريعات الخاصة بالعمل	مديرية التشغيل	وزارة العمل
و الإدارة تحصيل الحقوق المتعلقة بأعمال الانجاز أو تعديل المؤسسات و محاضر مداولة هياكل التسيير	مديرية الضرائب	حصيلة الضرائب
تحصيل الحقوق المتعلقة بعائدات الخزينة غير المتحصل عليها من طرف حصيلة الضرائب المتعلقة بإنشاء الشركات	مديرية الخزينة	حصيلة الخزينة
المصادقة على جميع الوثائق اللازمة المتعلقة بتكوين ملف الاستثمار	المندوبية التنفيذية للبلدية	المندوبية التنفيذية للبلدية

Source : ANDI, 2004, texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger.

ثانيا : الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن هذا القانون مجموعة من الحوافز والإعفاءات الجبائية الضريبية والجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية والحرية التي قدمها له هذا القانون .

**الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر :**

"لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكينه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني ، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة المذكورة والمنصوص عليها قانونا ، وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول على مستوى ثنائي ومتعدد الأطراف باللجوء إلى التحكيم الدولي . إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم (90-10) والمرسوم التشريعي رقم المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على<sup>1</sup> :

**الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:**

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم ، وكذا بعدة أعمار وصيغ كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات أما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة ، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو في شكل شركة باسم جماعي (SNC) أو في شكل شركة ذات أسهم (SPA).

على أن تكون هذه الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات والتنظيمات.

عبد المجيد أونيس، (2006)، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملحق الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة<sup>1</sup> و المتوسطة في الدول العربية 18/17 أفريل، الجزائر، ص 255.

مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمار:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها: "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار.

ومنه تقر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين والاستثمارات، ومن ثمة الحفاظ والحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

**ثبات القانون المطبق على الاستثمار:**

جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 وبدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

"لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وضمان حق ملكيته في حالة التأميم وعدم الحجز على أموالها أو مصادرها أو فرض الحراسة عليها.

**ضمان حرية التمويل:**

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداحيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني أي تحويل الآلات والمعدات والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12: "تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعمله قابلة للتحويل الحر، ومقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأس المال المستثمر، والعوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر" كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر" في اجل لا يتجاوز ستين 60 يوما.

**الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:**

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثمرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي. فالجزائر وإيماننا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباعدة النظم والتوجيهات، ونذكر من هذه الاتفاقيات ما يلي:

الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

لقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية رغبة منها في تشجيع وضمان الاستثمارات القادمة إليها من كل صوب وحذب ، ونذكر منها ما يلي<sup>2</sup> :

1. الاتفاقية المغاربية المتعلقة بتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي<sup>3</sup> .

2. الاتفاقية العربية المتعلقة باستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية<sup>4</sup> .

3. الاتفاقية الدولية الخاصة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار<sup>5</sup> .

2.5. الاتفاقيات الدولية الثنائية الخاصة بتشجيع وضمان الاستثمار:

إن الجزائر إيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين والمجالات الاقتصادية أبرمت العديد من الاتفاقيات ثنائيا مع كثير من الدول: باختلاف نظمها السياسية ونذكر منها ما يلي:

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا<sup>6</sup> .

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع إيطاليا<sup>7</sup> .

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا<sup>8</sup> .

الاتفاقية الثنائية المبرمة مع اسبانيا<sup>9</sup> .

الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص :

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين : النظام العام والنظام الاستثنائي الخاص ، ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة

موسى بودهان، (2000)، الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية، ص 18.

المرسوم الرئاسي رقم 420/90 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة- الرسمية رقم 1991/06.

المرسوم الرئاسي رقم 95- 306 المؤرخ في 07 أكتوبر سنة 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، الجريدة الرسمية رقم 1995/59.

الأمر رقم 95- 05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1995/07.

المرسوم الرئاسي رقم 90- 319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، الجريدة الرسمية رقم 1990/45.

المرسوم الرئاسي رقم 91- 346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 1991/46.

المرسوم الرئاسي رقم 94- 01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع و الحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات و تبادل الرسائل المتعلق بهما، الجريدة الرسمية رقم 1994/01.

المرسوم الرئاسي رقم 88/95 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المملكة الإسبانية و المتعلق بالترقية و الحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 1995/23.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين<sup>10</sup>.

### النظام العام للحوافز:

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار والإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من: تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

### نظام الاستثناءات:

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار ، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال وهذا كما هو موضح فيما يلي:

**في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار :** تستفيد الاستثمارات المعنية من:

الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات التي تتم في إطار الاستثمار.

تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع **في مرحلة انطلاق الاستغلال :** بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية:

الإعفاء لمدة عشر ( 10 ) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ، ومن الدفع الجزائي ومن الرسم على النشاط المهني.

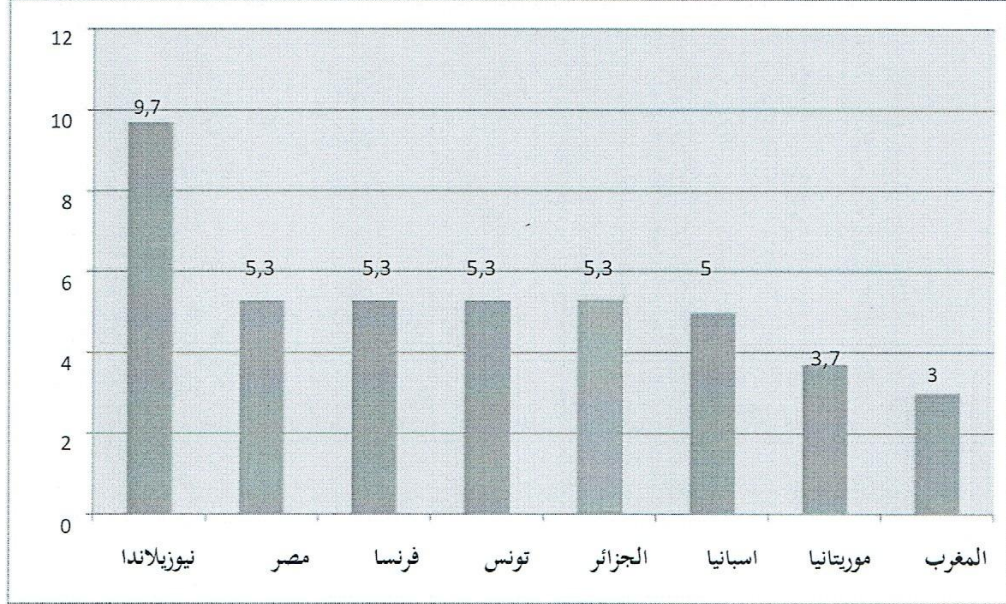
إعفاء لمدة عشر ( 10 ) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

محمد طالبي، (2008)، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،<sup>10</sup> العدد 06، الجزائر، ص 320.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار و الشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.

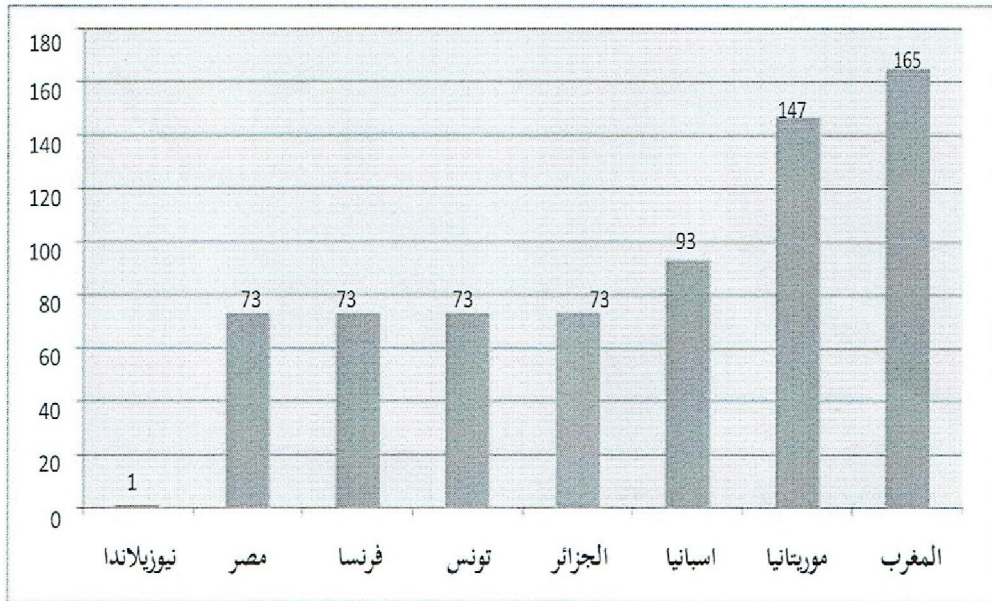
الشكل رقم (02): مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول.



Source : [www.doingbusiness.org/business in Algeria 20](http://www.doingbusiness.org/business%20in%20Algeria).

أما الرسم الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول.

الشكل رقم (03): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول.



Source : [www.doingbusiness.org/business in Algeria 20](http://www.doingbusiness.org/business%20in%20Algeria).

### المطلب الثاني: مؤهلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر

لقد تمكنت الجزائر من قطع عدة أشواط فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية والتحرر والانفتاح على العالم الخارجي عبر التفاوض لأجل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وتوقيع العديد من الاتفاقيات، معتمدة على مؤهلاتها وإمكانياتها الخاصة، وبذل أقصى جهودها من خلال إتباع سياسات واستراتيجيات هامة لجذب أكبر كم ممكن من رأس المال الأجنبي.

وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم مؤهلات الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها و التي يمكن حصرها في النقاط التالية.

موقع جغرافي استراتيجي، يتوسط بلدان المغرب العربي، كما تمثل مدخل إفريقيا وتتميز بمساحة شاسعة وسواحل وجبال تطل على البحر، تمتد على مسافة 1200 كلم موفرة ثروة سمكية هائلة. وتتوفر أيضا على إمكانيات سياحية مهمة متنوعة ما بين صحراوية وساحلية وذلك لتوفرها على آثار ومواقع خلابة تجذب الكثير من السياح وهي في حاجة إلى استثمار لتلبي كل متطلباتهم وتوفر لهم كل أساليب الراحة والرفاهية.

امتلاكها ثروة بشرية هامة أكثر من 70% منها شباب مما يساهم في توفير اليد العاملة المؤهلة<sup>11</sup> توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ، طرقات، مطارات، المناطق الصناعية، شبكات السك الحديدية و وسائل الاتصال الحديثة.

احتوائها على أكثر من 40 مليون نسمة مع معدل متزايد للنمو الديمغرافي. توفرها على موارد طبيعية مختلفة، حيث تحتوي على ثاني احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي، إضافة إلى احتياطها من البترول والفوسفات، الحديد، النحاس و المعادن الثمينة... وغيرها. تنوع الأقاليم المناخية و بالتالي تنوعا لثروة النباتية و المحاصيل الزراعية.

كل هذه المؤهلات تضع الجزائر في مقدمة الدول المتوفرة على أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر وجلبه لكن كل هذه العوامل وحدها لا تكفي إذا لم ترافقها بعض المؤهلات الاقتصادية الأخرى وهي ذاتها المؤهلات التي عملت وتعمل الحكومة الجزائرية على توفيرها وهي:

الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي.

مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة 11 الجزائر، الجزائر، 2006/2005 ص 90.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو إيجابية.

الحوافز الجبائية والضريبية.

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الشراكة الأورو متوسطة.

إصلاح القطاع المصرفي وقطاع العدالة.

### المطلب الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر وتوزيعه الجغرافي و القطاعي

#### أولا: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم<sup>2</sup> تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم<sup>2</sup>، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانيات السياحية الضخمة التي تملكها الجزائر، فهي تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، مما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2011).<sup>12</sup>

### الجدول رقم 02: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة

2011-1995

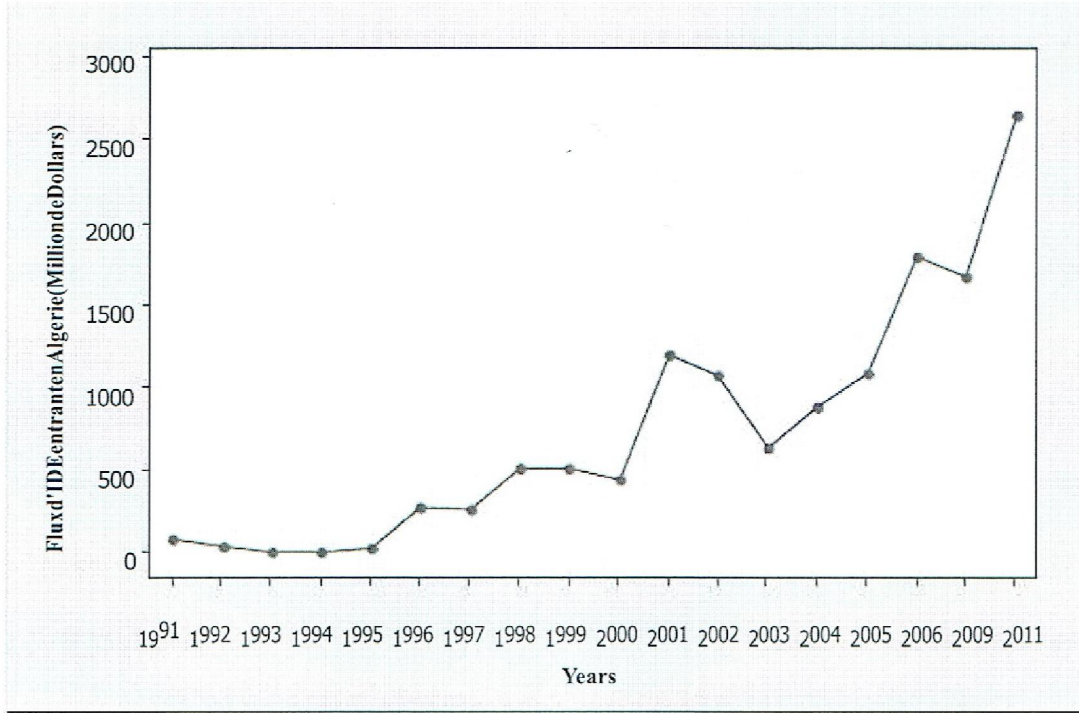
السنوات	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995
تدفقات FDI الوارد إلى الجزائر	2571	2291	2761	2646	1662	1796	1081	882	634	1065	1196	438	507	501	260	270	25

المصدر: Word investment report, 2012, [www.unctad.org](http://www.unctad.org)

علي همال، فاطمة حفيظ، (2005)، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة، الأورو متوسطة، مجلة الاقتصاد و 12 المناجمانت، الجزائر، العدد 04، ص 396.



الشكل رقم (04): يوضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2011)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق و باستخدام برنامج Excel

"لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة (1990-2011) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد تميزت الفترة (1993-1995) بغياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما اجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي و ارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي"<sup>13</sup>.

فقد تميزت الفترة 1996 - 2000 بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر و التي توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات و بقيت الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة<sup>14</sup>.

ناجي بن حسين، (2009)، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، ص 59.

ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 60.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

"أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 01-03 وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءاً منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004، جاءت معظمها من قطاع الاتصالات" <sup>15</sup>.

سجلت سنة 2008 أعلى مبلغ للتدفقات الواردة حيث ارتفعت بنسبة 56.08% مقارنة بسنة 2007، وهذا في وقت عرفت فيه وثيرة الاستثمارات العالمية تراجعاً بفعل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وثيرة الاستثمارات سنة 2009 ارتفاعاً طفيفاً 6.44% في وقت سجلت فيه كل التدفقات الواردة تراجعاً محسوساً على المستوى العالمي، ثم انخفضت سنة 2010 بنسبة 17.02% وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة للجزائر، الشيء الذي يمكن تفسيره بالأولوية القصوى لهذه الاستثمارات لكونها تتمتع برؤية عالية استثماراً في قطاع المحروقات ثم تميزت سنة 2011 بعودة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الارتفاع.

### ثانياً: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

#### 1- التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

##### أ - أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر.

لقد تبين أن المؤسسات الأجنبية المستثمرة في الجزائر سواء كانت عربية أو أجنبية، 80% منها ترقى على مستوى الشركات متعددة الجنسية، وأما الباقي من هذه المؤسسات فهي تدرج ضمن إطار الشركات التي لم ترقى إلى درجة التعددية الجنسية، إلا أن بعض هذه المؤسسات يصنف نشاطها ضمن مشروعات الشراكة التي تتم وفقاً لتعاقدات واتفاقيات بين الدول، أما في ما يتعلق بذكر أهم الدول التي تعمل في الجزائر في إطار تنفيذ المشاريع الأجنبية، يمكن عرضها على النحو التالي:

طالبي محمد، مرجع سابق، ص 326. <sup>15</sup>

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

-الدول العربية: لقد تم ذكر توليفة الدول العربية التي تتعامل معها الجزائر في إطار الاستثمارات العربية البينية، من خلال المطلب السالف الذكر المتعلقة بتحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر، معتمدين على البيانات التي تنتجها تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

-الدول الأجنبية: لقد تعددت الدول الأجنبية المستمرة في الجزائر، رغم كون حجمها يعتبر ضعيفا ومحدودا، وفي الواقع لا توجد إحصائيات دقيقة تصدرها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ANDI عن الدول المستثمرة في الجزائر، ولهذا سنعتمد على الإحصائيات التي أنجزتها ANIMAINVEST خلال سنة 2008 عن الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2008 والولايات المتحدة أهم المستثمرين في الجزائر، حيث تتركز الاستثمارات الأمريكية في الجزائر في المحروقات، وأهم الشركات الأمريكية المستثمرة في الجزائر نجد Arco, Philips, Amocco, Schlumberger, Mobil, .

إضافة إلى قطاعات أخرى مثل (PFISER) الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، وشركة (GCC) المختصة في صناعة الكوابل الكهربائية التي تمتلك 70 % من رأسمال الشركة الوطنية للكوابل ببسكرة، وشركة المختصة في صناعة البرامج (CISCO Systeme) الإلكترونية.

كما بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في الجزائر 1355 مليون دولار. أما في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات التعاون والشراكة مع أهم ثلاثة دول جنوب الاتحاد الأوروبي هي: فرنسا، إسبانيا وإيطاليا، حيث بلغت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 9702 مليون أورو والاستثمارات الإسبانية 1015 مليون أورو، أما إيطاليا فقد بلغت 187 مليون أورو وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي (CEPSA)، و (ROPSOL) الإسبانيتين (AGIP) و (Sayrameniv) الإيطاليتين، الشركات (Total) و (GDF) الفرنسية بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إذ تحتل فرنسا المرتبة الأولى حسب إحصائيات 2008 و أهم الشركات الفرنسية خارج قطاع المحروقات المستثمرة في الجزائر هي<sup>16</sup>: في المجال المالي: Savoye, BNP.ParisPas, Societe Generale, Calyon, Getelem, Cardif, Cras, Geos, Hiram finance.

في مجال السياحة والنقل: Accor, CMA, CGM, Daker.

في مجال الخدمات والتوزيع: Carrefour.

في مجال الاتصالات: Alcatel Telecom, Laposte, Safercom.

في مجال الصناعة الغذائية: Danone, Castel, Bel.

<sup>16</sup> ANIMA INVESTINMED RAPPORT, 2011, P 89.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في مجال الطاقة: Bouygues, BTP et Construction, Razal, Vinci, Suez, Lafrage

في مجال الصناعة : Michelin, Sanof, Aventis

في مجال وسائل النقل : Reneult, Peugeot, Citroen.

والجدول التالي يوضح توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق والبلدان.

الجدول رقم 03: توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2000-2011

المناطق	عدد المشاريع	قيمة المشروع بالمليون دينار
أروبا	324	301997
الاتحاد	272	271118
فرنسا	121	39376
اسيا	48	513688
امريكا	16	27490
الدول العربية	290	835745
افريقيا	1	4510
استراليا	1	2954
متعددة الجنسية	14	2600
<b>المجموع</b>	<b>694</b>	<b>1688985</b>

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ANDI تقرير 2011

من الجدول السابق يتضح أن الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا ب 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب 290 مشروعاً أي بقيمة 835.745 وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب 48 مشروعاً، ويقتضي حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ب : تحليل حجم وتطور الاستثمارات العربية البينية في الجزائر .

بلغ إجمالي التدفقات العربية البينية المتدفقة إلى الجزائر خلال سنة 2008 حوالي 7,7 مليار دولار، مقارنة بنسبة 2005 حيث بلغت 260,6 مليون دولار محققة عند ذلك ارتفاعاً معتبراً قدره 2900%، أما نصيب الجزائر من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة والمرخص لها خلال سنة 2008 فيقدر بحوالي 5,7% وهي نسبة معتبرة مقارنة بسنة 2005 ، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة الخامسة، بعد كل من السعودية التي تصدرت الدول المضيفة للاستثمارات العربية، باستثمارات إجمالية للفترة بلغت 52,8 مليار دولار ونسبة 39,1% من الإجمالي يليها السودان بحوالي 16,4 مليار دولار ونسبة 12,1% ثم لبنان بحوالي 14,8 مليار دولار ونسبة 10,9% ، ثم مصر بحوالي 11,1 مليار دولار وحصصة 82% ، وشكلت الدول الخمس نحو 74% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1995-2010 البالغة نحو 135,2 مليار دولار<sup>17</sup>.

أما كيفية تشكيل باقي الدول العربية المستثمرة في الجزائر فسيتم عرضها من خلال بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم 04: حجم و مخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2010 بالمليون دولار

الدول العربية	الأردن	تونس	ليبيا	مصر	المغرب	سوريا	السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	الامارات	البحرين	لبنان	فلسطين	الجموع
القيمة	6	22	4	3012	1	4	24	2490	20	10	73	0	0	0	6
المخزون	50	49.5	23.1	3500.9	18.1	9	142.3	2490	39.6	455.5	82.7	40	4.5	1	65

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010

من خلال بيانات الجدول يلاحظ أن أكبر نصيب من الاستثمارات العربية البينية المتدفقة نحو الجزائر ، خلال سنة 2008 حققتهم مصر، حيث بلغت حصتها من إجمالي هذه الاستثمارات 53,16 ثم تليها سلطنة عمان بنسبة 44% بالإضافة إلى احتضانها لأكثر مخزون من هذه الاستثمارات نسبة 45,5% من إجمالي مخزون الاستثمارات البينية الجزائرية عربياً خلال الفترة 1988 - 2010 .

<sup>17</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2010.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثم تأتي في المرتبة الثانية سلطنة عمان لتحصل على حصة قدرها 32,3% من مجموع هذه الأخيرة، أما الحصة الثالثة فكانت لصالح الكويت بنسبة 6% ، ثم تليها السعودية بنسبة 1,85% أما باقي الدول العربية فلم يتجاوز مخزون الاستثمارات الجزائرية مجتمعة فيها قيمة 1110 مليون دولار.

### 2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

"إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1,5 مليون كلم<sup>2</sup> غير مستغل في معظمه. كما تزخر ببنية قاعدية هامة و قدرات إنتاجية كبيرة ، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون رقم 91 - 21 الصادر في 04/12/1991 المعدل للقانون 14/86 المتعلق بالمحروقات و الذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي ، هذه خطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك و شركات أجنبية ، تعمل في نشاطات الاستكشاف و الاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج ، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد ، إنما تمتد إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات ، الصيانة ، و الهندسة. كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات و الذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 07/05 حول المحروقات الصادر في 28/04/2005 و هو القانون الذي أنهى احتكار الدولة للقطاع<sup>18</sup>. وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

<sup>18</sup>. دليل الاستثمار 2008.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم: ( 05 ) يوضح متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات

الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2011.

النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة	عدد المشاريع	النشاط
0,12%	2021%	1,44	10	الفلاحة
27,96%	472163	14,27%	99	البناء والأشغال العمومية
52,67%	889532	55,76%	387	الصناعة
0,34%	5982	0,57%	4	الصحة
1,55%	26216	2,16%	15	السياحة
17,36%	293070	25,80%	179	الخدمات
100%	1688985	100%	694	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2011

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث يحتل قطاع الصناعة و البناء و الأشغال العمومية و الخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، و التي تبلغ نسبتها 55,76 و 14,27 و 25,80 في كل قطاع على التوالي أو حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 25,80 %، أما في قطاع البناء و الأشغال العمومية بنحو 27,96 % ، أما في قطاع الخدمات 17,36 % ، أما قطاعات الفلاحة و الصحة و السياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة ، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0,12 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة ، رغم أهميتها. في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15، بما نسبته 1,55 % مشروعا من المبالغ المالية المقررة.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر نركز في بحثنا هذا على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس بدوره حجم السوق ومستوى تطوره ، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار:

أولا : المؤشرات الاقتصادية الكلية:

الجدول رقم 06: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1998/2012.

المؤشر	98	99	00	01	02	03	04	06	07	10	12
معدل التضخم(%)	4.9	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	2.5	3.8	4.4	4,2
معدل النمو الحقيقي(%)	5.1	3.2	2.5	2.1	4.7	6.8	5.2	5.1	5.8	5.2	5.2
معدل البطالة(%)	28.9	29	29	28	25.7	23.7	17.7	12.3	13.8	11.3	9,5
احتياطي الصرف مليار دولار	6.8	4.4	11.9	19	23.1	32.9	43.1	74.8	110.2	143.1	
المديونية الخارجية مليار دولار	30.5	28.3	25.5	22.5	22.6	23.3	21.8	5.61	5.606	5.586	4,4
خدمة الدين كنسبة من الصادرات	47.6	39.3	21.2	24	21.7	17.7	16.6	25.3	2.49		
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	1.7-	2.4	7.6	6.2	3.6	7.4	9.2	17.7	29.55	36.99	33,15
رصيد الموازنة مليار دولار	1.7-	0.1	5.3	2.4	0.6	3.6	4.7	15.6	15.1		

المصدر: البنك المركزي الجزائري 2002، 2005، 2008، 2012.

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه المؤشرات الاقتصادية الكلية في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب، ويظهر جليا من الجدول رقم (06) التحسن المتواصل لمؤشرات التوازن الاقتصادي والمالي للجزائر خاصة مع بداية الألفية، إذ انخفضت معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة كنتيجة لتفعيل دور السياسة النقدية في الاقتصاد، والتي أدت إلى كبح نمو العرض النقدي إلى الحدود المقبولة نتيجة تقليص تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي، وتفعيل أدوات السياسة النقدية المختلفة، وقد تحول رصيد الموازنة العامة من حالة فائض خلال الفترة 1995/1997



بفعل ضغط الإنفاق العام بتخفيض الرواتب و الأجور، وتخلي الدولة عن سياسة الدعم إلى عجز في سنتي 1998 و 1999.

كنتيجة لانخفاض الإيرادات العامة بفعل انخفاض أسعار النفط، وبدء من عام 2000 فقد استمرت الموازنة العامة في تسجيل فائض، وتحققت معدلات نمو حقيقية موجبة ومرتفعة باستثناء الانخفاض الكبير المسجل في سنوات 2000 و 2001 كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتسجيل معدل نمو سلبى في القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات خاصة قطاع الزراعة ، وانخفضت معدلات البطالة بعدما كانت جد مرتفعة في فترة تطبيق البرنامج بفعل عملية الخصخصة والتي أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال بعد تبني برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والذين هدفا إلى تقليص الآثار الاجتماعية السلبية لبرامج هيئات بريتون وودز، وكنتيجة للتسديد المسبق للديون في عام 2006 و هذا ما يفسر ارتفاع مؤشر خدمة الدين كنسبة من الصادرات إلى 25.3% فقد انخفضت المديونية الخارجية وأعباء خدمة الدين كنسبة من الصادرات في عام 2007 إلى 5.606 مليار دولار، و 2.49% على الترتيب وبالتالي بداية تحرر الاقتصاد الجزائري من عبء المديونية الذي لازمه طويلا ، كما ارتفعت احتياطات الصرف إلى مستويات قياسية، وتحسن رصيد ميزان المدفوعات ليصل في نهاية عام 2010 إلى 36.99 مليار دولار، كل هذا يؤشر لتحسن جانب مهم من مناخ الاستثمار في الجزائر.

### ثانيا : البنية التحتية للمواصلات والاتصالات:

سبق وان اشرنا إلى أن من أهم محددات اختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي<sup>19</sup> .

#### 1-شبكة المواصلات:

تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في إفريقيا إذ تقدر ب 107324 كلم ، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة ، فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد ، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية ، ويبقى الحل هو الإسراع في إنجاز الطريق السريع شرق-غرب الذي تبلغ مسافته أكثر من 1200 كلم والذي لم ينجز منه حتى نهاية سنة 2005 سوى 160 كلم، أما شبكة النقل بالسكك الحديدية فهي جد متأخرة في الجزائر ، فهي في الغالب شبكة موروثية عن الحقبة الاستعمارية ، وبالرغم من بلوغها 4500 كلم ، إلا أن نسبة ضئيلة من نقل البضائع يتم عبرها ، الأمر

ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 65.19

الذي زاد من كثافة استعمال النقل البري وما يصاحب ذلك من مخلفات سلبية تتمثل في زيادة التكاليف وزيادة الوقت وحجم التلوث البيئي ، وإذا قارنا الجزائر بالدول المجاورة يبقى عليها العمل من اجل تجديد وتحديث شبكة النقل بالسكك الحديدية وربطها بأهم المناطق الصناعية وبالموانئ ، وفيما يتعلق بالنقل الجوي والبحري فنلاحظ تقادم أسطول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة ، ذلك من الأعباء التي يتحملونها في نقل وتوزيع منتجاتهم.

### 2-تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

"لقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها من خلال ارتباطها بشبكة الانترنت في شهر مارس من عام 1994 عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني (CERIS) وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام ، والاشتراك والتعامل مع الانترنت وحسب مصادر المركز فان عدد المستخدمين للانترنت في سنة 2001 بلغ 250 ألف مستخدم<sup>20</sup> أما في نهاية 2007 فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت 2.5 مليون مستعمل ورغم هذا فان اغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها بل لا ، تجيد استعمال هذه الشبكة في الترويج لمنتجاتها ولربط علاقات شراكة بينها وبين الشركات الأجنبية".<sup>21</sup>

"كما قد عرف قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية منذ سنة 2003 تحولات معتبرة بفضل قانون جوبلية 2000 ، الذي ألغى الاحتكار العمومي في المجال وفصل بين خدمة البريد وخدمة ، الاتصالات وهو ما يسمح لمعاملين خواص وأجانب بالاستثمار في القطاع"<sup>22</sup> ، فقد ارتفع عدد المشتركين في الهاتف النقال إلى 21 مليون مشترك في سنة 2007 مقارنة ب 600 ألف مشترك فقط سنة 2001 ، كما ارتفع عدد المشتركين في الهاتف الثابت إلى 3.6 مليون مشترك سنة 2006 بعدما كان في حدود 2.6 مليون سنة 2002 ، وهكذا فقد انتقلت الكثافة الهاتفية الكلية (ثابت ونقال ) من 5.28 % سنة 2000 إلى 51 % سنة 2005 مع استثمارات بلغت 5مليار دولار منها 4 مليار دولار استثمار أجنبي مباشر، ورغم هذه النتائج فقد احتلت الجزائر سنة 2005 المرتبة 87 من بين 115 دولة في تكنولوجيا الإعلام و الإتصال<sup>23</sup>.

إبراهيم بختي، (2002)، الانترنت في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 01، ص 31.20

دليل الاستثمار في الجزائر، 2006، ص 21.21

ناجي حسين، مرجع سابق، ص 65.22

ناجي حسين ، مرجع سابق، ص 66.23

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

أولاً: التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الجزائر على حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، هذا المؤشر الذي تم وضعه من طرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدءاً من سنة 1996 ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار، هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري<sup>24</sup>.

الجدول رقم 07: يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام

2010.

البلد	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	درجة مؤشر سياسة التوازن	درجة مؤشر السياسة النقدية	قيمة المؤشر المركب لمناخ	نتائج حساب المؤشر المركب للمناخ الاستثمار
الجزائر	(3)	0	0	(1)	تحسن في مناخ الاستثمار
تونس	(1)	1	1	(1)	تحسن في مناخ الاستثمار
المغرب	(1)	0	1	0.66	عدم تحسن في مناخ الاستثمار

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

دليل المؤشر:

أقل من 1: عدم تحسن في الاستثمار

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 07 يمكننا حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية للجزائر،

الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي  $1 = [3/(0+0+3)]$

<sup>24</sup> صالح مفتاح، دلال بن سميحة، مرجع سابق، ص 121.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية ، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية ، إضافة إلى اثر ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة وأثره في تخفيض عجز الموازنة وزيادة معدلات النمو الحقيقية ، ورغم هذا التحسن إلا أن الجزائر لا تعتبر من بين الدول الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي بل أنها تصنف ضمن مجموعة الدول المتأخرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالإمكانيات والمؤهلات التي تتوفر فيها ، ومن اجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الجزائر ، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية .

### ثانيا :التقييم النوعي لمناخ الاستثمار في الجزائر:

من اجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها، ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، ومن اجل المقارنة فإننا نعرض في بعض الجداول ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من هذه المؤشرات الدولية مع التركيز على وضعية الجزائر .

### مؤشرات التنافسية العالمية :

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى والذي تطور خلال العقود الثلاثة (World Economic Forum) الاقتصادي العالمي الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية لتنافسية الدول<sup>25</sup> ، فهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

<sup>25</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي 2009، ص 168.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (08): يوضح الوضعية التنافسية للجزائر و تونس و المغرب (2009-2011)

مؤشر التنافسية العالمي		المؤشر
السنة	الرتبة	البلد
2009	81	الجزائر
2010	99	
2011	86	
2009	32	تونس
2010	36	
2011	32	
2009	64	المغرب
2010	73	
2011	75	

المصدر : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

لقد شمل مؤشر التنافسية العالمي سنة 2011 ( 139 دولة ) وشمل سنة 2009 ( 131 دولة ) دولة وشمل سنة 2006 ( 125 دولة ) و يظهر الجدول السابق تحلف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالدول المجاورة، إذ تتراوح ما بين المرتبة 81 و 99 بينما تراوحت مرتبة تونس مثلا ما بين 32 و 36 ، خلال الثلاث سنوات الماضية ، ويعتبر هذا المؤشر دليلا على تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الخارجية<sup>26</sup>.

### ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر :

كلما تعقدت إجراءات الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشارت إليه مختلف الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء ، ويعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر ، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على

ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 67.26

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع وتخفيض تكلفتها<sup>27</sup> ، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (09): يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب 2009.

تكلفة الانجاز كنسبة من الدخل الوطني			المدة الزمنية يوم عمل			عدد الإجراءات			الترتيب العالمي 2009	البلد
2009	2005	2003	2009	2005	2003	2009	2005	2003		
13,2	27,3	31,9	24	26	29	14	14	18	125	الجزائر
8,3	11	16,4	11	14	46	10	9	10	88	تونس
11,5	12,3	19,1	12	11	36	6	5	11	129	المغرب

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

جاء ترتيب الجزائر العالمي كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال في وضعية متأخرة الرتبة 120 مقارنة بالرتبة 59 و 47 لكل من تونس والمغرب في سنة 2006 وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة 2009 إلى المرتبة 125 ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب، ويعو سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي.

<sup>27</sup>.67 ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات:

الجدول رقم (10): ترتيب الجزائر، تونس، المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة (2011-2002)

مؤشر FDI الوارد		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر الحرية الاقتصادية		المؤشر البلد
140 دولة سنة 2008		2011-2010	2005	2008	2002	
مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانيات	169 دولة	177 دولة	161 دولة	155 دولة	
96	111	84	103	119	94	الجزائر
74	67	81	89	99	86	تونس
90	101	114	124	97	86	المغرب

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار 2002، 2008، 2011.

### مؤشر الحرية الاقتصادية:

"يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال منذ عام 1995 و ذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية<sup>28</sup>.

مكونات المؤشر: يستند هذا المؤشر إلى ( 10 ) عوامل تشمل:

وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد و الشركات)

حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد ؛

السياسة النقدية مؤشر التضخم؛

تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر؛

وضع القطاع المصرفي والتمويل ؛

مستوى الأجور والأسعار؛

- حقوق الملكية الفردية ؛

زين منصور، (2005)، واقع و آفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني، جامعة شلف، الجزائر، ص 28 .143

- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية ؛

- أنشطة السوق السوداء.

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية.

(1.95-1) يدل على حرية اقتصادية كاملة .

(2.95-2) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

(3.95-2) يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

(5.00-4) يدل على انعدام الحرية الاقتصادية<sup>29</sup>.

### وضع الجزائر في المؤشر:

لقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة 1995-2006 ما بين 3,30 و 3,50 مما يعني تميز الجزائر بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة ، فقد احتلت المرتبة 94 سنة 2002 لتتراجع إلى المرتبة 119 سنة 2008 على خلاف كل من تونس والمغرب الموجودتين ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي 2.95.

### مؤشر الأداء و الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر

ترصد منظمة الأونكتاد مؤشرين مهمين لمقارنة أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في كافة الدول، وهما<sup>30</sup>:

### مؤشر أداء الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (INDDEX FDI PERFORMANCE)

هذا المؤشر يقيس الوضع القائم للدولة من حيث حصتها الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا منسوبة إلى حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ويحتسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

### مؤشر إمكانيات الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (INDEX FDI POTENTIAL)

وهذا المؤشر يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال (13) مكونا تشمل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، متوسط دخل الفرد ،نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،انتشار خطوط الهاتف الثابت ،انتشار خطوط الهاتف النقال ،متوسط استهلاك الطاقة للفرد ،نسبة الإنفاق على البحوث و التطوير للناتج المحلي الإجمالي ،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان ،التصنيف السيادي للدولة

ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 69.29

عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، (2006)، البيئة الملائمة بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر<sup>30</sup> الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس، ص 04.



## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

،حصة الدولة من صادرات الموارد الطبيعية للعالم ،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات العالم،نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم ،حصة الدولة من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الوارد للعالم

### دليل المؤشر:

من مقارنة وضع بلد ما وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفه ضمن إحدى المجموعات التالية: مجموعة الدول السبابة : تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل هذه المجموعة 42 دولة. مجموعة الدول المتجاوزة لإمكاناتها وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض وتشمل هذه المجموعة على 28 دولة من بينها تونس .

مجموعة الدول دون إمكانات وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع وتشمل 30 دولة. مجموعة الدول المتدنية الأداء وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا وهي المجموعة التي تنتمي إليها الجزائر والمغرب وتشمل 40 دولة ، لقد كان رصيد مؤشر الأداء بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 يقدر ب صفر ( 0 ) ليصبح في حدود 0,3 خلال الفترة 1998-2000 وكان ترتيب الجزائر في هذا المؤشر 111 من 140 بلد سنة 2002 ليصبح في المرتبة 95 سنة 2004 ، بينما كان رصيد مؤشر الإمكانات بالنسبة للجزائر خلال الفترة 1988-1990 في حدود 0,198 ليصبح خلال الفترة 1998-2000 في حدود 0,216 وكان ترتيب الجزائر 96 من ضمن 140 بلد شمله المؤشر.

### 3. مؤشر التنمية البشرية.

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر الذي يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 و 85 سنة.

- المعرفة ويقاس المؤشر بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة، ويتراوح ما بين صفر 0% و 100% .

- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين 100 دولار و 40000 دولار<sup>31</sup>.

ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 71.31

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

### دليل المؤشر:

يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر، مؤشر تنمية بشرية عال يقدر ب 80% أو أكثر ، مؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح من 50% . إلى 79% . ومؤشر تنمية بشرية منخفض يقدر بأقل من 50%.

### وضع الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر بها الذي بلغ 55% سنة 1980 ليصبح في حدود 69,7% سنة 2000 والذي جعلها تحتل المرتبة 103 سنة 2005 والمرتبة 84 سنة 2012 في حين احتلت تونس المرتبة 81 من بين 169 بلد.

### مؤشر تقويم المخاطر القطرية

جدول رقم (11): يوضح مؤشر تقويم المخاطر القطرية (2002-2010)

مؤشر الكوفاس			مؤشر انستيتيبيونال نفوستر للتقويم القطري					مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية					المؤشر المركب للمخاطر القطرية					البلد	المرتبة	
2010	2006	2002	2008	2005	2002	2010	2005	2002	2010	2005	2002	2010	2005	2002	2010	2005	2002			
الترتيب			ر	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت	ر	ر	ت
A4	A4	B	47.5	33.4	81	31.5	84	46.8	41.21	88	40.8	86	72.0	65.8	85	64	87	الجزائر		
A4	A4	A4	57.2	50.7	54	53.7	49	56.53	53.7	49	57.2	57	72.8	73.5	57	71	56	تونس		
A4	A4	A4	51.8	46.1	59	48.2	58	54.28	53.76	62	53.8	62	72.3	73.3	49	73	53	المغرب		

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار 2010

ت: ترتيب القطر حسب المؤشر من الأقل خطورة للأكثر خطورة

ر : رصيد البلد ضمن حسابات المؤشر

يتكون مؤشر تقويم المخاطر القطرية من المؤشرات التالية:

### المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

منذ 1980 يصدر شهريا هذا المؤشر عن مجموعة P R S من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (International Country Risk Group) وذلك لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي المؤشر 140 دولة منها 18 دولة عربية ، ويتكون من 3 مؤشرات فرعية هي : مؤشر تقييم المخاطر السياسية يشكل 50 % من المؤشر المركب ومؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية يشكل 25 % . ومؤشر تقييم المخاطر المالية يشكل 25<sup>32</sup> % .

يقسم المؤشر الدول حسب درجة المخاطرة الى المجموعات التالية :

من صفر إلى 49,4 نقطة : درجة المخاطرة مرتفعة جدا؛

من 50 إلى 59,5 : نقطة درجة مخاطرة مرتفعة ؛

من 60 إلى 69,5 : نقطة درجة مخاطرة معتدلة ؛

من 70 إلى 79,5 : نقطة درجة مخاطرة منخفضة؛

من 80 إلى 100 : نقطة درجة مخاطرة منخفضة جدا.

وهذا يعني انه كلما ارتفع رصيد المؤشر المركب قلت درجة المخاطرة

ومن الجدول يتضح انه خلال عام 2005 صنفت الجزائر ضمن الرتبة 85 دوليا من أصل 140 دولة ، حيث بلغت قيمة المؤشر 65,8 نقطة بدرجة مخاطرة معتدلة، أما خلال عام 2010 أصبحت ضمن مجموعة البلدان ذات المخاطرة المنخفضة بمؤشر قيمته 72,0 نقطة

محمد قويدري، مرجع سابق، ص 291.<sup>32</sup>

### مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية :

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليوروميني في السنة في مارس وسبتمبر وذلك لغرض قياس المخاطر القطرية لجهة قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية ، ويغطي 185 دولة منها 20 دولة عربية ويتكون من تسعة عناصر هي : المخاطر السياسية ، الأداء الاقتصادي ، مؤشر المديونية وضع الديون المتعثرة ، التقويم الائتماني للقطر ، توافر التمويل المصرفي طويل المدى ، توافر التمويل قصير المدى ، توفير الأسواق الرأسمالية ، معدل الخصم عند التنازل ويشير دليل المؤشر إلى انه كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط كانت مخاطرها القطرية اقل. خلال عام 2005 حصلت الجزائر على الرتبة 88 دوليا من أصل 185 دولة حيث بلغت قيمة المؤشر 41,29 نقطة بدرجة مخاطرة مرتفعة<sup>33</sup>.

### مؤشر الانستيتوشنال انفوستر للتقويم القطري :

يصدر هذا المؤشر منذ عام 1998 عن مجلة "الانستيتوشنال انفوستر" مرتين في السنة مارس وسبتمبر (ويغطي 151 دولة منها 16 دولة عربية يحتسب المؤشر استنادا إلى مسح استقصائية يتم الحصول عليها من قبل كبار رجال الاقتصاد والمحللين في بنوك عالمية وشركات مالية كبرى ، حيث تصنف الدول وفق تدرج من صفر إلى 100 وكلما ارتفع رصيد الدولة ، دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة. خلال سنة 2005 دخلت الجزائر ضمن مجموعة المخاطر المرتفعة حيث حصلت على الرتبة 81 دوليا من أصل 151 دولة.

### مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية

يصدر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية،(COFACE) قدرة الدول على حيث يقيس مخاطرة السداد ويغطي المؤشر 141 دولة منها 20 دولة عربية ، ويستند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحبوات رأسمالية ضخمة ، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.و قد صنف دليل المؤشر إلى: درجة الاستثمار A وتقسم إلى أربعة مستويات هي :

محمد قويدري، مرجع سابق، ص 291.33

A1: البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا ، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا؛

A2: احتمال السداد يبقى ضعيفا جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية اقل استقرارا أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدولة المصنفة ضمن A1 .

A3: بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضاً من الفئات السابقة مع استبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد ؛

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية رغم ذلك فان إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

درجة المضاربة وتقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ أصلا؛

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا؛

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوء.

استنادا إلى هذا المؤشر فقد صنفت الجزائر خلال سنتي 2002 و 2003 ضمن مجموعة الدول في درجة المضاربة وذلك برصيد B حيث يفيد ذلك بان للبيئة السياسية والاقتصادية غير ، ذلك بأن للبيئة السياسية و الاقتصادية غير المستقرة تأثيرا كبيرا على سجل السداد السيئ أصلا<sup>34</sup>.

أما خلال 2006 - 2010 نلاحظ تحسنا في وضعية الجزائر حيث انتقلت من درجة المضاربة B إلى الدرجة A4 التي تعني وضعية المخاطرة المعتدلة ويعود السبب الأساسي في ذلك لتحسن الوضعية المالية للجزائر الناتجة عن توفرها على احتياطي صرف يفوق 100 مليار دولار في نهاية سنة 2007.<sup>35</sup>

<sup>34</sup> محمد قويدري، مرجع سابق، ص 292.

<sup>35</sup> ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 73.

### المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر و المكمنة لرتقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية ، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، فقد كانت هذه الاستثمارات بعيدة كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن إرجاع ذلك إلى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الإدارية التالية:

#### المعوقات الاقتصادية

من بين المعوقات الاقتصادية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر مايلي:

#### أولا: الاستقرار السياسي:

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد. نظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتتها الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها "الكوفاس" من خلال تقديرها لخطر البلاد ، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها<sup>36</sup>.

#### ثانيا : عدم وجود سوق منافسة:

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية<sup>37</sup>:

إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فإن عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على

387 ص ، سابق مرجع ، حفيظ فاطمة همال ، علي<sup>36</sup>

71 ، ص 04 العدد إفريقيا، شمال اقتصاديات الجزائر، مجلة في الاستثمار معوقات بعلاج، بولعيد.<sup>37</sup>

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الطبعة العاملة والاقتصاد الوطني ، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بالعمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني ، إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه ، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.

إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة ، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.

أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقض مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخلفية وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين و المجتمع كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين ، يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

كما أن ظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل شك، لان هذه الأموال القدرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي ، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب، فحسب تصريح مصالح الدرك الوطني فإن عدد الملفات الخاصة الموضوع بلغت 10000 ملف خلال 10 سنوات ، وهذا الداء يجب محاربه لما له من أضرار فادحة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية.

إضافة إلى الأسباب السابقة وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان : قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة ، فقد أكدت

الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهي نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فإن الخسائر التي يسببها القطاع الموازي من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا، كما أن هذه الوضعية لا تسمح لأي مستثمر كان سواء كان محلي أو أجنبي أن يستثمر في سوق تسود فيه السوق السوداء وعدم وجود تنظيم للسوق.

### ثالثا : عائق العقار

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار ، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) ، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة<sup>38</sup>. كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي<sup>39</sup>:

طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق سنة؛

تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط؛

أمن المنطقة الصناعية.

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي ، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي ، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على ارض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي و حيازة الملكية العقارية<sup>40</sup>.

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها<sup>41</sup>.

تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية؛

الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق.

ص 66 ، سابق مرجع قانة، بن إسماعيل ، حمودة بن محبوب<sup>38</sup>

385 ص ، سابق مرجع ، حفيظ فطيمة ، همال علي<sup>39</sup>

-666 ص ، سابق مرجع ، قانة بن إسماعيل ، حمودة بن محبوب<sup>40</sup>

سابق مرجع بولعيد، بلوج<sup>41</sup>



تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية وهو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية العالية. تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة ترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي.

### المعوقات القانونية و الإدارية:

من أهم العوائق القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما يلي:

#### أولا : الفساد الإداري:

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية و يكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة ، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا . وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية و تقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ سنة 1995 ، لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية و الشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد . و يحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات و مصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة و درجة تأثيره في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها و نظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني ، و تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر الذي يعني درجة فساد عالية، و عشرة التي تعني درجة شفافية عالية . هذا و قد احتلت الجزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخلية في الترتيب ، و احتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة ، و بالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة و الفساد الإداري من أهم عوائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### ثانيا : عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

إنّ من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة و صلاحية هذا الجهاز فعلا في استقبال المستثمرين الأجانب و هذا في بداية الأمر عن القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لدولة النامية ، و الملاحظة في الكثير

من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتوا في أول طائفة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين<sup>42</sup>.

و تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية<sup>43</sup>:

إن وجود تسهيلات جمركية و إدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع و التجهيزات من دولة لأخرى.

إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي و التصدير إلى الخارج.

إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية و الخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية الغير قانونية، هذا باحترام القانون و تطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة و الشفافية.

إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش و التزيف في المعاملات التجارية و حقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به و مقبول.

إن موضوع الإسراع و الأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية ، لان التهاون يضع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثمارا.

إن انتشار الرشوة و المحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الربوع التي يحصل عليها المرتشين و هذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات و بالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

### ثالثا : عوائق قانونية أخرى:

عدم وضوح النصوص القانونية و التشريعية الخاصة بالاستثمار و غياب اللوائح التفسيرية و كذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات ، الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى ، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية و حتى بعض القطاعات الصناعية<sup>44</sup>.

<sup>42</sup> 85 ص ، سابق مرجع بولعيد، بلوج

<sup>43</sup> 124125 ص، ص ، سابق مرجع سميحة، بن دلال مفتاح، صالح

<sup>44</sup> 125 ص سابق مرجع سميحة، بن دلال مفتاح، صالح

### المطلب الرابع: الهيئات المكلفة بترقية و تطوير الاستثمار

سوف نتناول في هذا المطلب مختلف الهيئات العمومية المتعلقة بالاستثمار.

### الفرع الأول: وكالة ترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها

لأول مرة في الجزائر أنشئت وكالة وطنية مهمتها متابعة و دعم الاستثمار و هذا من خلال المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و هذا من خلال المواد من (7) إلى (11) ثم تدعم بعد ذلك بمرسوم تنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 والمتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها, و التي عرفها "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي, و تدعى في صلب النص "الوكالة" و توضع تحت وصاية رئيس الحكومة<sup>45</sup> حيث أصبح هو الجهاز الحكومي المرجعي لكل ما يتعلق بالاستثمارات وهذا تحت رعاية رئيس الحكومة.

تؤسس الوكالة في شكل شبك الوحيد وهذا حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-319 التي تتضمن, تضم الوكالة كل من مكاتب الجمارك, بنك الجزائر, السجل التجاري, مصلحة الضرائب والأموال الوطنية والهيئة العمرانية والبيئة والتشغيل, وإن هدف إنشاء الشباك الوحيد هو تسهيل الإجراءات المطلوبة من طرف المستثمرين و إبلاغهم بقرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في اجل 60 يوم.

وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي<sup>46</sup>:

تدعيم و مساعدة المستثمرين في أنجاز مشاريعهم؛

تضمن ترقية الاستثمارات؛

تضمن متابعة احترام المستثمرين للامتيازات التي تعهد بها بالاتصال مع الإدارة المعنية؛

توفير المعلومات و البيانات اللازمة للمستثمرين المتعلقة بفرص الاستثمار؛

تسهيل الإجراءات اللازمة الخاصة بعملية الاستثمار بالنسبة للمستثمرين و هذا عن طريق الشباك الوحيد؛

تقرر منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار المرسوم التنفيذي التشريعي 93-12 في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية؛

نشر قرارات الاستثمارات التي استفادت من الامتيازات؛

و دعمها و الاستثمارات ترقية وكالة سير و تنظيم و صلاحيات المتضمن, 1994 أكتوبر 17 في المؤرخ 319/94 رقم تنفيذي مرسوم<sup>45</sup>  
1994, 19 أكتوبر 67 رقم الرسمية الجريدة متابعتها (المادة 1)

العربي الاقتصادي التكامل حول الدولي الملتقى, الجزائر حالة دراسة الاستثمار مناخ تحسين في الأوروبية العربية الشراكة أهمية فاروق تشام<sup>46</sup>  
- 90 :ص, 2004, ماي 9, 8, سطيف جامعة, الأوروبية-العربية الشراكة وتفعيل كآلية لتحسين

التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة؛

تنظيم أيام دراسية وندوات وملتقيات واستغلال نتائج هذه الدراسات في مجال الاستثمار؛

إحصاء وتقييم المشاريع الاستثمارية؛

تحديد المشاريع التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة؛

تشعر المستثمر كتابيا باستلام تصريح الاستثمار الذي أودعه وتبلغه ضمن أشكال ذاتها بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضها.

الفرع الثاني: إنشاء أجهزة و هيئات حديثة لدعم و تطوير الاستثمار في الجزائر

أولا: المجلس الوطني للاستثمار<sup>47</sup>

تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، تحت إشراف رئيس الحكومة و يتمثل دوره الأساسي في إعداد الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بترقية الاستثمار ومتابعتها والسهر على تطبيقها ومتابعة إنجازها، والقيام بتحسينات عبر قوانين المالية، و يكلف هذا المجلس بالمهام التالية:

اقترح استراتيجيات الاستثمار وأولوياتها؛

اقترح المزايا التحفيزية ومتابعة التطورات الجارية.

تحديد النشاطات و السلع المستثنات من المزايا؛

على ضوء أهداف تهيئة الإقليم يجب الفصل بين المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الخاص و المتعلق بالمناطق التي يجب تنميتها أولا بالاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني؛

يقيم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الاستثمار؛

مساعدة الحكومة في اتخاذ القرارات التي تساعد في تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتشجيعها؛

السهر على استحداث مؤسسات و أدوات مالية من اجل تمويل الاستثمار و الحث على تطويرها.

حسب المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 3 أكتوبر، 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار

و تشكيلته و تنظيمه و سيره، فقد بين الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كما يلي<sup>48</sup>:

\*الوزير المكلف بالجماعات المحلية؛

سيره و تنظيمه و تشكيلته و للاستثمار الوطني المجلس بصلاحيات المتعلق 2007 أكتوبر 09 في -355 المؤرخ 6 رقم التنفيذي المرسوم<sup>47</sup>

سابق، مرجع 4 المادة<sup>48</sup>

\*الوزير المكلف بالمالية؛

\*الوزير المكلف بترقية الاستثمارات؛

\*الوزير المكلف بالتجارة؛

\*الوزير المكلف بالطاقة و المناجم؛

\*الوزير المكلف بالصناعة؛

\*الوزير المكلف بالسياحة؛

\*الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

\*الوزير المكلف بتهيئة الإقليم و البيئة.

يحضر في اجتماع المجلس كل من رئيس الإدارة و المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لكن كملاحظين , و يمكن أن يستعين المجلس بكل شخص له خبرة أو كفاءة في ميدان الاستثمار.

في الحالات العادية يجتمع المجلس مرة كل 3 أشهر على الأقل<sup>49</sup>، و يمكن في الحالة الاستثنائية و بطلب من رئيس المجلس أو احد أعضائه يتم الاجتماع.

#### ثانيا :الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تم إنشاء الوكالة لتعوض وكالة ترقية الاستثمار و دعمها و متابعتها و هذا بموجب المادة 6 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 المعدل والمتمم و قد عرفت كما يلي "مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتدعى في صلب النص الوكالة حيث توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية "الاستثمار"<sup>50</sup>.

تمثل مهمتها الأساسية في تطوير الاستثمارات و متابعتها والمساعدة على حل المشاكل المتعلقة بإنشاء المؤسسات و هذا بفضل الشباك الوحيد , و تساهم لا مركزية الوكالة على المستوى المحلي .ويكون مقر الوكالة مدينة الجزائر , و يكون لها هياكل غير مركزية على المستوى المحلي<sup>51</sup> , ولكي تحقق مهمتها الأساسية في تطوير الاستثمار تعتمد على ما يلي<sup>52</sup>.

السابق المرجع 5 , المادة 49

و تنظيمها و الاستثمار لتطوير الوكالة الوطنية لصلاحيات المتضمن و 2006 أكتوبر 9 :-356 المؤرخ 06 التنفيذي رقم المرسوم من ( 1 ) المادة 50 سيرها

سابقا إليه المشار رقم 06-356 التنفيذي المرسوم من ( 2 ) المادة 51

276 :ص سابق مرجع ,الرحمن عبد تومي<sup>52</sup>

• ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية و متابعتها في جميع القطاعات الإستراتيجية، الإنتاجية، الخدمية وسعيها إلى إنشاء الاستثمارات المشتركة باعتباره أفضل شكل؛

• توجيه و مساعدة المستثمرين المقيمين والغير مقيمين لانجاز مشاريعهم الاستثمارية وهذا من خلال فروع الشباك الوحيد اللامركزي المنتشرة على عدد من الولايات و ذلك بتقديم كل الشروحات المتعلقة بالجانب الإداري؛

• توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الاقتصادية و الاجتماعية من اجل تسهيل عملية تطبيق الإجراءات القانونية؛

• إبلاغ المستثمر بقرار منح المزايا أو الرفض في اجل 72 ساعة؛

• منح المزايا المرتبطة بالاستثمار ومتابعة المستثمرين من اجل التأكد بوفائهم و التزامهم التي تعهدوا بها.

• تسيير صندوق دعم الاستثمار، من اجل تمويل نفقات الدولة التي تقدم على شكل المزايا الممنوحة للاستثمارات. إضافة إلى ذلك نجد الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار، حيث تكون هذه الهيئة تحت إشراف رئيس الحكومة. وتمثل دورها فيما يلي<sup>53</sup>:

• تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير و تجسيد برامج الخوصصة؛

• اقتراح استراتيجيات ترقية و تطوير الاستثمار؛

• تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار.

من خلال هذا المطلب يتضح لنا أن هناك 3 هيئات مسؤولة عن ترقية و تطوير الاستثمار و هذا من خلال شرح التشريعات القانونية و المزايا و الضمانات و التسهيلات التي تمنحها هاته الهيئات للمستثمرين المحليين و الأجانب.

### \* الإصلاحات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المطلب تلخيص مختلف سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

### الفرع الأول: الإصلاحات المتعلقة بالاستقرار الكلي

للقيام بهذه الإصلاحات قامت الجزائر بطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من اجل معالجة مختلف الاختلالات التي تعاني منها والتي تمكنها من الحد من العجز في موازين المدفوعات والموازن العامة، وهذا عن طريق

<sup>53</sup> بلعزوز بن علي، مداني احمد، دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المناطق الحرة بلارة، الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 13-14، نوفمبر 2006، ص 659.

تخفيض النفقات العامة وزيادة الإيرادات العامة, و تخفيض في معدلات التضخم والبطالة, و إلى جانب ذلك تحرير سعر الصرف وتحرير الأسعار... الخ.

لهذا دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي من اجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية حيث أبرمت معها اتفاقيتين:

### أولاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي عن طريق المفاوضات السرية التامة<sup>54</sup>, في 30 ماي 1989 والتي تحصلت بموجبه على قرض قيمته 300 مليون دولار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير, حيث حددت هذه الاتفاقية بسنة واحدة حيث تلتزم الجزائر بالشروط التالية<sup>55</sup>:

- الصرامة في إتباع السياسة النقدية؛
- التخلص من عجز الميزانية العامة؛
- المواصلة في تخفيض قيمة الدينار؛
- تطبيق المرونة على نظام الأسعار.

لتفعيل هذه الاتفاقية و الالتزام بشروطها تم إصدار قانون رقم 89-12 المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار وهذا من اجل إرساء أسس نظام السوق عن طريق تحرير الأسعار حيث أصبح يتحدد السعر على أساس التكلفة و قوى العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية<sup>56</sup>.

### ثانياً: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني

لقد جاء هذا الاتفاق لمواصلة الإصلاحات, مما جعل المفاوضات تستمر بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي, حيث توصلنا إلى اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 لمدة 10 أشهر و تتمحور أهدافه فيما يلي<sup>57</sup>:

- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية, و هذا من خلال فتح المجال أمام المؤسسات العمومية و الخاصة؛

- ترشيد عملية الاستهلاك و الادخار؛

189 ص, 2008, الثالثة الطبعة, الجزائر الجامعية المطبوعات ديوان, النقدية السياسات و النظريات في محاضرات, علي بن بلعزوز<sup>54</sup>

BENISSAD Hocine, L'ajustement structurel. L'expérience du Maghreb, OPU, Alger, 1999, P: 59.<sup>55</sup>

166 ص, 1993, الجزائر, دحلط مطبعة, الاقتصادية و الأزمة بين الجزائر, بهلول حسن بلقاسم محمد<sup>56</sup>

BENISSAD Hocine, Algérie: Restructurations et réformes économiques (1991-1993), OPU, Alger, 1994, p: 142.<sup>57</sup>

- ضبط نظام أسعار السلع و التي تعتبر المشكل الرئيسي لمختلف التشوهات؛
- السماح للخوخاص بالاستيراد و هذا بداية لتحرير التجارة الخارجية.
- ولتحقيق هذه الأهداف تحصلت على قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط كل قسط قيمته 100 مليون دولار ,وللاستفادة من هذا القرض يشترط ما يلي:
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تخفيض الدعم على المواد الأساسية؛
- تخفيض قيمة العملة ورفع معدل الفائدة على القروض البنكية؛
- تحرير الأسعار وإصلاح النظام الجمركي و الضريبي؛
- القيام بعملية الخوصصة للمؤسسات العمومية؛
- تخفيض معدل التضخم و هذا عن طريق تثبيت الأجور و تخفيض النفقات العامة.
- ووفقا لهذه الشروط اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات المالية و النقدية منها:
- الانخفاض السريع لقيمة الدينار<sup>58</sup>؛
- تحرير 40 % من الأسعار؛
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا يتجاوز 20% ؛
- تقليص عجز الميزانية العامة للدولة.

أما فيما يخص المؤسسات العمومية ,فقد تم مراجعة القانون التجاري وهذا بالمصادقة على المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 افريل 1993 حيث أصبحت المؤسسات العمومية بموجب هذا المرسوم إمكانية إفلاسها مثلها مثل المؤسسات الخاصة وهذا عند عدم تمكنها من دفع ديونها , و منه فتح المجال أمام عملية الخوصصة من خلال إلغاء القانون الذي كان يحميها من الإفلاس.

### ثالثا: سياسات الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية

لقد جاءت هذه السياسات بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين حيث اتجهت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للمرة الثالثة لإبرام اتفاقية في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي و التصحيح الهيكلي.

<sup>58</sup> انتقل سعر الصرف للدولار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار في مارس 1991 ثم انتقل إلى 22 دينار لكل دولار في سبتمبر 1991 حيث ظل هذا الانخفاض مستمرا حتى سنة 1994



1- سياسة التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994 إلى مارس 1995) :

إن برنامج التثبيت الاقتصادي يهدف إلى توفر الاستقرار الاقتصادي من اجل دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن في المؤشرات الكلية و ذلك عن طريق مجموعة من التدابير المرتبطة بإدارة الطلب الكلي التي تهدف إلى معالجة العجز في الميزانية العامة والمرتبطة بالسياسة المالية العامة والسياسة النقدية وعادة ما تكون هذه التدابير قصيرة المدى (سنة) .

حيث تعتمد سياسة الاستقرار على السياسة الميزانية و السياسة النقدية و سعر الصرف.

• بالنسبة لسياسة الميزانية<sup>59</sup>: من الأسباب الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي هو التحكم في عجز الميزانية العامة للدولة ,الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري حيث كان يمول دائما عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي و الاقتراض من الخارج مما أدى إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية التي انعكس سلبا في ارتفاع معدلات التضخم و التي أدى بدوره إلى انخفاض معدل التنمية الاقتصادية و من اجل تخفيض عجز الميزانية اتخذت الدولة مجموعة من التدابير منها:

\* إضافة ضرائب غير مباشرة رسم على القيمة المضافة؛

\* إجراء إصلاحات ضريبية شاملة؛

\* رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع؛

تحرير أسعار معظم المنتجات وتخفيض الدعم على بعض المنتجات؛

تجميد الرواتب والأجور وتقليص التوظيف في القطاع العمومي؛

تخفيض المساعدات المقدمة إلى القطاع العام .

• بالنسبة للسياسة النقدية: قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يمول عن طريق الإصدار النقدي مما أدى إلى رفع معدل التضخم و عدم توازن الحساب الخارجي منه لا يمكن القول انه توجد سياسة نقدية واضحة ,و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى<sup>60</sup> من التدابير النقدية السياسية:

\* تخفيض معدل الائتمان؛

\* رفع معدل الفائدة الذي يسمح بتشجيع الادخار؛

191 :ص , 2004 ,الأول العدد إفريقيا شمال اقتصاديات مجلة الجزائر في الاقتصادي الإصلاح و التحرير سياسات ,علي بظاهر<sup>59</sup>

الفترة 1988-1995 في الجزائري الضريبي النظام حالة دراسة الدولية التغيرات ظل في بالضريبة التمويل فعالية ,المجيد عبد قدي<sup>60</sup> 277ص. 1995 ,الجزائر جامعة -الاقتصادية العلوم كلية ,منشورة دولة غير دكتوراة .أطروحة

\*استقلالية البنوك في منح القروض .

• بالنسبة لسياسة سعر الصرف:

أعطى التحديد الإداري للدينار مقابل الدولار قيمة أعلى و غير حقيقة للدينار الجزائري الذي أدى به إلى إحداث عجز في الحساب الجاري الخارجي للدولة و ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية ومن التدابير سياسة سعر الصرف:

\* إيجاد نظام سعر صرف مرن؛

\* توفير سوق العملة ما بين البنوك؛

\* فتح مكاتب للصرف التي تحدد سعر الصرف الحقيقي عن طريق العرض والطلب.

## 2-التصحيح الهيكلي (ماي - 1995 ماي1998 )

بعد انقضاء برنامج التثبيت على أحسن ما يكون وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق قرض موسع لمدة 3 سنوات ابتداء من ماي 1995 إلى ماي 1998 في إطار برنامج التصحيح الهيكلي الذي يهدف إلى تغيير النظام السائد لتدفقات العرض والطلب وذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد ,من اجل تحويل الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق , كما أقر هذا الاتفاق على إعادة جدولة ثانياة للقروض المتوسطة و الطويلة مع نادي باريس و لندن . حيث تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي<sup>61</sup>:

• تحقيق نمو متزايد و استقرار مالي , و ضبط التوازن في ميزان المدفوعات؛

• العمل على إنشاء مكاتب للصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك من اجل استقرار نظام الصرف؛

• تخفيض العجز في الميزان التجاري الخارجي؛

• إنشاء بورصة القيم المنقولة من خلال إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة البورصة.

## الفرع الثاني :إصلاح النظام العام وترقية القطاع خاص

قامت السلطات العمومية بإعادة النظر في المؤسسات العمومية وهذا من خلال إعطائها الاستقلالية القانونية والمالية و إعفائها من الديون المتراكمة , حيث دخلت السلطات العمومية في التطهير المالي الفعلي للمؤسسات

195-196..ص, سابق مرجع ,علي بن بلعزوز<sup>61</sup>

العمومية في سنة 1991 وهذا بالاعتماد على المواد المستخرجة من قوانين المالية و برامج التعديل الداخلية المقدمة من المؤسسات العمومية الاقتصادية<sup>62</sup>.

حيث حددت إجراءات التطهير المالي بموجب المنشورين اللذان صدرا في شهري: مارس و أوت من سنة , 1991 و بموجب هذين المنشورين تم إنشاء صندوق التطهير المالي للمؤسسة العمومية لدى الخزينة العمومية. أما فيما يخص القطاع الخاص فكان هناك عدد من التشريعات و التي تضمنت تحرير القطاع الخاص و تشجيعه , وهذا من اجل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق إلا أن هذا القطاع بقي محصور في بعض المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الحجم , وهذا نظرا للتدخل المعترف من طرف الدولة.

### الفرع الثالث: تحرير الأسعار و إلغاء الدعم

من بين سياسات التحرير المتبعة من طرف السلطة الجزائرية :سياسة تحرير الأسعار حيث عرف تطبيق هذه السياسة توسع كبير خلال سنوات التعديل الاقتصادي والبدائية كانت عام صدور القانون المتعلق بالأسعار وهذا من خلال قانون (89-12) الذي يفرق بين نوعين من الأسعار وهما<sup>63</sup>:

• الأسعار الإدارية: وهي خاضعة لإدارة الدولة وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للإفراد والنشاط الإنتاجي ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش؛

• الأسعار الحرة: وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار ,من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديون بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

و في سنة 1995 تم صدور الأمر رقم 95-06 الذي تناول تحرير أسعار السلع والخدمات التي أصبحت تعتمد على القواعد المنافسة.

وفي نهاية سنة 1997 تم إلغاء الدعم على كل المنتجات الغذائية و الطاقوية الشيء الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 100 % لتتماشى مع الأسعار العالمية.

<sup>62</sup>Mustapha mekideche, l'Algérie entre économie de reste et économie émergente 1986-1990, édition Dahlab, Alger, 2000, P: 39.

<sup>63</sup>-الاجتماعية العلوم و الإنسانية العلوم كلية, إفريقيا شمال اقتصاديات مجلة,الجزائر في الاقتصادي الإصلاح و التحرير سياسات علي بظاهر 197 ص, 2004 ,الأول العدد, شلف. جامعة

### الفرع الرابع: الإصلاح الضريبي

في بداية 1991 شرعت الحكومة بإدخال إصلاحات جذرية على النظام الضريبي وهذا عن طريق إنشاء ضرائب جديدة<sup>64</sup> IRG\_ IBS\_ TVA .

ولقد جاءت هذه الضرائب لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي أي توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات سواء كانت وطنية أو أجنبية, و في إطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية ومن ثمة الدخول في اقتصاد السوق. ومن اجل دعم الجباية ومكافحة الغش الضريبي و زيادة مواردها تضمن قانون المالية لسنة 2001 عدة تدابير نذكر منها:

\* تخفيض معدلات الرسم على القيمة المضافة من (7%، 14%، 21%) إلى معدلين هما (7%، 17%) ؛  
• إقامة نظام الإخضاع للضريبة أحسن تكيفا مع المهن الحرة.

### الفرع الخامس: إصلاح القطاع المالي و المصرفي

من اجل نجاح عملية الإصلاح التي تقوم بها الدولة يجب عليها القيام بعملية الإصلاح في القطاع المالي بصفة عامة, ولان نجاح الإصلاح في القطاعات الأخرى مرتبط بهذا القطاع, ومن هذا المنطق كان الإصلاح المالي يهدف إلى الاعتماد على قوى السوق والمنافسة ومنه أصبح يلعب دور مهم في تعبئة الموارد و تخصيصها أي ليس مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية.

حيث كانت البداية سنة 1987 انسحبت الخزينة من عملية تمويل الاقتصاد باستثناء الاستثمارات الأساسية والقطاعات الإستراتيجية و في سنة 1989 تم إنشاء سوق النقد بين البنوك التجارية التي منحت لها استقلالية. و في سنة 1990 صدر قانون النقد و القرض الذي وضع النظام المصرفي لعلى مسار الانتقال إلى اقتصاد موجه باليات السوق كما تم الفصل بين دائرة ميزانية الدولة و دائرة النقدية, و هذا من خلال و ضع حد معين لتسليف البنك المركزي للخزينة العمومية مع تحديد تاريخ إرجاعه و عادت للبنوك التجارية وظيفتها الأساسية و اعتبارها مؤسسة اقتصادية مستقلة و إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة العامة من طرف البنوك التجارية<sup>65</sup>, ومن بين أهداف قانون النقد و القرض<sup>66</sup>:

<sup>64</sup> الإجمالي الدخل على الضريبة IRG

الشركات أرباح على الضريبة IBS

المضافة القيمة على الرسم TVA

<sup>65</sup> 186: ص, سابق مرجع, علي بن بلعزوز

<sup>66</sup> 188ص. سابق مرجع

• وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛

• إعادة تقييم العملة بما تخدم الاقتصاد الوطني؛

• تشجيع الاستثمارات و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛

• إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

### الفرع السادس: الخوصصة و تحرير التجارة الخارجية

شرعت الحكومة في تخفيض سيطرتها على المؤسسات العمومية و منها الاستقلالية القانونية والمالية , حيث تمت في سنة 1994 ولأول مرة السماح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن أصولها أو فتح رأس مالها الاجتماعي , وبذلك قررت الحكومة إنشاء بورصة الجزائر 10 المؤرخ في 23 ماي 1993 والمتعلق ببورصة القيم المنقولة، و بعدها في سنة 1995 انتهجت سياسة الخوصصة وهذا بناء على الأمر 95-22 تحت المرسوم التشريعي المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الجزائرية , و في محاولة لتسهيل إجراءات الخوصصة تم إصدار عدد من التعديلات على القانون السابق في مارس , 1997 حيث استهدف برنامج الخوصصة ما يقارب 200 شركة عمومية جلتها في قطاع البناء و مع نهاية 1998 تم خوصصة أكثر من 800 شركة محلية.

في سياق تسهيل مهمة الخوصصة تم إصدار أمر آخر رقم 01-04 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات الاقتصادية و تسييرها و خوصصتها و بهذا الأمر أصبح ينظم عمليات الخوصصة في الجزائر.

أما فيما يخص سياسة تحرير التجارة الخارجية:

لقد قامت السلطات بتحرير التجارة الخارجية تدريجيا حيث كانت البداية سنة 88 بمقتضى قانون 88-29 الذي الغي نسبيا قيود الاستيراد التي كانت حكرا على الدولة , و في سنة 1990 ومع صدور قانون المالية التكميلي الذي سمح بالاستعانة بالوسطاء من اجل إتمام المعاملات مع الخارج , ونتيجة الاختلالات المالية التي تعرضت لها سنة 1992 , قامت السلطات العمومية بتشديد القيود على الصرف الأجنبي و تقليص حجم الواردات , حيث كانت المعاملات التي تفوق 100000 دولار تخضع لموافقة لجنة خاصة , كما صدرت تعليمات تقيد الواردات حسب أولوياتها كالتالي<sup>1</sup>: أولوية السلع الإستراتيجية مثل :الأدوية , و أولوية السلع المستعملة في الصناعات الإستراتيجية. الإستراتيجية.

123 . نص , 1998 , واشنطن , الدولي النقد صندوق , السوق اقتصاد إلى التحول و الاستيراد تحقيق الجزائر , آخرون و المنشأ شبيبي كريم<sup>1</sup>

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مع تبني الجزائر سياسة الإصلاح الاقتصادي سنة 1994 قررت في مجال تحرير التجارة الخارجية عدد من القرارات منها:

- إلغاء القيود المرتبطة بتمويل الواردات بشكل كلي بالنقد الأجنبي الخاص بالمستورد؛
- السماح باستيراد المعدات الصناعية و المهنية المستعملة؛
- إلغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء ذات الأهمية التاريخية و الأثرية.

أما فيما يخص التعريف الجمركية على الواردات فقد تم تخفيضها من 60% سنة 1996 إلى 45% . في جانفي 1997 و استمر هذا التخفيض إلى يومنا هذا , وهذا شرط من شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة , و إن هذا التخفيض يعتبر عامل محفز للاستثمار في الجزائر

### ب\* اثر الإصلاحات على المؤشرات الاقتصادية

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وهذا بفضل الالتزام بتطبيق الاتفاقيات المبرمة بينهما , حيث تجلت هذه النتائج في المؤشرات التالية:

### أولا :ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

يعتبر معدل النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي , ولقياس معدل النمو الاقتصادي نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي . باعتباره يمثل النشاط الاقتصادي , ففيما يتعلق بالاقتصاد الجزائري فقد حقق معدلات نمو ايجابية بعدما كانت سلبية قبل الإصلاحات وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (12): تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1988-2007)

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	-1.9	4.9	1.1	-1.2	1.8	-2.1	-0.9	3.8	4.1	1.1
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي %	5.1	3.2	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

**Source:** conseil national économique et social, rapport sur regarde sur la politique monétaire, 26 (eme) session plénière, juillet 2005.

نلاحظ من خلال الجدول تسجيل معدلات نمو سالبة إلى غاية سنة 1994 أي قبل الإصلاحات حيث انتقل من -0.9% سنة 1994 إلى 3.8% سنة 1995 ووصل إلى 5.1% سنة 1998 وهذا نتيجة انتعاش قطاع الصناعة , والموسم الفلاحي , أما في سنة 1999 فقد انخفض معدل النمو إلى 3.2% ثم سنة 2000 إلى 2.4% مقابل 2.1% سنة 2001 حيث يرجع هذا الانخفاض إلى عوامل خارجية:

• المردود الفلاحي مرهون بالظروف المناخية تساقط الأمطار.

• قطاع المحروقات مرهون بأسعاره , خاصة و أن الاقتصاد الجزائري يعتمد عليه بنسبة تفوق 95%.

وعودة معدل النمو الاقتصادي في ارتفاع من 2.1% سنة 2001 إلى 4.7% سنة 2002 و 6.9 سنة 2003 ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط , وعلى هذا فقط حقق الاقتصاد الوطني بعد الإصلاحات معدلات نمو تتراوح بين 1.1% إلى 6.9% بعدما كان سالبا قبل الإصلاحات.

ثانيا : تخفيض نسبة التضخم

لقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية غير توسعية للتحكم في معدل التضخم . والجدول التالي يبين معدلات التضخم قبل و بعد الإصلاح الاقتصادي .

جدول رقم (13): معدلات التضخم للفترة (1988-2007)

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
معدلات التضخم %	5.91	9.31	17.87	25.89	31.67	20.54	29.05	29.78	18.96	5.73
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدلات التضخم %	4.95	2.64	0.34	4.2	1.42	2.3	4	1.64	2.53	3.5

**Source:** Conseil national économique et social, Rapport sur « regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, Algérie, Juillet 2005, p:142-163.

## الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

\*Quelques statistiques et indicateurs économiques, ons, Juillet 2008.

**ملاحظة:** معدلات التضخم قبل 1990 حسب على أساس سنة الأساس 1969: أما بعد حسبت بسنة الأساس : 1989

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم شهدت تحسنا ملموسا فبينما كان في حدود 30 قبل الإصلاح لتتخفف إلى 18.69 % في 1996 ثم 5.73 % في 1997 لتستمر في الانخفاض إلى 0.34 % سنة 2000 هذا الانخفاض راجع إلى السياسة المالية والنقدية المتبعة والمتمثلة في زيادة الإيرادات و تقلص النفقات عن طريق رفع دعم للأسعار والتحكم في الإصدار النقدي و تشجيع الادخار برفع معدلات الفائدة.

### ثالثا: سعر الصرف

تمكنت الجزائر من خلق سوق لصرف الأجنبي من أجل تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض و الطلب على عكس قبل الإصلاح كان يتحدد إداريا و الجدول الموالي يبين سعر الصرف قبل و بعد الإصلاح:

جدول رقم (14): تطور سعر الصرف خلال الفترة (1988-2007) مقابل الدولار

السنوات	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
سعر الصرف	5.91	7.61	12.19	21.39	22.78	24.12	42.89	52.17	54.75	57.71
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	58.74	66.57	75.26	77.28	76.68	77.39	72.1	73.36	72.65	69.36

المصدر: وزارت المالية، المديرية العامة للدراسات و التنبؤات (ANEP)، 2003،

Bank of Algeria, Bulletin statistique de la banque d'Algérie, septembre 2008.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أهم تخفيض لقيمة الدينار الجزائري حدث سنة 1994 حيث انتقل من 24,12 سنة 1993 إلى 42,89 سنة 1994 أي بنسبة تغير 78 % واستمر في الانخفاض حتى سنة 2000 فقد عرف سعر الصرف دينار الجزائري مقابل الدولار استقرار نسبي حيث أصبح يتراوح سعر الدولار الواحد بين 72 إلى 77 دينار جزائري.



رابعاً: التوازن الداخلي:

يعتبر مؤشر قياس التوازن الداخلي من مؤشرات السياسة الاقتصادية ولقياسه نعتد على التغير في وضعية الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومنه يجب على الاقتصاديات المستقرة أن تخفض في هذا العجز إلى أدنى حد ,ومن أجل تحقيقه يجب تخفيض في العجز المستمر للميزانية العامة وبما أن فرصة الزيادة في إيراداتها غير ممكن فيجب عليها ترشيد و تقليص في نفقاتها عن طريق إلغاء الدعم على السلع و تجميد الأجور...الخ .ولمعرفة إستقرارية هذا المؤشر نعتد على الجدول التالي:

جدول رقم (15): عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1988-2007

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	2.88	4.26	-10.7	-8.7	-4.4	-1.5	2.92	2.39	-3.89
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	-0.52	-1.3	-0.6	0.1	-3.53	5.92	6.33	8.45	13.27

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لعدة سنوات، المؤسسة العربية لضمان (2008-2002)، الكويت (2002) ،

نلاحظ من الجدول تذبذب هذا المؤشر بين العجز والفائض ,حيث ارتفع الفائض من 2,88% سنة 1990 إلى 4,26% سنة 1991 ليسجل عجز سنة 1993 بمقدار - 8,7% إلى -4,4% سنة 1994 بما يقارب النصف ثم استمر انخفاض العجز حيث أصبح -1,5% سنة 1995 يسجل فائض في السنة الموالية والتي تليها بمعدل 2,92% و 2,39% ليتقل في سنة 1998 إلى عجز ب-3,89% .

يرجع تذبذب هذا المؤشر و عدم استقراره إلى عدم قدرة الدولة على التحكم في نفقاتها و التحكم في إيراداتها , حيث تمثل المداخيل البترولية أكثر من 70 % من إيراداتها وعلاقة هذه المداخيل بالأسعار في الأسواق الدولية.

خامسا: التوازن الخارجي

لقياس التوازن الخارجي نعتمد على قياس نسبة الحساب الجاري من الناتج الإجمالي المحلي، إذ تعتبر هذه النسبة من أهم هذه المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، ولهذا تضمنت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ بداية التسعينيات، إصلاح ميزان مدفوعاتها بصفة عامة والحساب الجاري بصفة خاصة، حيث تفقد الجزائر فائض في الحساب الجاري باستثناء بعض السنوات 1994 و 1995 و 1998 و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (16) عجز و فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	2.3	5.2	2.7	1.6	-4.3	-5.4	2.7	5.3	-1.9
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي %	1.2	17.3	11.7	9.3	14.8	18.3	20.83	25.3	22.6

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار لعدة سنوات، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، 2008. 2002.

نلاحظ من خلال الجدول تحسن كبير في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لا يمكن اعتبار هذا التحسن ناتج للإصلاحات التي تطبقت و ذلك لأن سعر النفط ارتفع من 26.9 دولار للبرميل سنة 2000 ليصل إلى 28,7 سنة 2001 ليبلغ 38,6 دولار للبرميل لسنة 2004 ويفوق 100 دولار للبرميل فيما بعد، و تزامن مع هذا الارتفاع، ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل الدينار، و بما أن صادرات الجزائر مرتبطة بالنفط بنسبة 96 إلى 98% و بالتالي أي ارتفاع في سعر النفط سوف يؤثر على الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

### خلاصة الفصل :

من خلال الفصل الثاني المتعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تبين لنا ما يلي:

ان الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة مما يجعلها من البلدان الاكثر استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة . فبالإضافة الى الثروات الطبيعية الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة ، هناك مؤهلات اخرى لا تقل اهمية مثل الحجم المعترف للسوق الجزائرية ، الوضعية الاقتصادية الكلية المريحة ، الموقع الجغرافي المتميز ، و الحجم الكبير من اليد العاملة . كما تجدر الملاحظة بان مستوى تكوين الموارد البشرية قد تحسن كثيرا خلال السنوات الاخيرة.

ان وثيرة تطور الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر متباينة منذ سبعينيات القرن الماضي . فبعد الغياب الشبه التام لهذه الاستثمارات خلال الثمانينات ما عدا قطاع المحروقات عادت تدفقات هذه الاستثمارات الى الجزائر . ويظهر جليا خاصة خاصة منذ سنة 1994 و ذلك تبعا للاصلاحات التي قامت بها السلطات في تلك الفترة وكذلك جاذبية قطاع المحروقات.

و من حيث مصدر الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر تم التوصل الى ان الدول الأوروبية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر والتي تتقدمها فرنسا ب 121 مشروع ما قيمته 39.376 مليون دينار ثم تليها الدول العربية ب 290 مشروعا أي بقيمة 835.745 وهي تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لقيمة المشاريع ثم آسيا ب 48 مشروعا، وبقى حضور دول أفريقيا وأمريكا وأستراليا ضعيفا في الجزائر. مع العلم ان الاستثمارات الأوروبية تقع في قطاع المحروقات بالدرجة الاولى بالإضافة الى بعض القطاعات الاقتصادية الاخرى مثل : الصيدلة ، الزراعة الغذائية و الحديد و الصلب..

اما فيما يتعلق بالنقائص ، تشير نتائج البحث الى وجود بعض المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر . من بين هذه المعوقات التأخر الكبير في برامج الخوصصة . ويظهر ذلك جليا في القطاع المالي 94 بالمائة من البنوك لا تزال تابعة للدولة . بالإضافة الى ذلك النقص الكبير في المعلومات الخاصة بالفرص المتاحة للاستثمار الذي يعطي صورة غير واضحة عن الجزائر بالنسبة للجزائر مع وجود صعوبة في الحصول على العقار الصناعي.

## الفصل الثالث :

الدراسة القياسية للإستثمار  
الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري و الإقتصادي للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سنحاول في هذا الفصل بالدراسة القياسية و ذلك باتباع خطوات منهج الإقتصاد القياسي الذي يهتم بالتقدير الميداني للعلاقات بين الظواهر والمتغيرات الإقتصادية حيث يعتمد على تصورات النظرية الإقتصادية التي تعكس العلاقات العامة لمتغيرات النموذج، و يتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية الأكثر تأثيرا على الإستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى تحديد الوزن النسبي للمتغيرات المؤثرة عليه معتمدين بذلك على النظرية الإقتصادية و ذلك باستخدام الطرق القياسية و الإحصائية التي تعتبر وسيلة و أداة هامة في فهم الظواهر الإقتصادية بالإعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات و في هذا السياق يتم أولا تحديد أو الكشف عن المتغيرات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر و صياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الإحصائية و الإقتصادية و القياسية و أخيرا يتم محاولة التنبؤ بالنموذج و تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة 1990 \_ 2014 م

### المبحث الأول : التحليل القياسي للإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

يمكن حصر المتغيرات التي تؤثر على الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر إلى قسم يتعلق بالإقتصاد الكلي ، من خلال التطرق إلى أهم المتغيرات الإقتصادية الكلية و الأكثر تأثيرا على الإستثمار الاجنبي المباشر وذلك بتقدير نموذج إقتصادي قياسي يبرز العلاقة الرياضية بين الإستثمار الاجنبي المباشر والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة عليها بالاستعانة بتقنية الإنحدار الخطي المتعدد .

### المطلب الأول : تحديد المتغيرات الإقتصادية للنموذج

إعتمدنا في عملية إختيار المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على الظاهرة محل الدراسة و المتمثلة في الإستثمار الاجنبي المباشر على النظريات الإقتصادية بالدرجة الأولى ، ومن جهة اخرى الإعتماد على الدراسات السابقة ، حيث نستخلص مما سبق بأن الإستثمار الاجنبي المباشر يتأثر بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية الكلية نذكر منها الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم و سعر الصرف و أن النموذج القياسي يتكون من متغير تابع المتمثل في الإستثمار الاجنبي المباشر و المتغيرات المستقلة السابقة الذكر ، سنقوم أولا بدراسة تطور تدفقات

## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2014 م ، ثم دراسة تطور المتغيرات المستقلة في نفس الفترة مع توضيح علاقة ظاهرة الإستثمار الاجنبي المباشر بكل متغير من المتغيرات الإقتصادية المختارة على حدى حسب ما جاء في النظريات الإقتصادية و الجدول التالي يبين المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج :

الجدول رقم 17: جدول المتغيرات الإقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1990 \_ 2014

السنوات	الإستثمار الأجنبي IDE المباشر	الناتج المحلي PIB الخام	معدل INF التضخم	سعر الصرف TCH
1990	0,04	61,6	16,60	8,96
1991	0,08	46,6	25,90	18,47
1992	0,03	49,1	31,70	21,84
1993	0	50,8	20,50	23,35
1994	0	42,3	29,00	35,06
1995	0	42	29,80	47,66
1996	0,27	46,8	18,70	54,75
1997	0,26	48,1	5,70	57,71
1998	0,607	48,1	5,00	58,74
1999	0,292	48,5	2,60	66,57
2000	0,28	54,7	0,30	75,26
2001	1,108	55,1	4,20	77,22
2002	1,065	56,8	1,40	79,68
2003	0,634	67,9	2,60	77,39
2004	0,882	85,3	3,60	72,06
2005	1,081	103,2	1,60	73,28
2006	1,795	117	2,50	72,65
2007	1,662	135	3,50	69,29
2008	2,592	171	4,90	64,58
2009	2,762	137,2	5,70	72,65
2010	2,291	161,2	3,90	74,39
2011	2,58	200	4,50	72,94
2012	3,058	209	8,90	77,54
2013	2,661	209,7	3,30	79,37
2014	1,488	213,5	3,70	80,58

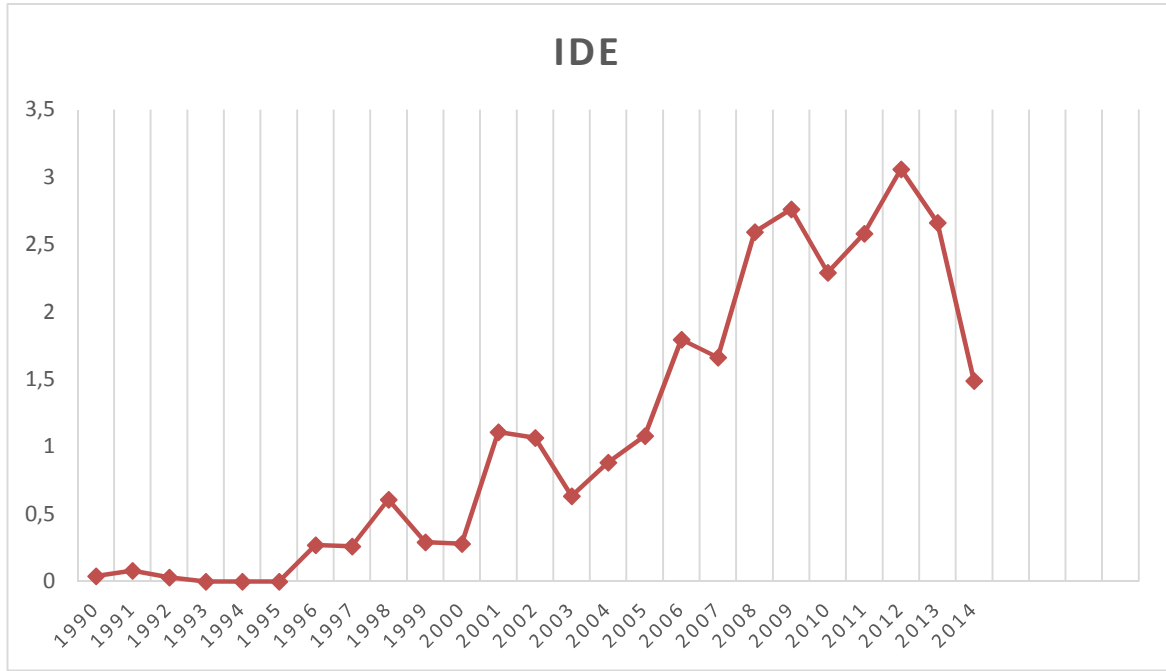
المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

البنك العالمي [www.bm.com](http://www.bm.com)

1 - دراسة تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة 1990 \_ 2014 :

إن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يعكس بالإيجاب على الوضع الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و يعبر عنه بالمتغير التابع و الشكل التالي يبين لنا تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

الشكل (5) : تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2014



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 17 بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990 -1996 كانت شبه منعدمة و ذلك بسبب الأوضاع الأمنية الغير مستقرة التي مرت بها الجزائر ، و بعد الاستقرار الأمني بعد العشرية السوداء شهدت إرتفاعا ملحوظا في تدفقات الإستثمار .

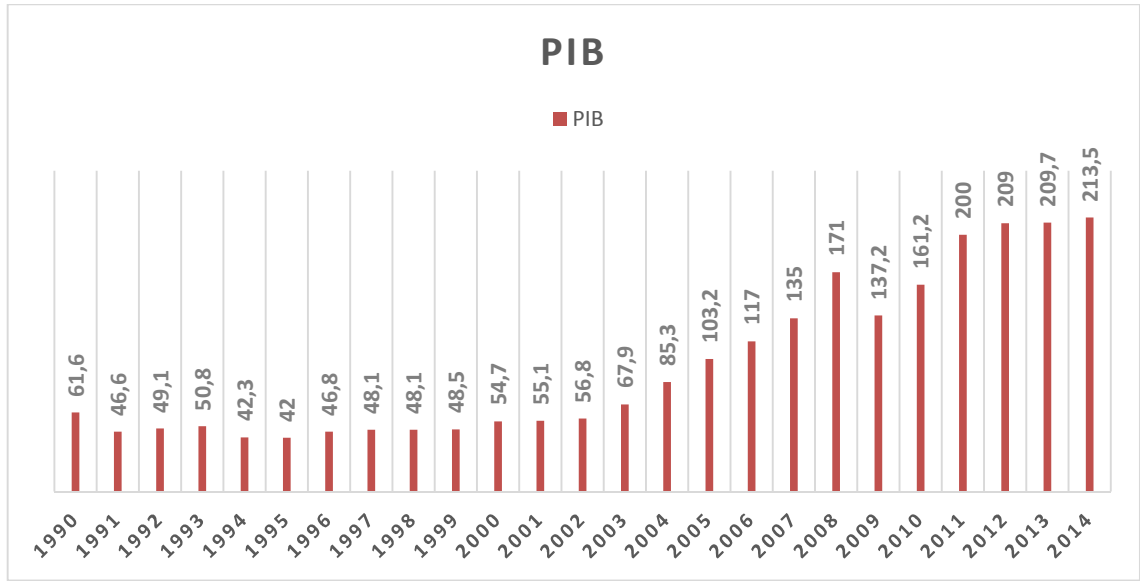
2- دراسة تطور المتغيرات المستقلة في الفترة 1990 \_ 2014 :

لدراسة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر و علاقتها بالمتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بحصر عدد المتغيرات التي رأينا أنها تؤثر بشكل كبير على المتغير التابع (الإستثمار الأجنبي المباشر) من خلال ما تم عرضه سابقا وهي الناتج المحلي الإجمالي ، معدل التضخم و سعر الصرف .

## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

. الناتج المحلي الإجمالي : يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن سواء كانت وطنية أو أجنبية خلال فترة زمنية معينة ، أو هو القيمة السوقية لجميع السلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل حدود الدولة ، و يقاس إما بالأسعار الجارية و الذي يعرف بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي ، أو بالأسعار الثابتة الذي يعرف بالناتج المحلي الحقيقي ، و يعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر حيث كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي و إرتفع معدله أدى وفقا لمنطق النظرية الإقتصادية إلى ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر و يتحقق ذلك في ظل ظروف الرواج الإقتصادي ، و يحدث العكس في ظل الركود أو الكساد الإقتصادي و بالتالي توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الإستثمار الأجنبي المباشر، و الشكل التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل (6) : تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2014



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 17 بالإعتماد على برنامج Excel

من خلال الشكل البياني يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ سنة 1990 م إلى 61,6 مليار دولار لينخفض سنة 1991 م إلى 46,6 مليار دولار ، كما شهد إرتفاع سنة 1993 م إلى 50,8 مليار دولار ليعاود الإنخفاض سنة 1994 م إلى 42,3 مليار دولار حيث رافق هذا الإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى أنعدام تدفقات الإستثمار ، و يعود ربما سبب الإنخفاض في الناتج المحلي إلى تبني الجزائر للإصلاحات الإقتصادية بهدف التحضير لعملية تغيير التوجه الإقتصادي و الإنتقال إلى إقتصاد السوق و ذلك ضمن برامج التعديل الهيكلي ،

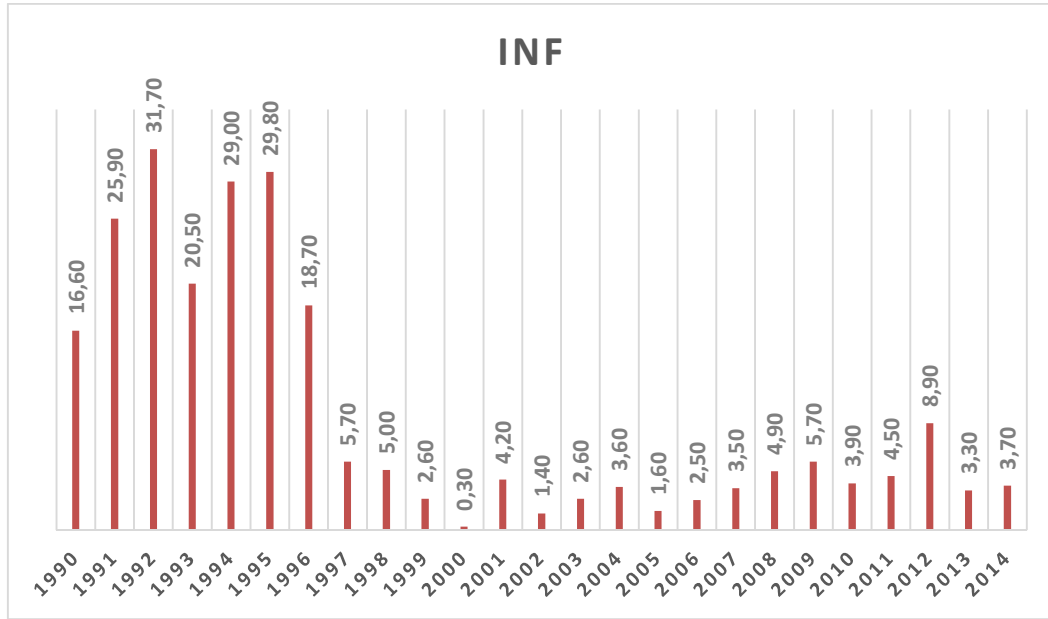


## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كما يلاحظ أن إبتداء من سنة 2000 م عرف الناتج المحلي الإجمالي تحسن ملحوظ إذ بلغ 54,7 مليار دولار ليرتفع باستمرار إلى غاية 2014 م ليصل إلى 213,15 مليار دولار ، و يرجع ذلك إلى تدخل الدولة إلى تحفيز النمو الإقتصادي عبر تبنيها برامج الإنعاش الإقتصادي الذي يعتمد على تدعيم الهياكل القاعدية و وسائل الإتصال إضافة إلى ذلك إرتفاع في أسعار البترول ، كل هذه العوامل أدت إلى إرتفاع في مستويات الناتج المحلي الإجمالي .

**معدل التضخم** : يعرف معدل التضخم على أنه الإرتفاع المستمر للأسعار أو إنخفاض القدرة الشرائية للنقود و حيث كلما إرتفع معدل التضخم إنخفض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي توجد علاقة عكسية بينهما و الشكل التالي يبين تطور معدل التضخم في الجزائر في الفترة 1990 - 2014 :

الشكل رقم 7 : تطور معدل التضخم في الجزائر من الفترة 1990 - 2014 :



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 17 بالاعتماد على برنامج Excel

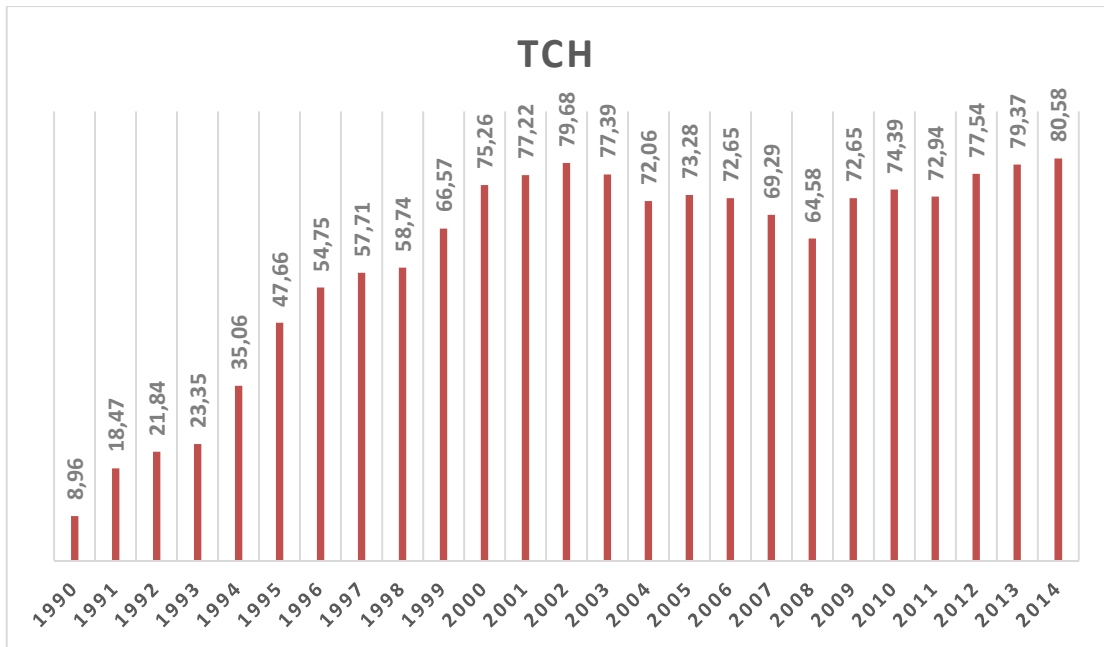
من خلال الشكل البياني يمكن ملاحظة أن نسب التضخم في الجزائر بلغ نسبة 16,60 % سنة 1990 م لينتقل سنة 1991 م إلى 25,90 % ، ليسجل أعلى نسبة له سنة 1992 و المقدرة بـ 31,70 % و يرجع ذلك أولا إلى السياسة التي تبنتها الحكومة خلال الفترة حيث إتخذت أسلوب إقتصاد السوق كمنهج جديد و الذي يهدف إلى الإنفتاح على العالم الخارجي في التجارة و الإستثمار على الخصوص مما يؤدي بصفة مباشرة في إرتفاع الأسعار

## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

، و بعدها شهدت معدلات التضخم إنخفاضا محسوسا لتصل غلى أدنى مستوى لها سنة 2000 م بنسبة قدرها 0,30 % ، و بعدها سجل معدل التضخم تذبذبا مابين الإرتفاع و الإنخفاض الجزئي لكن ليس النسب المرتفعة كما في فترة التسعينات ، و يعود ذلك إلى إرتفاع أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة ، و منه نميز مرحلة شهدت إرتفاع متواصل لمعدل التضخم من سنة 1990 م إلى غاية سنة 2000 و مرحلة أخرى شهدت علاقة عكسية فيما بينهما و ذلك بعد سنة 2000 م ، و بالتالي أن العلاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم .

**سعر الصرف :** يمثل سعر الصرف سعر النقد المحلي معبر عنه بوحدات نقد أجنبية و يتحدد هذا السعر في سوق الصرف وفق الشروط المتغيرة لنظام النقد الأجنبي كما يعرف على أنه ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي و أسعارها في السوق العالمي و السعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف حيث كلما إرتفع معدل سعر الصرف أدى وفقا لمنطق النظرية الإقتصادية إلى ارتفاع الإستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي توجد علاقة طردية بين سعر الصرف و الإستثمار الأجنبي المباشر، و الشكل التالي يبين تطوره في الجزائر خلال فترة الدراسة :

الشكل (8) : تطور معدل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2014



المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 17 بالإعتماد على برنامج Excel

المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي

بعد تحديد عدد المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراستنا للنظرية الإقتصادية ، وذلك باستعمال تقنية الإنحدار الخطي المتعدد معتمدين في ذلك على برنامج **Eviews** بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية **MCO** لأنها تعطي مقدرات غير متحيزة ، و سنتطرق في هذا المطلب إلى صياغة النموذج القياسي للظاهرة محل الدراسة ثم تقدير هذا النموذج .

1 . صياغة النموذج :

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز مختلف المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي :

المتغير التابع : يتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر و يرمز له بالرمز **IDE**

المتغيرات المستقلة : و تتمثل في :

. الناتج المحلي الإجمالي و يرمز له بالرمز **PIB**

. معدل التضخم و يرمز له بالرمز **INF**

. سعر الصرف و يرمز له بالرمز **TCH**

الشكل الرياضي للنموذج : بعد التعرف على المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي ، و بعد جمع البيانات المتعلقة بكل متغير يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج و المتمثل في الدالة التالية :

$$IDE = f( PIB , INF , TCH )$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الإنحدار الخطي المتعدد الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر و الصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي :

$$IDE_t = \beta_0 + \beta_1 PIB_t + \beta_2 INF_t + \beta_3 TCH_t + u_t$$

حيث :

$t$  : تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة  $t$

**IDE** : تمثل الإستثمار الأجنبي المباشر المقاس بمليار دولار

**PIB** : يمثل الناتج المحلي الإجمالي المقاس بمليار دولار

**INF** : يمثل معدل التضخم المقاس بـ %

**TCH** : يمثل سعر الصرف المقاس بـ %

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3$  : تمثل معلمات النموذج

**U** : يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر و التي لم ندرجها في النموذج لشدة إرتباطها بالمتغيرات المختارة أو لصعوبة قياسها أو لأسباب أخرى .

## 2. تقدير النموذج :

لتقدير النموذج القياسي المعبر عن العلاقات الإقتصادية نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة و يقودنا ذلك إلى معرفة المعايير للحكم على جودة هذه المقدرات عموما من المفروض أن تكون قيم المعاملات المقدره قريبة من القيم الحقيقية<sup>1</sup>، و بالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية و ذلك لما تمتاز به من خصائص و فرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد .

### أ. خصائص طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>2</sup>:

#### 1. خاصية عدم التحيز :

التحيز هو الفرق بين مقدره ما و وسط توزيعها فإذا اختلف هذا الفرق عن 0 نقول بأن المقدر متحيز أما بالنسبة لمقدرات طريقة المربعات الصغرى فهي تحقق مايلي :

$$E(\hat{\beta}_i) = \beta_i \quad , i = 0,1,2, \dots \dots k$$

<sup>1</sup> مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، الإقتصاد القياسي النظرية و التطبيق ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان 1998 ، ص 179

<sup>2</sup> جلاطو الجليلي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009 ، ص 29

و بالتالي  $\hat{\beta}_i$  هي مقدر غير متحيز ل  $\beta_i$

## 2. خاصية الإتساق :

نقول بأن المعلمات هي مقدرات متسقة إذا تحقق مايلي :

. قيم المعالم المقدرة تقترب من قيم المعالم الحقيقية و ذلك كلما كبر حجم العينة .

. قيمتي التحيز و التباين تقتربان أو تساويان الصفر كلما إقترب حجم العينة مالا نهاية أي :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E(\hat{\beta}) = b \quad \lim_{n \rightarrow \infty} \hat{\beta} = \beta$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}) = b \quad \lim_{n \rightarrow \infty} var(\hat{\beta}) = 0$$

و إذا تحقق هذين الشرطين نقول أن  $\hat{\beta}$  هو مقدر متسق ل  $\beta$  .

## 3. خاصية أصغر تباين<sup>3</sup>:

يقصد بأقل تباين ممكن للمقدرات ، عندما يكون تباين  $\hat{\beta}_i$  أقل من تباين أي قيمة مقدر أخرى أي :

$$var(\hat{\beta}_i) < var(\bar{\beta}_i) \quad , i = 0,1,2 , \dots \dots k$$

حيث :

$\bar{\beta}_i$  : هي القيمة المقدرة الأخرى ل  $\beta_i$  .

ب. فرضيات نموذج الإنحدار الخطي المتعدد :

عند إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج الخطي المتعدد ، فإنه يجب توفر

الفرضيات التالية :

$H_1$  : المتغير التابع يكون دالة خطية في المتغيرات المستقلة بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل من قيم المتغير

<sup>3</sup> مجيد علي حسين ، عفاف عبد الجبار سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 188

المستقل مختلفة عن بقية القيم .

$H_2$  : القيمة المتوقعة أو متوسط القيمة للمتغير العشوائي تساوي الصفر ، أي :

$$E(U_i) = 0 \quad , \forall i$$

$H_3$  : تجانس تباين الأخطاء أو تباين المتغير العشوائي يكون ثابت أي :

$$\text{var}(U_i) = E(U_i^2) = \sigma_u^2$$

$H_4$  : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء أي :

$$\text{cov}(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0 \quad , \forall i \neq j$$

$H_5$  : إستقلال المتغير العشوائي عن المتغيرات المستقلة أي :

$$\text{cov}(U_i X_i) = E(U_i X_i) = 0$$

$H_6$  : المتغير العشوائي موزع توزيع طبيعي :

$$U_i \longrightarrow N(0, \sigma^2)$$

## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر و المتغيرات الإقتصادية المختارة في

البرنامج الإحصائي **Eviews** تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج إنطلاقاً من الجدول رقم 17 كمايلي :

جدول رقم 18 : نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد

Dependent Variable: IDE  
Method: Least Squares  
Date: 05/16/16 Time: 23:39  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.704274	0.587577	-1.198608	0.2440
PIB	0.013033	0.001703	7.653308	0.0000
INF	-0.004081	0.015929	-0.256170	0.8003
TCH	0.009284	0.007830	1.185668	0.2490
R-squared	0.843168	Mean dependent var	1.100720	
Adjusted R-squared	0.820764	S.D. dependent var	1.040535	
S.E. of regression	0.440524	Akaike info criterion	1.343943	
Sum squared resid	4.075288	Schwarz criterion	1.538963	
Log likelihood	-12.79928	Hannan-Quinn criter.	1.398033	
F-statistic	37.63386	Durbin-Watson stat	1.194738	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقاً من الجدول رقم 17 باستعمال البرنامج الإحصائي **Eviews**

من الجدول رقم 18 يمكن كتابة الصيغة النهائية للنموذج كمايلي :

$$\hat{IDE} = -0.704 + 0.013 PIB - 0.004 INF + 0,009 TCH .$$

$$t_c : (-1.198) \quad (7.653) \quad (-0.256) \quad (1.185)$$

$$\delta_{\hat{\beta}_i} : (0.587) \quad (0,001) \quad (0,015) \quad (0,007)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 4.075 \quad R^2 = 0,8431 \quad \overline{R^2} = 0,8207$$

$$Dw = 1,194 \quad F_c = 37.63 \quad n = 25$$

حيث :

$t_c$  : هي قيم إحصاءة ستودنت المحسوبة للمعالم المقدرّة ، و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$t_{c\hat{\beta}_i} = \frac{|\hat{\beta}_i - \beta_i|}{\delta_{\hat{\beta}_i}} \quad , i = 0, 1, 2, \dots$$

$\delta \hat{\beta}_i$  : الإنحرافات المعيارية للمعالم المقدرة .

$\sum \varepsilon_i^2$  : مجموع مربعات الأخطاء .

$R^2$  : تمثل معامل التحديد .

$\overline{R^2}$  : يمثل معامل التحديد المصحح

$DW$  : تمثل إحصائية ديرين واتسون تستخدم للكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء .

$F_c$  : تمثل إحصائية فيشر المحسوبة و تحسب وفق العلاقة التالية :

$$F_c = \frac{R^2}{1 - R^2} * \frac{n - m - 1}{m}$$

حيث :

m : عدد المتغيرات المستقلة .

n : عدد المشاهدات .

### المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر

تتمثل هذه الدراسة في التحليل الإحصائي و الإقتصادي للنموذج المقدر و لدراسة مدى صلاحية النموذج لابد من إجراء مجموعة من الإختبارات و ذلك لمعرفة مدى صلاحية النموذج من منظور منطق النظرية الإقتصادية و مدى صلاحيته من الناحية الإحصائية ثم إختباره من الناحية القياسية و إستخدامه في عملية التنبؤ .

#### المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر

أ. التفسير الإحصائي :

1. إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستودنت و ذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :



الجدول رقم 19: جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

<i>prob</i>	<i>T<sub>tab</sub></i>	<i>T<sub>cal</sub></i>	المعاملات	المقدرات
0.2440	2,079	-1.198	$\beta_0$	الثابت
0,0000	2,079	7.653	$\beta_1$	<i>PIB</i>
0,8003	2,079	-0.256	$\beta_2$	<i>INF</i>
0,2490	2,079	(1.185 )	$\beta_3$	<i>TCH</i>

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول 18

و لإجراء هذا الإختبار نقوم بمقارنة إحصاءة ستودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

$H_0$  : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

. إختبار معنوية  $\beta_0$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن :  $t_{tab} > |t_{cal}|$  و بالتالي نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  ، و منه  $\beta_0$

ليس لها معنوية إحصائية .

. إختبار معنوية  $\beta_1$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن :  $t_{tab} < |t_{cal}|$  و بالتالي نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية .

. إختبار معنوية  $\beta_2$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن :  $t_{tab} > |t_{cal}|$  و بالتالي نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  ، و منه  $\beta_2$  ليس لها معنوية إحصائية .

. إختبار معنوية  $\beta_3$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_3 = 0 \\ H_1 : \beta_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ أن :  $t_{tab} > |t_{cal}|$  و بالتالي نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  ، و منه  $\beta_3$  ليس لها معنوية إحصائية .

2. إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2,3 \end{cases}$$

$H_0$  : تمثل فرضية العدم و تعني النموذج ليس له معنوية كلية .

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تعني النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 18  $F_{cal} = 37.63$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(3,21)}^{0,05} = 3.07$$

بما أن :  $F_{tab} < F_{cal}$  فإننا نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  و بالتالي النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

ب . التفسير الإقتصادي :

$R^2 = 0,8431$  : تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 84.31% من التغيرات التي تحدث في الإستثمار الأجنبي المباشر هي ناتجة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة ، أما 15,69 % تبقى لعوامل غير مشخصة .

- إشارة معلمة الناتج المحلي الإجمالي موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 0.013 وحدة .

- إشارة معلمة معدل التضخم سالبة و هذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و معدل التضخم و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات السابقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 0.004 وحدة .

- إشارة معلمة سعر الصرف موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الإستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغيرت سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الإستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 0,009 وحدة .

من خلال الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج الخطي المقدر وجدنا أن الناتج المحلي الإجمالي هو المتغير الوحيد ذو معنوية إحصائية و بالتالي هو الوحيد الذي يقيس التغيرات التي تحدث في الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة المدروسة أما باقي المتغيرات فهي ليست معنوية إحصائيا ، لكن النموذج ككل له معنوية إجمالية و هذا ما يفسر على وجود مشكل التعدد الخطي .

إختبار الكشف عن التعدد الخطي :

هناك عدة إختبارات للكشف عن التعدد الخطي و سنعتمد في هذه الدراسة على إختبار Ferrarr \_ Glauber ، و في البداية نبحت عن مصفوفة الارتباط الزوجية فما بين المتغيرات.

الجدول رقم 20 : جدول بين الارتباط الزوجي بين المتغيرات

	<i>IDE</i>	<i>PIB</i>	<i>INF</i>	<i>TCH</i>
<i>IDE</i>	1	0.897	-0.540	0.636
<i>PIB</i>	0.897	1	-0.435	0.525
<i>INF</i>	-0.540	-0.435	1	-0.830
<i>TCH</i>	0.636	0.525	-0.830	1

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 18. باستعمال برنامج EVIEWS

و من بين الإختبارات التي يعتمد عليها Ferrarr \_ Glauber هو إختبار مربع كاي  $\chi^2$  و لتطبيق هذا

الإختبار يتم إتباع الخطوات التالية :

. حساب قيمة محدد معاملات الارتباط الزوجي بين المؤشرات المستقلة  $|R|$  .

. إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : D = 1 \\ H_1 : D < 1 \end{cases}$$

$H_0$  : إستقلالية ما بين المتغيرات المستقلة .

$H_1$  : يوجد إرتباط بين المتغيرات المستقلة .

- تعطى الصيغة الرياضية لهذا الإختبار كمايلي<sup>4</sup> :

$$\chi^2 = \left[ n - 1 - \frac{1}{6}(2K + 5) \right] \cdot \log|R|$$

حيث :

$n$  : تمثل عدد المشاهدات .

$K$  : تمثل عدد المتغيرات المستقلة .

$\log|R|$  : تمثل اللوغارتم الطبيعي لمحدد مصفوفة معاملات الارتباطات الجزئية .

نقارن قيمة  $\chi^2$  المحسوبة مع القيمة الجدولية لـ  $\chi^2$  المحصل عليها من جدول القيم الحرجة لـ  $\chi^2$  عند درجة

الحرية  $V = \frac{1}{2} K(K-1)$  ، و مستوى معنوية  $\alpha$ <sup>5</sup>

باستعمال برنامج **Excel** تحصلنا على قيمة المحدد كمايلي :

$$|R| = 0,2253525$$

أما قيمة  $\chi^2$  المحسوبة فهي كمايلي :

$$\chi^2_{cal} = - \left[ 25 - 1 - \frac{1}{6}(6 + 5) \right] \log 0,2253525 \Rightarrow \chi^2_{cal} = 14.343$$

أما قيمة  $\chi^2$  الجدولية عند درجة الحرية 3 و مستوى المعنوية 5 % فهي كمايلي:

$$\chi^2_{tab} = 7.815$$

بما أن :  $\chi^2_{tab} < \chi^2_{cal}$  فإننا نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  و بالتالي يوجد إرتباط فما بين المتغيرات المستقلة مما يفسر بوجود مشكل التعدد الخطي .

<sup>4</sup> حسين علي بنحيت ، سحر فتح الله ، الإقتصاد القياسي ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2009 ، ص 246 .

<sup>5</sup> مكيد علي ، الإقتصاد القياسي دروس و مسائل محلولة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر 2007 ، ص 143 .

تحديد المتغيرات المستقلة المتسببة في مشكل التعدد الخطي :

من خلال جدول رقم 20 نلاحظ أنه يوجد إرتباط قوي بين سعر الصرف و معدل التضخم و منه نستنتج أن المتغير الذي يجب حذفه من النموذج هو المتغير الذي له إرتباط ضعيف مع المتغير التابع و المتمثل في الإستثمار الأجنبي المباشر و بالتالي نحذف معدل التضخم .

. تقدير النموذج بعد إزالة المتغيرات المتسببة في مشكلة التعدد الخطي :

بعد إزالة المتغير المتسبب في مشكلة التعدد الخطي و المتمثل في معدل التضخم يتم تقدير النموذج من جديد باستعمال برنامج Eviews كمايلي :

الجدول رقم 21 : نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي

Dependent Variable: IDE  
Method: Least Squares  
Date: 05/17/16 Time: 20:23  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.013032	0.001666	7.820563	0.0000
TCH	0.010860	0.004742	2.290301	0.0320
C	-0.838652	0.259037	-3.237573	0.0038
R-squared	0.842678	Mean dependent var	1.100720	
Adjusted R-squared	0.828376	S.D. dependent var	1.040535	
S.E. of regression	0.431068	Akaike info criterion	1.267063	
Sum squared resid	4.088022	Schwarz criterion	1.413328	
Log likelihood	-12.83828	Hannan-Quinn criter.	1.307630	
F-statistic	58.92043	Durbin-Watson stat	1.168509	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 17 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

تكتب الصيغة النهائية للنموذج كمايلي :

$$\hat{IDE} = -0.838 + 0.013 PIB + 0.010 TCH$$

$$t_c : (-3.237) \quad (7.820) \quad (2.290)$$

$$\delta_{\beta_i} : (0.259) \quad (0,001) \quad (0,004)$$

$$\sum \varepsilon_i^2 = 4.088 \quad R^2 = 0,842 \quad \overline{R^2} = 0,828$$

$$Dw = 1,17 \quad F_c = 58.920 \quad n = 25$$

. الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر :

بعد معالجة مشكلة التعدد الخطي و تقدير النموذج الجديد سوف تجري إختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ثم إختباره من الناحية القياسية لاستخدامه في عملية التنبؤ .

أ. التفسير الإحصائي :

1. إختبار المعنوية الفردية للمعالم المقدرة : لإجراء هذا الإختبار تستخدم إحصائية ستودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج ، و من ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، و الجدول التالي يوضح معنوية كل معلمة في النموذج :

الجدول رقم 22 : جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	$T_{cal}$	$T_{tab}$	$prob$
الثابت	$\beta_0$	-3.237	2,073	0,003
<b>PIB</b>	$\beta_1$	7.820	2,073	0,000
<b>TCH</b>	$\beta_2$	2.290	2,073	0,032

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 21.

. إختبار معنوية  $\beta_0$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = 0 \\ H_1 : \beta_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن :  $|t_{cal}| < t_{tab}$  و بالتالي نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه  $\beta_0$

لها معنوية إحصائية .

. إختبار معنوية  $\beta_1$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = 0 \\ H_1 : \beta_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن :  $|t_{cal}| < t_{tab}$  و بالتالي نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه  $\beta_1$  لها معنوية إحصائية أي الناتج المحلي الخام له تأثير على الإستثمار الأجنبي المباشر .

. إختبار معنوية  $\beta_2$  :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_2 = 0 \\ H_1 : \beta_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول رقم 22 نلاحظ أن :  $|t_{cal}| < t_{tab}$  و بالتالي نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  ، و منه  $\beta_2$  لها معنوية إحصائية و بالتالي سعر الصرف يشرح التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر .

2. إختبار المعنوية الإجمالية للنموذج :

لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \quad i = 0,1,2 \end{cases}$$

$H_0$  : تمثل فرضية العدم و تعني النموذج ليس له معنوية كلية .

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تعني أن النموذج له معنوية كلية أو يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع .

لدينا إحصائية فيشر المحسوبة من خلال الجدول رقم 21  $F_{cal} = 58.92$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(2,22)}^{0,05} = 3,44$$



بما أن :  $F_{tab} < F_{cal}$  فإننا نرفض  $H_0$  و نقبل  $H_1$  و بالتالي يوجد على الأقل متغير مستقل واحد له تأثير على المتغير التابع و منه النموذج له معنوية إجمالية .

#### ب. التفسير الإقتصادي :

$R^2 = 0,8426$  : تدل قيمة معامل التحديد المتعدد على أن نموذج الإنحدار المتعدد المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا جيدا ، حيث أن 84.26% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الأجنبي المباشر هي مشروحة من طرف الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف ، أما 15.74% تبقى لعوامل غير مشخصة .

. إشارة معلمة الناتج المحلي الخام موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا تغير الناتج المحلي الخام بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 0.013 وحدة .

. إشارة معلمة سعر الصرف موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف ، و هذه النتيجة تتفق مع التوقعات المسبقة و منطق النظرية الإقتصادية ، حيث إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ب : 0,010 وحدة .

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ، سنقوم بإختباره من

الناحية القياسية لمعرفة مدى إنسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به .

#### 1. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء

نستخدم إختبار ديرين واتسون  $DW$  حيث تسمح هذه الإحصاءة باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \quad (\rho < 0 \text{ ou } \rho > 0) \end{cases}$$

$H_0$  : تمثل فرضية عدم و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و يفترض في هذا الإختبار أن الارتباط الذاتي لقيم  $U$  يتخذ نمط الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى :

$$u_t = \rho u_{t-1} + \varepsilon_t$$

و بالتالي تحسب قيمة  $DW$  بموجب الصيغة التالية<sup>6</sup> :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

الشكل 09 : تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة  $DW$  :

إرتباط ذاتي موجب $\rho > 0$ $DW=1,17$	قرار غير محسوم	عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء $\rho = 0$	قرار غير محسوم	إرتباط ذاتي سالب $\rho < 0$
0	dl=1.21.	du=1.55	2	4-du=2.45
				4-dl=2.79
				4

نلاحظ أن  $DW$  وقعت في منطقة الارتباط الذاتي الموجب ومنه نرفض الفرضية الصفرية و بالتالي يوجد ارتباط موجب من الدرجة الأولى .

تصحيح مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء : من أجل التصحيح نضيف  $AR(1)$  إلى النموذج ثم نقوم بتقديره كما يوضحه الجدول التالي :

<sup>6</sup> حسين علي بخيت ، سحر فتح الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 199

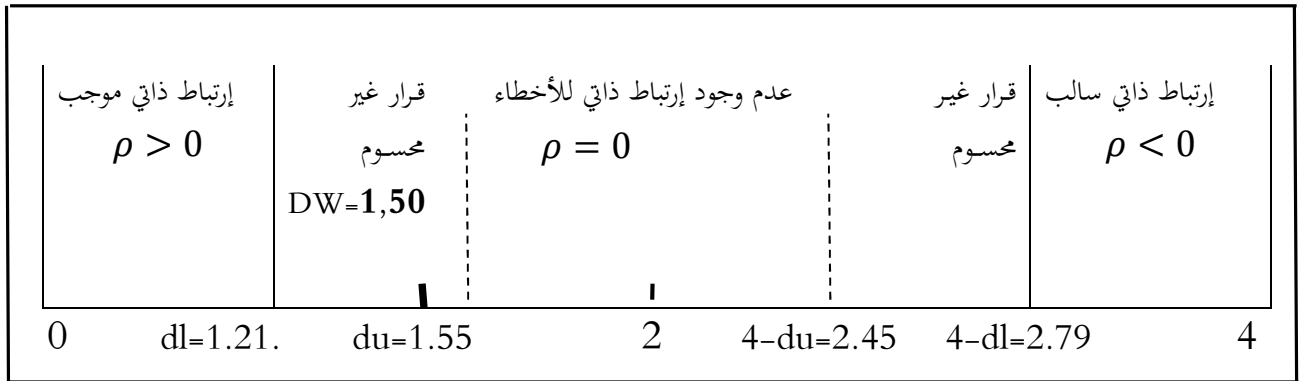
الجدول رقم 23 : تصحيح مشكل الارتباط الذاتي للاخطاء

Dependent Variable: IDE  
Method: Least Squares  
Date: 05/20/16 Time: 23:41  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments  
Convergence achieved after 6 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB	0.011499	0.003051	3.769440	0.0012
TCH	0.010803	0.010150	1.064380	0.2998
C	-0.716564	0.613750	-1.167518	0.2567
AR(1)	0.442988	0.298657	1.483266	0.1536
R-squared	0.849762	Mean dependent var		1.144917
Adjusted R-squared	0.827226	S.D. dependent var		1.038668
S.E. of regression	0.431734	Akaike info criterion		1.308996
Sum squared resid	3.727881	Schwarz criterion		1.505339
Log likelihood	-11.70796	Hannan-Quinn criter.		1.361086
F-statistic	37.70727	Durbin-Watson stat		1.499252
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.44			

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 21 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

الشكل 10 : تحديد مناطق القبول و الرفض لإحصاءة  $DW$  بعد التصحيح :



نلاحظ أن قيمة  $DW$  وقعت في منطقة القرار غير الحاسم مما يفسر أن الارتباط الذاتي للأخطاء هو

أكثر من الدرجة الأولى لهذا لا نستطيع قبول أو رفض الفرضية الصفرية ، و بالتالي نستخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey .

إختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** : يصلح هذا الإختبار عندما يكون الإرتباط من الدرجة الثانية فأكثر و عندما يكون المتغير التابع المبطلأ ضمن المتغيرات المستقلة و يتم وفق إختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_\rho = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2 \dots \rho \end{cases}$$

$H_0$  : تمثل الفرضية الصفرية و تنص على عدم وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

$H_1$  : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود إرتباط ذاتي للأخطاء .

### الجدول رقم 24 : نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.451232	Prob. F(2,20)	0.2579
Obs*R-squared	3.168289	Prob. Chi-Square(2)	0.2051

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 21 باستعمال البرنامج الإحصائي **Eviews**

إعتمدنا في الإختبار على أن الأخطاء من الدرجة الثانية و بالتالي نختبر الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i / \rho_i \neq 0 \quad i = 1, 2 \end{cases}$$

تحسب إحصاءة  $LM$  وفق العلاقة التالية :

$$LM = n \cdot R^2 \Rightarrow LM = 3.16$$

نقارنها مع إحصائية  $\chi^2_{\rho}$  الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0,05; 2)} = 5,991$$

نلاحظ أن :  $\chi^2_{(0,05; 2)} > LM$  و منه نقبل  $H_0$  و نرفض  $H_1$  و بالتالي لا يوجد مشكل الإرتباط

الذاتي للأخطاء ( الإستقلالية ما بين البواقي ) .

2. إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتقاد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي  $u_t^2$  و المتغيرات المستقلة .

ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2 = \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

$H_0$  : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء .

إنطلاقا من الجدول رقم 21 و باستعمال برنامج Eviews تحصلنا على نتائج التقدير لاختبار وايت التالية :

الجدول رقم 25 : نتائج التقدير لاختبار وايت ( White )

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	1.420023	Prob. F(5,19)	0.2620
Obs*R-squared	6.800845	Prob. Chi-Square(5)	0.2359
Scaled explained SS	14.68349	Prob. Chi-Square(5)	0.0118

المصدر : من إعداد الطالب إنطلاقا من الجدول رقم 21 باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

إختبار ثبات التباين باستخدام إحصائية فيشر :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \alpha_2 = \beta_2$$

لدينا :

$$F_c = 1,42$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F_{(2,22)}^{0,05} = 3,44$$

نلاحظ أن :  $F_{tab} > F_{cal}$  و منه نقبل فرضية العدم  $H_0$  و بالتالي تتحقق الفرضية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء .

المطلب الثاني : التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام النموذج المقدر

لقد إستطعنا من خلال النموذج المتحصل عليه من معرفة أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة و بعد القيام باختبار النموذج المقدر من الناحية الإحصائية و الإقتصادية ثم إختبار مدى تحقق الفرضيات الخاصة بالنموذج سيتم إستخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ.

ومن أجل القيام بعملية التنبؤ تتبع الخطوات التالية :

أولا : قياس مدى إستقرار تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة : لاختبار إستقرارية النموذج نعلم على دالة

الإرتباط الذاتي و الجزئي حيث نلاحظ في الشكل التالي الممثل لدالة الإرتباط الذاتي و الجزئي لبواقي النموذج المقدر للإستثمار الأجنبي المباشر أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة و منه نقول أن النموذج مستقر .

الجدول رقم 26: دالة الإرتباط الذاتي و الجزئي لسلسلة البواقي

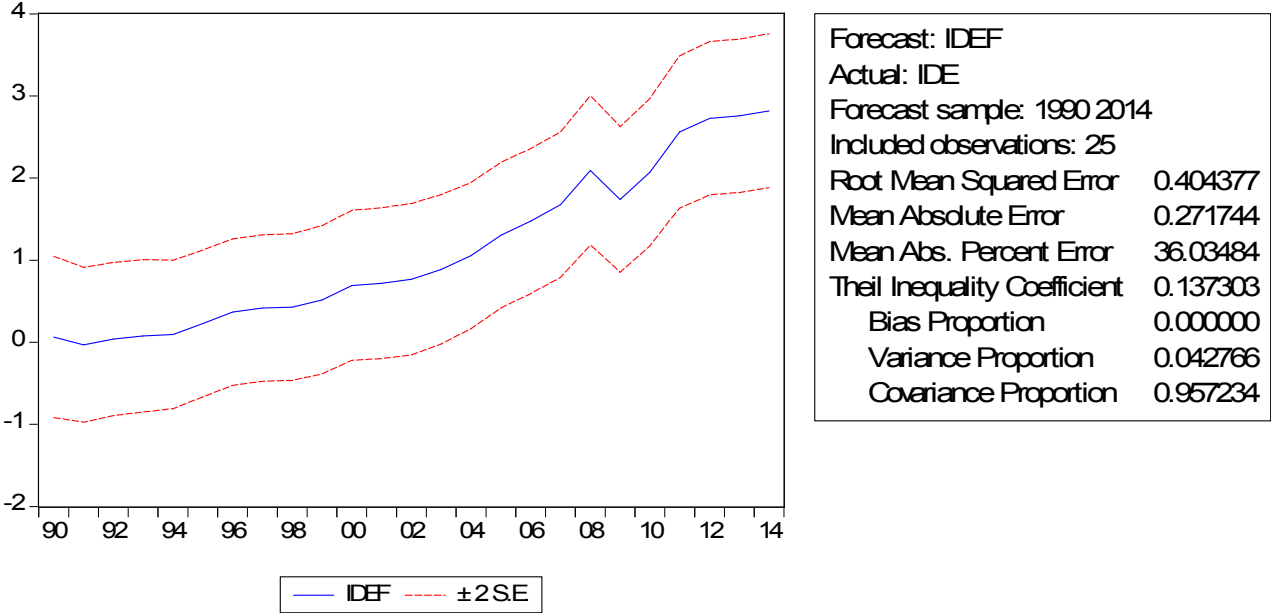
Correlogram of Residuals

Date: 01/01/80 Time: 01:09						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 25						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.199	0.199	1.1151	0.291
		2	-0.110	-0.156	1.4702	0.479
		3	0.115	0.183	1.8756	0.599
		4	-0.066	-0.170	2.0177	0.733
		5	-0.377	-0.310	6.8220	0.234
		6	-0.212	-0.124	8.4243	0.209
		7	0.061	0.071	8.5638	0.286
		8	-0.030	-0.016	8.5997	0.377
		9	-0.061	-0.053	8.7562	0.460
		10	0.058	-0.103	8.9083	0.541
		11	0.116	0.021	9.5622	0.570
		12	-0.192	-0.252	11.474	0.489

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

ثانيا : إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ : يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

شكل 11.: توضيح إختبار معامل ثايل

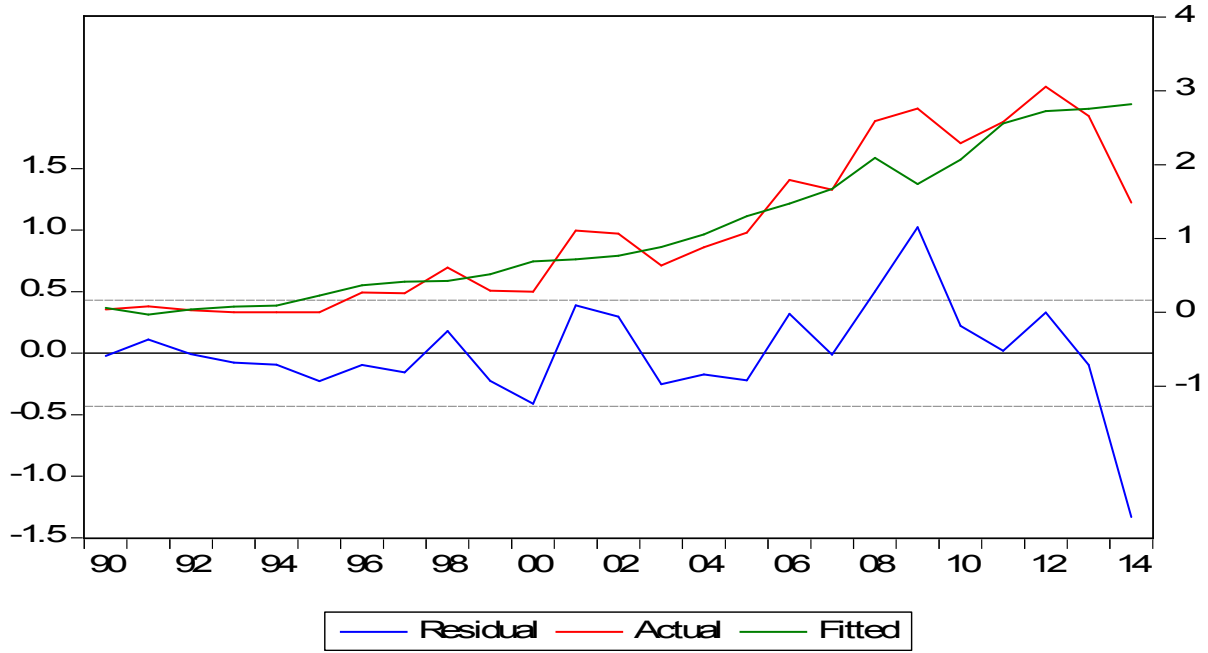


المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل حيث أنه قيمته صغيرة  $U_t = 0.137$  ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مقبولة .

2. التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2022-2025 : بعد دراسة صلاحية النموذج المقدر تبين لنا أن له مقدرة تنبؤية بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون مقبولة و من أجل الحصول على القيم المقدرة له في الفترة 1990 \_ 2014 م ، نقوم بتعويض قيم المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 12: مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1990 \_ 2014



المصدر : من إعداد الطالب باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من خلال المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المتحصل عليه هي تقارب القيم الفعلية و هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يمثل الظاهرة محل الدراسة تمثيلا جيدا .

و للتنبؤ بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر للسنوات 2022 ، 2025 علينا أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة حيث سنفترض أن قيم كل من المتغيرات المستقلة ستواصل تطورها على نفس النمط و بالتالي نستخدم معادلة الإتجاه العام أي تطور قيم المتغيرات المستقلة بدلالة الزمن و إنطلاقا من الجدول رقم 17. باستعمال برنامج XLSTAT تحصلنا على معادلة الإتجاه العام لكل من الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف على النحو التالي :

الجدول رقم 27 : تقدير معادلة الإتجاه العام لسعر الصرف

Paramètres du modèle :						
Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	-4880,826	685,444	-7,121	< 0,0001	-6298,774	-3462,878
T	2,468	0,342	7,209	< 0,0001	1,760	3,176

L'équation du modèle s'écrit :  $TCH = -4880,826 + 2,46818461538462 * T$

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال برنامج XLSTAT



من الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$\widehat{TCH} = -4880,826 + 2,468 T$$

الجدول رقم 28 : تقدير معادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي

Paramètres du modèle :						
Paramètre	Valeur	Ecart-type	t de Student	Pr > t	Borne inférieure 95 %	Borne supérieure 95 %
Constante	-15100,918	1535,085	-9,837	< 0,0001	-18276,484	-11925,352
T	7,592	0,767	9,901	< 0,0001	6,006	9,178
L'équation du modèle s'écrit : $PIB = -15100,918 + 7,59207692307692 * T$						

المصدر : من إعداد الطالب باستعمال برنامج XLSTAT

من الجدول تكتب المعادلة كمايلي :

$$\widehat{PIB} = -15100,918 + 7,592 T$$

بعد تعويض السنوات في معادلتني الاتجاه العام سنحصل على قيم المتغيرات المستقلة المتنبأ بها كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 29 : نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة

2025	2022	السنوات المتغيرات
272,88	250,10	<b>PIB</b>
116,87	109,47	<b>TCH</b>

المصدر : من إعداد الطالب

## الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بعد القيام بالتنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة سنقوم بتعويض القيم المحصل عليها في النموذج المقدر لتحصل على قيم الإستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات 2022 ، 2025 كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 30 : نتائج التنبؤ بتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

السنوات	2022	2025
<i>IDE</i>	3.507	3.877

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر ، هذا إذا إستمر الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف في التزايد

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل بدراسة قياسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 \_ 2014 م وذلك باستخدام الطرق و الأساليب الكمية و مناهج الإقتصاد القياسي بهدف التوصل إلى أهم المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث تم تحديد متغيرات النموذج القياسي و جمع بيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة القياسية من عدة مصادر مختلفة و بعد ذلك تم بناء و تقدير نموذج قياسي ثم تمت معالجة هذا النموذج باستخدام معايير إقتصادية و إحصائية و ذلك بهدف معرفة مدى توافق الفرضيات الموضوعة حول النموذج ثم التنبؤ بالنموذج المقدر ، و من خلال هذه الدراسة القياسية خلال فترة الدراسة و باتباع الخطوات السابقة الذكر وجدنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتأثر بشكل كبير بالناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف .

الخاتمة العامة

### الخاتمة العامة :

الاستثمار الأجنبي المباشر كان من أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا، بحيث عرف هذا الاستثمار اهتماما من طرف العديد من الدول في العقد الأخير من الزمن، حيث ظهرت الحاجة إليه من طرف الدول النامية على غرار الدول المتقدمة نظرا لما له من فوائد اقتصادية و اجتماعية تعود على البلد المضيف ومن أجل الظفر بهذه الفوائد، تحاول العديد من الدول استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وذلك باستعمال عدة إجراءات أدوات تخفف من وطأة التكاليف التي قد يتحملها المستثمر الأجنبي من جهة، ومن جهة أخرى توفر له المجال البيئية المناسبة لتحقيق نشاطه الاستثماري مما يجعله يقبل على الاستثمار.

لهذا عرفت الجزائر منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم، تحول في توجهات السياسات الاقتصادية من رفض للاستثمار الأجنبي المباشر إلى تشجيعه بعد تزايد الاقتناع بأهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي، أو من حيث كونه وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة، فضلا عن دوره في رفع مستوى الإنتاجية سواء من حيث تطوير المهارات و القدرات الابتكارية، أو من حيث تطوير الكفاءات التنظيمية والإدارية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمات وتعميق وتوسيع الترابطات الإنتاجية. و لقد كان من أبرز مظاهر هذا التحول هو إدخال العديد من التعديلات على قوانين الاستثمار وتوقيع العديد من الاتفاقات الثنائية و القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتشريعية بهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا من أجل تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الإدراك بأن ذلك النوع من الاستثمار لا يشكل بديل عن الاستثمار و الادخار المحلي، بل هو مكمل له و أن هذا النوع من الاستثمار يحمل بعض الآثار الاقتصادية و الاجتماعية السلبية الضارة، والتي تظهر كنتيجة لإزاحة جزء مهم من عملية الإنتاج والاستثمار.

ونتيجة لتزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث يعد عاملا محفزا للتنمية، تعمل معظم الدول على خلق مناخ مناسب لجذب هذه الاستثمارات لذلك تمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في التعرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهذا باستعمال أدوات القياس الاقتصادي بهدف التعرف على هذه المؤشرات في حالة الجزائر، ثم اختبار دورها في تفسير تدفقات

الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا السياق تبرز لنا أهمية النموذج الذي يدرس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يساهم تحديده في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة ومن ثم جاء موضوع هذا البحث لدراسة هذه العلاقة على مستوى الجزائر وذلك في الفترة 1990-2014.

وبناء على ما سبق حاولنا من خلال فصول بحثنا المختلفة التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي من خلالها يمكن أن نؤكد صحة الفرضيات المعتمدة ضمن دراستنا، والتي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات والتوصيات المفيدة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر ومن ثم تعظيم نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- إن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة من حيث كثير من الجوانب التي تخصها الأمر الذي دفع بالكثير من المدارس الاقتصادية والمفكرين والكتاب والاقتصاديين باختلاف عقائدهم وتوجهاتهم السياسية والاقتصادية إلى محاولة تفسيرها.

- طرأ على النظام الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة، تغيرات لتحديث هذا النظام من اجل المنافسة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وذلك من خلال:

\* إصدار القوانين حيث كان أولها في بداية التسعينات قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض والثاني قانون (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار الذي أكد على ضرورة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وآخر هذه القوانين قانون (01-03) الخاص بتطوير الاستثمار.

\* صدور أوامر بإنشاء هيئات متخصصة في شؤون الاستثمار .

\* القيام بالإصلاحات الاقتصادية وأثرها على تطور المؤشرات الاقتصادية، حيث حققت .

نتائج إيجابية في مجال النمو الاقتصادي واستقرار معدل التضخم في مجال اقل من 5% واستقرار سعر الصرف الحقيقي في حدود 70 دينار للدولار.

- بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي تعتبر من بين أهم العوامل الأساسية المتوقعة ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن البيانات الإحصائية أثبت أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، ومنه الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى لمستواه المطلوب.

من خلال البيانات الإحصائية التي استندنا إليها أثبتت على العموم أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له ما زال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وإنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات

البشرية و المادية ,وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها وبإفساح المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب.

-تعتبر المؤشرات الاقتصادية عامل ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها غير كافية، حيث تعتبر البيروقراطية والرشوة والروتين الإداري وضعف هياكل الاستقبال... الخ من العوامل الأساسية في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.

-من خلال النموذج نستنتج أن المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي و التضخم و سعر الصرف وهي تتماشى مع النظرية الاقتصادية ,من خلال تحليل النموذج ,حيث انه إذا زاد الناتج المحلي الإجمالي ب1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.013% أما إذا انخفض معدل التضخم ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.004% بينما إذا زاد معدل سعر الصرف ب 1% سوف يرتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ب0.009%

-يعد الناتج المحلي الإجمالي أكثر المؤشرات تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة.

### الاقتراحات

-التحسين من شفافية التشريعات الخاصة بالاستثمار وذلك بتحديد قراءة وحيدة لمفهوم التشريع و كذلك تبسيط وتوضيح نظام الطعن في قرارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

-إعادة تأهيل و إصلاح الإدارة الجزائرية من خلال محاربة الفساد الإداري و الإجراءات البيروقراطية و إضفاء الشفافية و الثقة فيها مع ضرورة تجنب التعارض بين القوانين والمواصلة في تحقيق التناسق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على شبكة الانترنت من اجل توحيد مصادرها و إسنادها إلى هيئة واحدة رسمية، مع ضرورة تحديثها.

-السعي الجاد نحو محاربة الفساد و الرشوة و الحرص على الاستقرار السياسي والأمني مع تحسين البنية التحتية وإشراك المستثمر الأجنبي فيها حتى لا تكون النفقات بحجم كبير بالنسبة للدولة.

-ضرورة تشجيع كل أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا العالمية للتقليل من تكاليف الإنتاجية.

- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، واخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات فقط حبر على ورق.
- العمل على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الغير النفطية مثل الصناعة والزراعة.
- المواصلة في الإصلاحات الاقتصادية الكلية التي شرع في تطبيقها منذ التسعينات و عدم ربطها بالوضع المالي للبلاد و خاصة بسعر برمبل البترول.

# قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية.

أولا :الكتب.

1. أحمد هني، ( 1993 ) ،اقتصاد الجزائر المستقلة ، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
2. أسامة كردي، ( 2001 ) ،آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي.
3. محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993 ،
4. حسين عمر،( 2000 ) ، الاستثمار والعمولة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، دار الكتاب الحديث.
5. رضا عبد السلام ، ( 2002 ) ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العمولة، دراسة مقارنة التجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى.
6. رضا عبد السلام ، ( 2007 ) ،محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العمولة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى ، مصر، المكتبة العصرية بالمنصورة.
7. طاهر لطرش، ( 2003 ) ، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
8. عبد السلام أبو قحف، ( 2001 ) ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، مصر، دار الجامعة الجديدة.
9. عبد السلام أبو قحف، ( 1989 ) ، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة.
10. عبد السلام أبو قحف،( 2002 )، إدارة الأعمال الدولية، مصر، دار الجامعة الجديدة.
11. جلاطو الجيلالي ، الإحصاء التطبيقي مع تمارين و مسائل محلولة ، دار الخلدونية ، الطبعة الثانية ، الجزائر 2009
12. عثمان أبو حرب،( 2008 )، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، عمان، دار أسامة للنشر.
13. علي عباس، ( 2007 ) ،إدارة الأعمال الدولية، الأردن، دار الحامد.
14. عمر صقر، ( 2003 ) ، العمولة وقضايا اقتصادية معاصرة ،مصر، الدار الجامعية.
15. فليح حسن خلف ، ( 2004 ) ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق..
16. محمد محمد أحمد سويلم، ( 2009 ) ،الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات، دراسة مقارنة بين القانون والفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف بالإسكندرية..

17. موسى بودهان ، ( 2000 ) ، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الجزائر، دار الملكية.
18. موسى بودهان، ( 2006 ) القوانين الأساسية للاستثمار في الدول المغاربية، نصوص منقحة وفقا، لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني . .

### ثانيا : الأطروحات

1. بلال بوجعة ، ( 2007 ) ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الأوروبيةمتوسطية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
2. رفيق نزاري، ( 2008 ) ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس الجزائر – المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
3. مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
4. حيمور مصطفى ، قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على البطالة في الجزائر للفترة الممتدة 1987 \_ 2013 (دراسة قياسية تحليلية ) ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستير في العلوم الاقتصادية، مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير .

### ثالثا : الملتقيات

1. عبد المجيد أونيس، ( 2006 ) ،الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر.
2. حاتم القرنشاوي، ( 2006 ) ،تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر.
3. طارق نوري، ( 2006 ) ، تقييم جودة إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي، مصر.
4. عاطف علاونة، ( 2008 ) ، الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية، 17-18 نوفمبر ، دمشق .
5. عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، ( 2009 ) ، معدل الاستثمار الخاص بالجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف، 23-24-25 مارس، بيروت .
6. عيسى محمد الفارسي، سليمان سالم الشحومي، ( 2006 ) ، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات

الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى، طرابلس.

### رابعاً: التقارير

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي، 2009.
2. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006.
3. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2007.
4. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي، 2003.
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار في العالم، 2006.

### خامساً: القوانين و المراسيم

1. قانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات ، لجريدة الرسمية رقم 63/1993.
2. قانون الاستثمار رقم 66-284 المؤرخ في 15 جوان 1966 المتضمن قانون الاستثمار الجريدة الرسمية رقم 180 .
3. قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .
4. قانون رقم 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 39 .
5. المرسوم الرئاسي رقم 90-319 المؤرخ في 17 أكتوبر سنة 1990 يتضمن المصادقة على الاتفاق الرامي إلى تشجيع الاستثمارات بين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، الجريدة الرسمية رقم 45 / 1990.
6. المرسوم الرئاسي رقم 90/420 المؤرخ في 22 ديسمبر سنة 1990 ، يتضمن المصادقة على الاتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي، الجريدة الرسمية رقم 06 / 1991.
7. المرسوم الرئاسي رقم 91/346 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الإيطالية حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46 / 1991.
8. المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.
9. المرسوم الرئاسي رقم 94/01 المؤرخ في 02 يناير سنة 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية بشأن التشجيع والحماية المتبادلين فيما يخص الاستثمارات وتبادل الرسائل المتعلقة بهما، الجريدة الرسمية، رقم 01/1994.
10. الأمر رقم 95/05 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 1994 ، الخاص بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 07 .

11. المرسوم الرئاسي رقم 95-88 المؤرخ في 25 مارس سنة 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و المملكة الاسبانية والمتعلق بالترقية والحماية للاستثمارات، الجريدة الرسمية رقم 23 .

12. المرسوم الرئاسي رقم المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية ، الجريدة الرسمية رقم 1995/59.

13. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار ، الجريدة الرسمية ، العدد 47 .

#### سادسا :المجلات

1. أحمد زغدار، ( 2004 ) ،الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة ، مجلة الباحث ، العدد 03 ، الجزائر.

2. بولعيد بلعوج، معوقات الاستثمار في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد04

3. زين منصوري، ( 2005 ) ،واقع وآفاق سياسية الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، العدد الثاني ،جامعة شلف، الجزائر.

4. صالح مفتاح، دلال بن سمينة،( 2008 ) ، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العددان 43 - 44.

5. علي همال، فاطمة حفيظ ، ( 2005 ) ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت ، الجزائر ، العدد 04 .

6. محبوب بن حمودة ، إسماعيل بن قانة، ( 2007 ) ، أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث ، العدد 05 .

7. محمد طالبي، ( 2008 ) ،أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06 ، الجزائر.

8. منور أوسرير، نذير عليان، ( 2004 ) ،حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02 ، الجزائر..

9. ناجي بن حسين، ( 2009 ) ، تحليل و تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31.

**I- Ouvrage :**

1. CLAUDE Pottier,(2003) , les multinationales et la mise en concurrence des salaires, France, Edition l'Harmattan.
2. DAVID Begg, STANLEY Fischer, RUDIGER Dornbusch, macro économie, 2ème Ed, Paris, Dunod Edition.
3. MICHEL Menry Bouhet , (2005) ,la globalisation , introduction à l'économie du nouveau monde , France ,Edition Pearson éducation.
4. PIERRE Dallence, LUC Lecru, (1999) , croissance et mutations de l'économie mondiale depuis 1945, Edition de Seuil.

**II- Revues et Séminaires:**

1. ABDEL HAMEED M.Bashir ,(1999), Foreign Direct Investment and Economic Growth in Some MENA countries, Department of Economics, Grambling University.
2. ALAYA Marouane,( Mars, 2004 ) ,Investissement Direct Etranger et Croissance Economique, le cas de la Tunisie, Séminaire Doctoral, Université deMontesquieu, Bordeaux, 25-26 .
3. MAITENA Duce ,(2003), Definition of Foreign Direct Investment, a methodological note , Banco de Espana , final draft , july 31.

**III-Rapports:**

1. ANDI,(2004), texte régissant le développement de l'investissement en Algérie, Alger.
2. CNUCED, (Mars ,2004), examen de la politique de l'investissement en Algérie , Nations Unies, Genève.
3. OECD, (1999), third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris .

**IV- Sites Internet:**

1. world investment report, (2009) , [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics).
2. annex tables, (2009), [www.unctad.org](http://www.unctad.org).
3. doing business in Algeria, ( 2010), [www.doing business.org](http://www.doing business.org).
4. البنك العالمي [www.bm.com](http://www.bm.com)
5. الديوان الوطني للإحصائيات : [www.ons.dz](http://www.ons.dz)

# قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر و تقدير
	إهداء
	الفهرس
2	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول : : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر</b>	
8	تمهيد
9	المبحث الأول : مفاهيم أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر
9	المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
13	المطلب الثاني : المناخ الاستثماري و محدداته
15	المطلب الثالث : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
21	المبحث الثاني : النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
21	المطلب الأول : التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
24	المطلب الثاني : التفسير الحديث لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر
30	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>	
32	تمهيد
33	المبحث الأول : تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
33	المطلب الأول : الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
43	المطلب الثاني : مؤهلات الاستثمار الأجنبي في الجزائر
44	المطلب الثالث : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر و توزيعه
52	المبحث الثاني : تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
52	المطلب الأول : تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار
55	المطلب الثاني : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
66	المطلب الثالث : عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

## قائمة المحتويات

71	المطلب الرابع: الهيئات المكلفة بترقية و تطوير الاستثمار
87	خلاصة الفصل
<b>الفصل الثالث : الدراسة القياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر</b>	
89	تمهيد
89	المبحث الأول : التحليل القياسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
89	المطلب الأول : تحديد المتغيرات الاقتصادية للنموذج
95	المطلب الثاني : صياغة و تقدير النموذج القياسي
100	المبحث الثاني : الدراسة التحليلية و التنبؤية للنموذج المقدر
100	المطلب الأول : الدراسة الإحصائية و الإقتصادية للنموذج المقدر
114	المطلب الثاني : التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام النموذج المقدر .
118	خلاصة الفصل
119	الخاتمة العامة
124	قائمة المراجع
130	قائمة المحتويات
133	قائمة الأشكال و الجداول
137	الملخص



# قائمة الأشكال والجداول

أ- قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
27	دورة حياة السلعة و مراحل تطورها	1
42	مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول	2
42	ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول	3
45	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (1991-2011)	4
91	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: (1990-2014)	5
92	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة: (1990-2014)	6
93	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة: (1990-2014)	7
94	تطور معدل سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة: (1990-2014)	8
110	تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاء DW	9
111	تحديد مناطق القبول و الرفض لاحصاء DW بعد التصحيح	10
115	توضيح اختبار معامل تايل	11
116	مقارنة منحنى القيم الفعلية و القيم المقدرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2014)	12

## قائمة الأشكال و الجداول

### ب - قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
37	الهيئات و الإدارات الموجودة داخل كل شبك وحيد مركزي	1
44	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 1995-2011	2
48	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق للفترة 2000-2011	3
49	حجم و مخزون الاستثمارات العربية البينية الواردة إلى الجزائر سنة 2010 بالمليون دولار	4
51	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2002-2011.	5
52	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1998-2012.	6
55	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر عام 2010.	7
57	الوضعية التنافسية للجزائر و تونس و المغرب (2009-2011)	8
58	يوضح مؤشر التأسيس القانوني للأعمال في الجزائر و تونس و المغرب 2009.	9
59	ترتيب الجزائر، تونس، المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة (2002-2011)	10
62	مؤشر تقييم المخاطر القطرية (2002-2010)	11
82	تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1988-2007)	12
83	معدلات التضخم للفترة (1988-2007)	13
84	تطور سعر الصرف خلال الفترة (1988-2007) مقابل الدولار	14
85	عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 1988-2007	15
86	عجز و فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	16

## قائمة الأشكال و الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
90	جدول المتغيرات الاقتصادية المستعملة في النموذج في الفترة 1990-2014	17
99	نتائج تقدير النموذج الخطي المتعدد	18
101	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	19
104	جدول يبين الارتباط الزوجي بين المتغيرات	20
106	نتائج تقدير النموذج بعد إزالة مشكل التعدد الخطي	21
107	جدول مساعد يوضح معنوية كل معلمة في النموذج	22
111	تصحيح مشكل الارتباط الدائلي للأخطاء	23
112	نتائج تقدير لاختبار Breuch-Pagan Godfrey	24
113	نتائج تقدير لاختبار وايت White	25
114	دالة الارتباط الدائلي و الجزئي لسلسلة البواقي	26
116	تقدير معادلة الاتجاه العام لسعر الصرف	27
117	تقدير معادلة الاتجاه العام للنتائج المحلي الإجمالي	28
117	نتائج التنبؤ بقيم المتغيرات المستقلة	29
118	نتائج التنبؤ بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	30

الملخص

### الملخص :

إن التوجه الجديد، توجه اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع تسعينات القرن الماضي و رغبتها في تطوير آليات الاستثمار و النهوض بالتنمية ودخولها مؤخرا في الشراكة مع الاتحاد الأوربي و انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية و جلب التكنولوجيا و التفاعل مع العولمة .من المعروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترك آثارا في مجملها ايجابية على اقتصاد الدول المستضيفة له و الاقتصاد الجزائري لا يمثل استثناء عن ذلك، وتبقى قدرة الجزائر على استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآثارها المتوقعة على النمو مرهون بالقدرة على الترويج للأفكار و الفرص وذلك في سبيل تهمين المقدرات الاقتصادية و توسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركات الاقتصادية والاستفادة من إمكانياتهم و خبرتهم.

### الكلمات المفتاحية:

الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاقتصاد الجزائري؛ المناخ الاستثماري ؛ الإطار القانوني؛ المؤشرات الاقتصادية الكلية.

### Résumé :

L'orientation de la nouvelle l'investissement étranger apporter la technologie et d'interagir avec la mondialisation. Il est connu que l'investissement direct étranger a généralement des répercussions sur l'ensemble de manière positive sur l'économie de l'hôte lui et les pays de l'économie algérienne ne représente pas une exception pour elle, et de garder la capacité de l'Algérie à attirer les investissements orientation du marché adoptée par l'Algérie au début des années nonante de la dernière économie de siècle et sa volonté de développer des mécanismes d'investissement et la promotion du développement et a récemment conclu un direct des moyens les plus importants de l'ouverture aux marchés étrangers, et le partenariat avec l'UE et l'adhésion prévue à l'Organisation mondiale du commerce rend directs étrangers devrait croître et ses effets dépend de la capacité à promouvoir des idées et des opportunités, et pour les capacités d'évaluation économique et d'élargir la base de production, en plus de la diversification des entreprises économiques et d'utiliser leur expérience potentielle .

### Mots clés :

Les investissements étrangers directs ; économie algérienne, le climat d'investissement, le cadre juridique ; indicateurs macroéconomiques.